العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 267 March-April 2025

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 267 - مارس-ابريل (آذار ونيسان) 2025

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي:

نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل

- تحفيز القطاع الخاص العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- وسط تحديات تغيّر المناخ: مشاريع استثمارية عربية ضخمة في الطاقة المتجددة
- الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني: حماية البيانات في العصر الرقمي
- سمير ماجول: العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين العالم العربي وفرنسا تشهد تطورا بارزا واستراتيجيا

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

علاء عمر العلي
المكلف بتسيير أمور
ومهام وأعمال اتحاد
غرف التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

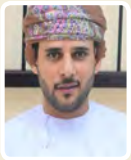

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

التجارة الالكترونية.. بين المزايا الاقتصادية والتحديات القانونية؟!

تحولت التجارة الإلكترونية الرقمية إلى جزء مهم من عمليات التبادل التجاري الدولية، لتشمل آليات تبادل المعلومات عبر الحدود، وهذا ما فتح الباب للتحديات التي تخص نظم التجارة الإلكترونية والتي لا تقتصر فقط على قياس حجم التبادل التجاري وقيمته عبر الحدود، بل يشمل أيضاً حرية انتقال، وتدفق البيانات بين الدول، وآليات ولوائح مراقبتها بما يخدم حمايتها، وبما يحقق هدف التوسع في قطاعات التجزئة في نطاق الاقتصاد الرقمي المحلي والدولي.

ولقد لعبت التجارة الإلكترونية دوراً ملموساً في تحول الاقتصاد العالمي خصوصاً بعد أزمة كوفيد19- التي نتج عنها حاجة ماسة وعاجلة للتبادل. ووفقاً لتقرير الأونكتاد لعام 2021، ازدادت مبيعات التجزئة عبر الإنترنت بنسبة 22.4 في المئة عام 2020، لتصل إلى 2.5 تريليون دولار، مقارنة بزيادة قدرها 15.1 في المئة بين عامي 2018 و2019. كما وصل حجم مبيعات التجارة الإلكترونية العالمية عام 2024 إلى أكثر من 6 تريليون دولار، مما يمثّل زيادة بنسبة 8.4 في المئة. في حين بلغ عدد المتسوقين عبر الإنترنت حول العالم حوالي 2.71 مليار شخص عام 2024.

وبات من المؤكد أن التوسع في التجارة الإلكترونية لا يتطلب فقط الاستعداد، وتوفر البنية الأساسية، ولكن يتطلب أيضاً توفر نوعية ملائمة من التشريعات المنظمة لها، والتي تدعم نجاحها، وتحقيق ميزاتها الاقتصادية، على المستوى الوطني والدولي. ونظراً لتزايد الاهتمام بالتجارة الإلكترونية لكونها حاضر ومستقبل التجارة العالمية، فلابد من تسليط الضوء على أهم الميزات الاقتصادية، وما يترافق معها من تحديات تشريعية، إذ من أبرز المنافع الاقتصادية المترتبة عن توسع التجارة الإلكترونية، هو خفض التكاليف عن طريق البيع المباشر وذلك من خلال تقليص عدد نقاط البيع والفروع التي يتطلبها التعامل التجاري بشكل عام، ونشاطات التجزئة بشكل خاص، وتوفير خيارات الخدمة الذاتية للعملاء، والذي يمكنهم باستخدام الإنترنت من الشراء في أي وقت وفي أي مكان. كذلك تساهم التجارة الالكترونية في تأسيس قاعدة بيانات للعملاء تتم الاستفادة منها في النشاط أو في نشاطات أخرى تقوم به الشركة (أو حتى بيعها لشركات أخرى)، وهذه البيانات تخلق مجالاً لدعم التوسع في قطاعات أخرى، مما يجعلها قادرة على الاستفادة منها في زيادة سيطرتها السوقية. ومن شأن التجارة الإلكترونية اختراق المزيد من الأسواق عبر الإنترنت وتشجيع دخول المزيد من صغار تجار التجزئة الذين يقدمون خيارات خدمة ذاتية إلكترونياً، وبيع للعملاء من دون أن يكونوا تحت مظلة شركات معينة لا يمكن أن تستهدفها السلطات الضريبية والرقابية بسهولة خصوصاً في الدول النامية.

إذن لقد أتاحت الرقمنة فرصاً تجارية جديدة إذ يُمكن إنجاز المعاملات التجارية بسرعة، وإبرام الاتفاقيات وتنفيذها إلكترونيًا بالكامل. كما أحدثت التغييرات التكنولوجية ثورة في التجارة الحديثة، لا سيما فيما يتعلق بشكل العقود المُبرمة والمُنفذة إلكترونياً، وقابليتها للتنفيذ، وضمان صحة التوقيعات والسجلات الرقمية.

لكن على الرغم من ذلك فإن تطوّر واقع التجارة الإلكترونية يتزامن مع تزايد نشاطها تحديات ومعاملات قانونية تبدأ من عملية عرض المنتج إلكترونياً لتصل إلى التعامل مع سلسلة الإمدادات مما يتيح المجال للنزعات الاحتكارية، والمنازعات التجارية بين التجار، أو بين التجار والمستهلكين حاضرة، وبحاجة إلى نظام قانوني مرن يتعامل معها. فالنظام المنظّم لها ليس فقط نظام التجارة الإلكترونية، وإنما يمتد ليصل إلى نظام الشركات، نظام الملكية الفكرية، نظام حماية البيانات، قوانين ذات العلاقة بالإعلام، والإعلانات، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة.

وعلى سبيل المثال، الحصول على بيانات العملاء عبر الإنترنت يمثّل نقطة حرجة تتعلق بالخصوصية وأيضاً تعطي الشركات فرصة سانحة للهيمنة على السوق، مما يعني ضرورة وجود متطلبات تشريعية، ورقابية متوازنة لضمان تحقق المنافع الاقتصادية المنشودة، هذا إذا كنا نتحدث على النطاق الوطني، ولكن ميزة التجارة الإلكترونية أنها أيضاً عابرة للحدود، ولذلك فالتحدي أمامها كبير.

في المحصّلة يمكن القول إنّ التجارة الإلكترونية تعدّ مجالاً سريع التطور، مما يتطلب تحدَّيث التشريعات واللوائح باستمرار بما في ذلك الخطوات التنظيمية لحماية المستهلكين، وهذا يعني الاستناد على العديد من المجالات القانونية، مثل العقود والحق في ضمان الخصوصية، وقضايا الازدواجية الضريبية.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل

سمير ماجول: العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين العالم العربي وفرنسا تشهد تطورا بارزا واستراتيجيا

تحفيز القطاع الخاص العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وسط تحديات تغيّر المناخ: مشاريع استثمارية عربية ضخمة في الطاقة المتجددة

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل 9

نشاط الاتحاد

العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين العالم العربي وفرنسا تشهد تطورا بارزا واستراتيجيا 31

تنمية مستدامة

تحفيز القطاع الخاص العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 42

طاقة

وسط تحديات تغيّر المناخ: مشاريع استثمارية عربية ضخمة في الطاقة المتجددة 45

مقال:

الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني: حماية البيانات في العصر الرقمي 62

العدد 267 - مارس وأبريل (آذار ونيسان) 2025
Issue No. 267 March - April 2025

الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني: حماية البيانات في العصر الرقمي

Sustainable Development in the Arab Region and Europe: SMEs Leading Construction Innovation

أخبار 67

SUSTAINABLE DEVELOPMENT

SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION AND EUROPE: SMES LEADING CONSTRUCTION INNOVATION 79

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي: نحو تأهيل الموارد البشرية وتعزيز دور المرأة في بناء المستقبل

إعداد د. نجوى ازهار - اتحاد الغرف العربية

مقدمة

في ظل التسارع الكبير للتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية العميقة، أصبح التحول الرقمي أكثر من مجرد خيار استراتيجي؛ بل هو ضرورة ملحة لضمان الاستدامة والتنافسية في الاقتصاد العالمي. تساهم التقنيات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة في إعادة تشكيل الصناعات التقليدية، مما يفرض على أسواق العمل اكتساب مهارات جديدة لمواكبة هذه التغيرات. وفي هذا السياق، يتزايد دور الكفاءات العربية باعتبارها عاملاً أساسياً في التكيف مع التحولات الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف سبل تمكين الكفاءات العربية في العصر الرقمي، مع التركيز على محورين رئيسيين: الأول هو تأهيل الموارد البشرية لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي، والثاني هو تعزيز دور المرأة في النمو الاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من أن العالم العربي يشهد طفرة في تبني التقنيات الرقمية، فإن هناك فجوات كبيرة في المهارات الرقمية المطلوبة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم والتدريب لتتوافق مع احتياجات سوق العمل المستقبلية.

بينما تُعد المرأة العربية شريكًا أساسيًا في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن مشاركتها في سوق العمل الرقمي لا تزال تواجه العديد من التحديات، سواء على مستوى الفرص المتاحة أو التمثيل في القطاعات التكنولوجية. لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ودراسة السياسات والآليات التي يمكن أن تساهم في تمكينها، بما يعزز دورها كفاعل رئيسي في بناء الاقتصاد الرقمي.

الفصل الأول: واقع التحول الرقمي ومتطلبات سوق العمل العربي

يشهد العالم العربي تحولًا رقميًا متسارعًا يشمل مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعًا بتطور التكنولوجيا الحديثة وانتشار الأدوات الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة هيكلة سوق العمل، حيث أصبحت الوظائف التقليدية في تراجع، بينما ازداد الطلب على المهارات الرقمية المتقدمة. ومع ذلك، لا يزال العالم العربي يواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف البنية التحتية الرقمية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التكنولوجيا، ونقص الكفاءات المؤهلة لتلبية متطلبات الاقتصاد الرقمي.

I. الاقتصاد الرقمي: التحولات والتحديات في سوق العمل العرب

يشير التحول الرقمي إلى التكامل التام للتقنيات الرقمية في جميع جوانب الأعمال والمجتمع. يشمل هذا التحول استخدام الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، مما يغير من كيفية التواصل والتفاعل مع الأسواق والمستهلكين. في السياق العربي، يعد التحول الرقمي أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم في تحسين الخدمات العامة، وزيادة كفاءة العمل الحكومي، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص

1. التحولات الرئيسية في سوق العمل العربي نتيجة الاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي أحد المحركات الرئيسية للنمو العالمي، حيث أحدث تحولات جذرية في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتوظيف. في العالم العربي، شهدت الاقتصادات تحولًا متسارعًا نحو الرقمنة، مدفوعًا بالتطورات التكنولوجية المتلاحقة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والخدمات السحابية.

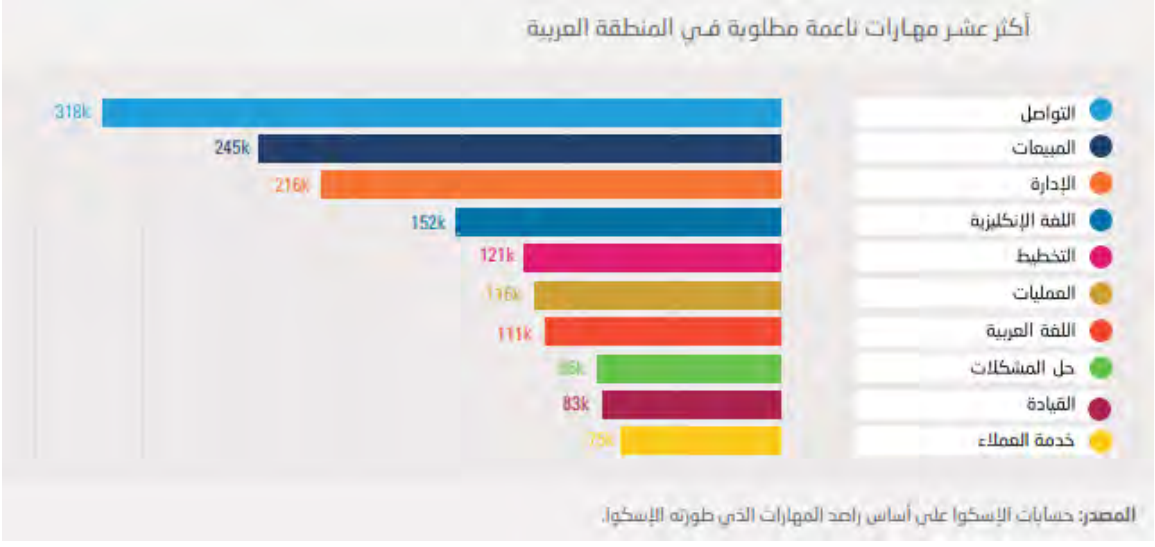

- تغير طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة: أدى التحول الرقمي إلى تراجع الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات رقمية متقدمة. فبينما تقلص الطلب على العمالة ذات المهارات اليدوية أو الروتينية، زاد الطلب على المختصين في البرمجة، الأمن السيبراني، تحليل البيانات، والتسويق الرقمي. كما أصبحت المهارات الناعمة مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار، أكثر أهمية في بيئات العمل الحديثة.
- نمو قطاع العمل المستقل والمنصات الرقمية: وفر الاقتصاد الرقمي فرصًا جديدة للعمل الحر عبر المنصات الرقمية، مما مكّن الشباب والنساء من المشاركة بفعالية في سوق العمل دون الحاجة إلى الارتباط بوظائف تقليدية. وقد شهد العالم العربي انتشاراً متزايدًا لمنصات العمل الحر مثل «أب ورك» و«فريلانسر»، بالإضافة إلى ازدهار التجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية.
- تسارع عمليات الأتمتة وتأثيرها على التوظيف: أدى

الاعتماد المتزايد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية، ولكنه في المقابل يهدد بعض الوظائف التقليدية، لا سيما في القطاعات التي تعتمد على المهام المتكررة. وتشير التقديرات إلى أن بعض الوظائف في مجالات المحاسبة، وخدمة العملاء، والتصنيع قد تتأثر بشكل كبير بالأتمتة خلال السنوات المقبلة.

- تحول أنماط العمل إلى النماذج المرنة والافتراضية: فرضت الرقمنة نماذج عمل جديدة مثل العمل عن بُعد والعمل الهجين، مما غيّر طرق إدارة المؤسسات وتفاعل الموظفين مع بيئاتهم المهنية. وأدى ذلك إلى إعادة تقييم أساليب التوظيف والتدريب، حيث أصبحت القدرة على التكيف مع الأدوات الرقمية شرطًا أساسيًا للاندماج في سوق العمل.

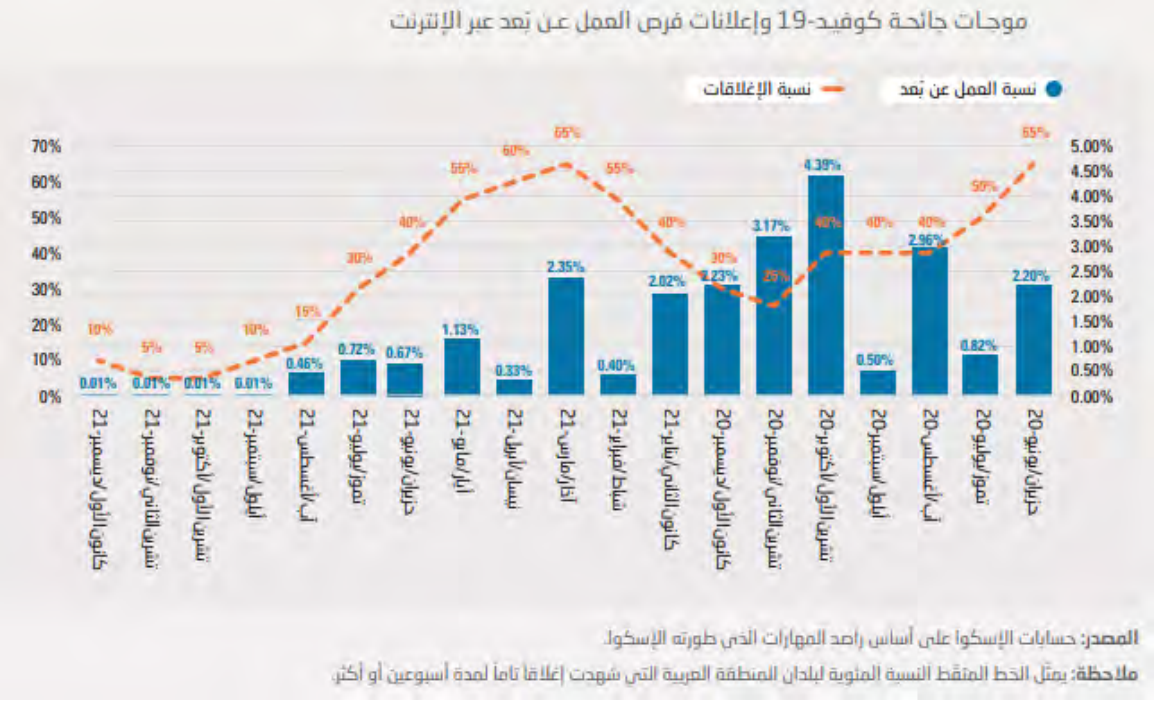

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس راصد المهارات الذي طورته الإسكوا.

ملاحظة: يمثل الخط المنقط النسبة المئوية لبلدان المنطقة العربية التي شهدت إغلاقا تاما لمدة أسبوعين أو أكثر

2. التحديات التي تواجه سوق العمل العربي في ظل الاقتصاد الرقمي

يواجه سوق العمل العربي العديد من التحديات التي تعيق استثمار إمكانيات التحول الرقمي بشكل كامل:

- نقص المهارات الرقمية وضعف برامج التأهيل: رغم تزايد الطلب على المهارات الرقمية، لا تزال الفجوة كبيرة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. تعاني العديد من الدول العربية من نقص في البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى قلة الكفاءات المؤهلة لمواكبة التحولات الرقمية.
- ضعف البنية التحتية الرقمية وعدم تكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا: لا تزال بعض الدول العربية تواجه تحديات في تطوير بنيتها التحتية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، حيث يعيق ضعف الاتصال بالإنترنت وانتشار الخدمات الرقمية إمكانية استفادة جميع فئات المجتمع من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي.
- التحديات التشريعية والتنظيمية: يواجه سوق العمل الرقمي في العالم العربي تحديات تتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي، مثل حماية حقوق العاملين المستقلين، وتنظيم التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني.
- عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل الرقمي: رغم الفرص الكبيرة التي يتيحها الاقتصاد الرقمي، لا تزال هناك فجوات بين الجنسين في الحصول على الوظائف الرقمية. فالنساء، رغم كفاءتهن، يواجهن عقبات تتعلق

بالثقافة المجتمعية، ونقص البرامج الداعمة لتمكينهن في المجالات التكنولوجية.

- تحديات تمويل ريادة الأعمال الرقمية: تواجه الشركات الناشئة في الاقتصاد الرقمي صعوبات في الحصول على التمويل والاستثمار، حيث يظل دعم المشاريع الرقمية محدودًا مقارنة بالقطاعات التقليدية. ويعد غياب آليات تمويل مرنة تحديًا رئيسيًا أمام رواد الأعمال الرقميين في العالم العربي.

إن التحولات التي يشهدها سوق العمل العربي نتيجة الاقتصاد الرقمي تمثل فرصة كبرى للنمو والابتكار، لكنها تتطلب استراتيجيات متكاملة لسد الفجوات القائمة. ويستلزم ذلك تعزيز التعليم والتدريب الرقمي، وتحديث التشريعات، ودعم رواد الأعمال، وضمان شمولية الفرص لجميع الفئات، بما في ذلك المرأة والشباب.

II. دور الكفاءات العربية في مواكبة التحول الرقمي

تمثل الكفاءات العربية المحرك الرئيسي في تعزيز التحول الرقمي في المنطقة. من خلال الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والريادة في ريادة الأعمال الرقمية، بالإضافة إلى تنمية المهارات الرقمية عبر برامج تعليمية وتدريبية مستمرة، تلعب الكفاءات العربية دوراً مهمًا في دفع اقتصادات المنطقة نحو المستقبل الرقمي المستدام.

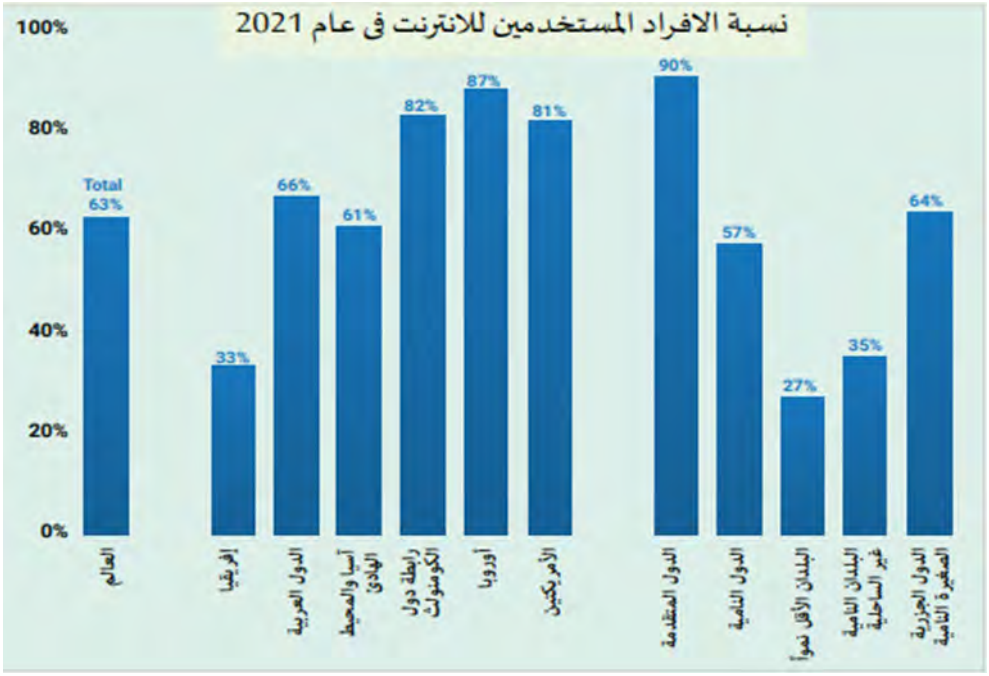

1. مساهمة الكفاءات في الابتكار الرقمي

تعتبر الكفاءات العربية في مختلف المجالات التكنولوجية من العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز التحول الرقمي في المنطقة العربية. على الرغم من أن العديد من البلدان العربية لا تزال في مراحل متقدمة من عملية التحول الرقمي، إلا أن الشباب العربي المبدع والمهندس والمبرمج له دور محوري في دفع عجلة الابتكار. من خلال المهارات الفنية المتطورة والإبداع، يسهم هؤلاء المحترفون في ابتكار حلول رقمية تواكب التحولات العالمية السريعة في مجالات متعددة مثل:

- الذكاء الاصطناعي (AI): يعمل العديد من المهندسين والمطورين العرب على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في مختلف الصناعات مثل الرعاية الصحية، التعليم، والنقل. على سبيل المثال، يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي في مشاريع ذكية لتحسين خدمات النقل والتوصيل، كما يساهم في تحسين تجربة المستخدم على منصات التجارة الإلكترونية.
- البيانات الضخمة (Big Data): في ظل الانفجار الكبير في كمية البيانات التي يتم جمعها يوميًا، تلعب الكفاءات العربية دوراً بارزاً في تطوير أدوات تحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات قابلة للتنفيذ لدعم اتخاذ

القرارات. هذا يشمل مجالات مثل التسويق، تحليل سلوك المستهلك، وتحسين الأداء التشغيلي للمؤسسات.

- الأمن السيبراني: مع التزايد الكبير في الهجمات الإلكترونية، أصبح الأمن السيبراني من الأولويات في العالم العربي. يعمل المتخصصون في هذا المجال على تطوير حلول لحماية البيانات الشخصية، المؤسسات، والحكومات. من خلال مهاراتهم، يسهم الكفاءات العربية في تصميم تقنيات متقدمة لحماية المعلومات الحيوية من التهديدات الإلكترونية.

2. ريادة الأعمال الرقمية

تعتبر ريادة الأعمال الرقمية أحد المجالات التي شهدت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة في الدول العربية. نتيجة للتحولات التكنولوجية المتسارعة والزيادة في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، أصبح هذا المجال يشهد تطوراً ملحوظًا، حيث يتزايد عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار الرقمي لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والعالمية. الكفاءات العربية تلعب دوراً أساسيًا في تطوير هذا القطاع، حيث تسهم مهاراتهم المتقدمة في مجالات البرمجة، التكنولوجيا، والتسويق الرقمي في دفع عجلة الابتكار والتميز في المشاريع الرقمية.

- منصات التجارة الإلكترونية

تعد منصات التجارة الإلكترونية إحدى أبرز المجالات التي برزت في المنطقة العربية، حيث أصبحت تعد من المحركات الأساسية للاقتصاد الرقمي. مع الانتشار الواسع للإنترنت وتزايد الاستخدام الواسع للهواتف الذكية، أصبحت منصات التجارة الإلكترونية تقدم حلولًا مبتكرة لربط الشركات بالمستهلكين وتوفير المنتجات والخدمات على نطاق واسع.

- أمثلة ناجحة في الإمارات العربية المتحدة: من بين أبرز القصص الناجحة في مجال التجارة الإلكترونية، منصة «سوق.كوم" التي تأسست في دبي وحققت نجاحًا كبيراً. تقدم المنصة مجموعة واسعة من المنتجات في مجالات مختلفة مثل الملابس، الإلكترونيات، والأثاث. تم استحواذ «سوق. كوم» في عام 2017 من قبل أمازون، مما يعكس مدى تأثير الابتكار الرقمي في تغيير وجه التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية.

- التجارة الإلكترونية في السعودية: كما برزت في السعودية منصات مثل نون وجوميا التي عملت على تزويد السوق السعودي ومنطقة الخليج العربي بحلول رقمية مميزة. يتمثل النجاح في هذه المنصات في تبنيها تقنيات مبتكرة تتيح للمستخدمين تجربة تسوق رقمية سلسة، مع توفير خدمات الدفع الإلكتروني، والشحن، وخدمات العملاء.

- التطبيقات المبتكرة

أصبح للابتكار الرقمي في التطبيقات المبتكرة دور كبير في تحسين حياة الأفراد وتسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية المختلفة. من بين التطبيقات التي برزت في المنطقة العربية، هناك العديد من المشاريع الناشئة التي تقدم حلولًا مبتكرة لتلبية احتياجات الجمهور في مجالات مختلفة مثل الدفع الإلكتروني، الرعاية الصحية عن بُعد، والتوصيل.

- التطبيقات المالية: في مجال الدفع الإلكتروني، تساهم التطبيقات مثل "Pay STC" في السعودية و "Fawry" في مصر في توفير حلول دفع مبتكرة لتمكين الأفراد من إجراء معاملات مالية بسرعة وأمان عبر هواتفهم الذكية. توفر هذه التطبيقات بيئة آمنة وآلية سريعة لإجراء المعاملات المالية التي كانت سابقًا تشهد تحديات بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية.

- التطبيقات في مجال الرعاية الصحية: من بين المجالات التي شهدت ابتكاراً رقميًا ملحوظًا، نجد الرعاية الصحية عن بُعد. ظهرت في السعودية مثلاً العديد من التطبيقات التي تقدم استشارات طبية عبر الإنترنت، مثل "Sehhaty" و "Altibbi"، التي توفر للمستخدمين إمكانية التواصل مع الأطباء وتلقي استشارات طبية في أي وقت ومن أي مكان. ساعدت هذه الحلول في تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية خاصة في المناطق النائية والمناطق التي تعاني من نقص في الخدمات الطبية التقليدية.

- خدمات التوصيل: بالإضافة إلى ذلك، حققت شركات مثل "طلبات" في مصر نموًا كبيراً في قطاع خدمات

التوصيل. ساعدت هذه التطبيقات في تسهيل وصول المستخدمين إلى خدمات توصيل الطعام والمشتريات في وقت قياسي، مما خلق سوقًا جديدًا تمامًا لخدمات التوصيل الرقمي.

من خلال الابتكار الرقمي، أصبحت الكفاءات العربية في ريادة الأعمال الرقمية محركًا رئيسيًا في تحفيز التحول الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. بفضل منصات التجارة الإلكترونية، والتطبيقات المبتكرة، والدعم الحكومي والمؤسسي، أصبحت الدول العربية تشهد نموًا مستدامًا في هذا المجال، ما يسهم بشكل كبير في تحسين العمليات التجارية وتوفير حلول ذكية تلبي احتياجات السوق المحلية والدولية. يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل مع تطور التقنيات الرقمية وتوسع انتشار الإنترنت في جميع أنحاء المنطقة.

III. الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية لدعم التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من أبرز الأولويات التي تسعى العديد من الدول العربية إلى تحقيقها في سياق سعيها نحو بناء اقتصاد رقمي مستدام. لتحقيق هذا التحول، يعتمد الأمر على مجموعة من الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية التي تدعم التحول الرقمي، وتساعد في خلق بيئة تنظيمية مناسبة للشركات الناشئة والمؤسسات التقليدية على حد سواء لدمج التقنيات الرقمية في كافة العمليات الاقتصادية.

1. الأطر التشريعية لدعم التحول الرقمي

تعد الأطر التشريعية من أبرز العناصر التي تساهم في تسريع التحول الرقمي، حيث تضمن وجود قوانين وأنظمة مرنة تحفز الابتكار، وتعزز الأمن السيبراني، وتكفل حقوق الأفراد والشركات في البيئة الرقمية.

- قانون حماية البيانات الشخصية: من أبرز الأطر التشريعية في العديد من الدول العربية التي تساهم في دعم التحول الرقمي هو إصدار قوانين حماية البيانات الشخصية. على سبيل المثال، في الإمارات العربية المتحدة تم إصدار قانون حماية البيانات الشخصية في 2021، الذي يهدف إلى حماية المعلومات الشخصية للأفراد، وتعزيز ثقة المستخدمين في استخدام الخدمات الرقمية. كما تم تفعيل قانون الخصوصية في المملكة العربية السعودية، والذي يشمل تدابير لضمان الشفافية والخصوصية في عمليات جمع البيانات الرقمية.
- قوانين التجارة الإلكترونية: تسعى العديد من الدول العربية إلى تطوير قوانين التجارة الإلكترونية التي تدعم الأمان التجاري وتعزز الثقة في المعاملات التجارية عبر الإنترنت. على سبيل المثال، تبنت السعودية قانون التجارة الإلكترونية في عام 2019، الذي يهدف إلى تنظيم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، ويحمي حقوق المستهلكين في التجارة الإلكترونية. كما تم إنشاء منصة سداد في العديد من الدول الخليجية لتوفير بيئة آمنة لتنفيذ المدفوعات الرقمية.
- قوانين مكافحة الجرائم الرقمية: في الوقت الذي يشهد فيه العالم العربي زيادة في استخدام الإنترنت، فقد بات من الضروري وجود قوانين تشريعية لمكافحة الجرائم الرقمية. على سبيل المثال، في مصر، تم تعديل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية ليشمل مكافحة الاحتيال الرقمي والاختراقات السيبرانية، مما يعزز من بيئة الأعمال الرقمية ويوفر حماية أكبر للمستخدمين.

2. المبادرات الوطنية لدعم التحول الرقمي

تلعب المبادرات الوطنية دوراً رئيسيًا في تسريع التحول الرقمي على مستوى المنطقة العربية. تشمل هذه المبادرات برامج حكومية ومشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص.

- رؤية الإمارات 2021 وبرنامج التحول الرقمي: تعتبر رؤية الإمارات 2021 من أبرز المبادرات التي تهدف إلى تحويل الإمارات إلى مركز عالمي للابتكار الرقمي. أطلقت الحكومة الإماراتية العديد من البرامج لتعزيز التحول

الرقمي في القطاعات الحكومية، مثل مبادرة المدينة الذكية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال الاستفادة من تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. كما تم تطوير خدمات الحكومة الذكية لتشمل أكثر من 1000 خدمة حكومية رقمية عبر منصة واحدة.

- المبادرة السعودية للتحول الرقمي «رؤية 2030": أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى اقتصاد رقمي مستدام عبر تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق استخدام التقنيات الحديثة في جميع القطاعات. وتحت هذه الرؤية، تم إطلاق البرنامج الوطني للتحول الرقمي والذي يهدف إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز الابتكار الرقمي. كما تم إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) بهدف دعم مشاريع التحول الرقمي الوطني، مثل توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات العامة.

- مبادرة «التحول الرقمي» في مصر: في مصر، تشهد مبادرة التحول الرقمي جهودًا حكومية لتطوير الحكومة الرقمية وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين عبر الإنترنت. تم إطلاق العديد من المشاريع الحكومية لتطوير الخدمات الرقمية، مثل منظومة الدفع الإلكتروني التي تهدف إلى تمكين المواطنين من الدفع الرقمي في كافة المعاملات مع الجهات الحكومية. كما تم إطلاق منصة «مصر الرقمية" لتسهيل الوصول إلى خدمات المواطنين مثل استخراج التراخيص والشهادات الحكومية.

- مبادرة «مستقبل الصناعة الرقمية» في البحرين: تسعى البحرين إلى تعزيز قدراتها في مجال الصناعة الرقمية من خلال مبادرة «مستقبل الصناعة الرقمية" التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتشجيع الابتكار في القطاعات الصناعية. تهدف هذه المبادرة إلى استخدام التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية في مختلف الصناعات، بما في ذلك التصنيع والنقل.

تشكل الأطر التشريعية والمبادرات الوطنية في الدول العربية دعامات أساسية في تعزيز التحول الرقمي، ويُعد التعاون الإقليمي والدولي في مجال التحول الرقمي أمراً ضروريًا لضمان نجاح هذه المبادرات على المستوى العربي. فقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة بين الدول العربية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، لدعم التحول الرقمي في الدول العربية.

الفصل الثاني: تأهيل الموارد البشرية في العصر الرقمي

يشهد العصر الرقمي تحولات كبيرة في طريقة أداء الأعمال وتقديم الخدمات، مما يتطلب تحولًا جذريًا في مهارات القوى العاملة، حيث أصبح من الضروري أن تتماشى الموارد البشرية مع التغيرات التقنية المتسارعة، فالعالم اليوم في حاجة إلى موارد بشرية مؤهلة تمتلك المهارات الرقمية اللازمة للتعامل مع أدوات وتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني. تتطلب هذه التحولات تحديثًا مستمراً للمهارات من خلال برامج تعليمية وتدريبية متخصصة تواكب أحدث الابتكارات الرقمية.

I. أهمية رأس المال البشري في الاقتصاد الرقمي

يعتبر رأس المال البشري من العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح أي تحول رقمي في أي دولة أو منظمة. في العصر الرقمي، حيث تتسارع وتيرة الابتكار التكنولوجي والتطورات السريعة في جميع القطاعات، أصبح الاستثمار في تطوير رأس المال البشري أمراً ضروريًا لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

1. رأس المال البشري والقدرة التنافسية للدول

تعتبر القدرة التنافسية للدول في الاقتصاد الرقمي عاملًا حاسمًا في تحقيق النمو والازدهار في العصر الحديث. تعتمد هذه القدرة التنافسية بشكل أساسي على مهارات وكفاءات القوى العاملة التي تمتلكها الدولة، حيث أن رأس المال البشري هو من أبرز العوامل التي تميز الدول التي تستطيع الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات. لا يقتصر دور رأس المال البشري على مجرد توفير الأيدي العاملة، بل يتجاوز ذلك إلى تحفيز الابتكار، وتطوير تقنيات جديدة، وتعزيز القدرة التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

- الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية

إن الاقتصاد الرقمي يعتمد على مجموعة من المهارات الرقمية

الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، ويجب على الدول الاستثمار في تطوير هذه المهارات لضمان أن القوى العاملة لديها قادرة على التفاعل مع التقنيات الحديثة. قامت البلدان التي نجحت في تحسين قدراتها التنافسية مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية بتركيز استثماراتها على برامج تعليمية متقدمة تدعم المهارات الرقمية. على سبيل المثال:

- في سنغافورة، تُعد البرامج التعليمية المتقدمة في البرمجة، البيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي جزءًا من استراتيجيات الحكومة لضمان تمتع الأفراد بكفاءات متقدمة في هذه المجالات. وفي السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة السنغافورية مبادرات لدعم التعليم الرقمي على مستوى المدارس والجامعات، بالإضافة إلى برامج التدريب المهني المستمر لمواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل.
- في كوريا الجنوبية، عملت الحكومة على تطوير برامج التعليم التقني المتخصص في الجامعات والمعاهد التقنية، مما ساهم في تأهيل جيل من المبرمجين، المهندسين، والمبتكرين القادرين على تطوير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحلول الرقمية المبتكرة. كوريا الجنوبية تعتبر من الدول الرائدة في تطوير تقنيات الجيل الخامس (5G)، وهي تدفع قواها العاملة في الاتجاه الرقمي باستمرار من خلال برامج تعليمية متطورة.

إن رأس المال البشري هو العامل الذي يحدد قدرة الدولة على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي. من خلال استثمار مستدام في تطوير المهارات الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتحفيز ريادة الأعمال الرقمية، يمكن للدول أن تزيد من قدرتها التنافسية، مما يساعدها على مواكبة التغيرات العالمية وتحقق تقدمًا اقتصاديًا مستدامًا في العالم الرقمي

- **دعم الشركات الناشئة والابتكار التكنولوجي**

لا يقتصر دور رأس المال البشري على تطوير المهارات الفردية فقط، بل يمتد أيضًا إلى تحفيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال في المجالات الرقمية. وتجد الدول التي تركز على تأهيل القوى العاملة وتطوير المهارات الرقمية نفسها في مقدمة الدول التي تشهد ازدهاراً في الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا.

- في الإمارات، تقدم الدولة برامج حاضنة للابتكار والمشروعات الرقمية بالتعاون مع الجامعات والشركات الكبرى، مما يسمح للمواهب الشابة بتحقيق أفكار مبتكرة وتحويلها إلى مشاريع تجارية ناجحة. على سبيل المثال، شهدت الإمارات العديد من الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية، مثل Careem التي أصبحت لاحقًا جزءًا من شركات عالمية كبرى مثل أوبر وأمازون.
- في السعودية، هناك مبادرات مثل "مبادرة صندوق الاستثمارات العامة" التي تدعم ريادة الأعمال الرقمية من خلال تمويل الشركات الناشئة التي تركز على الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك المشاريع الذكية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء. تساهم هذه المبادرات في تحفيز نمو الشركات الناشئة التي تعمل على تطوير حلول رقمية مبتكرة تسهم في تحسين الاقتصاد الرقمي السعودي.

إن الدول التي تؤهل رأس مالها البشري على المستوى الرقمي تستطيع أن تحتل مراكز متقدمة في المؤشرات العالمية المتعلقة بالابتكار، مثل مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر التنافسية العالمية. وتواصل الدول التي استثمرت في تطوير رأس المال البشري الرقمي جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تتمتع بقدرة على تصدر الأسواق العالمية من خلال الشركات المبتكرة والموارد البشرية المتخصصة.

2. تأثير رأس المال البشري على تحسين الإنتاجية في الاقتصاد الرقمي

في الاقتصاد الرقمي الحديث، يعتبر رأس المال البشري العامل الحاسم في رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق الابتكار المستدام. فالتكنولوجيا أصبحت جزءًا أساسيًا في جميع العمليات الاقتصادية، ويعتمد التحسين المستمر للإنتاجية على قدرة الأفراد على استخدام هذه التقنيات بفعالية. تعد المهارات الرقمية المتقدمة، مثل البرمجة، تحليل البيانات، التصميم الجرافيكي، والتفاعل البشري مع الآلات، ركيزة أساسية لتحسين الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

- **دور المهارات الرقمية في تعزيز الإنتاجية**

إن وجود عمالة ماهرة في المهارات الرقمية يعزز بشكل مباشر القدرة على تحقيق إنتاجية أعلى في بيئة العمل. من خلال اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، يمكن للمؤسسات أن تستفيد من الأنظمة الرقمية لتسريع العمليات، تقليص الأخطاء البشرية، وتحقيق تحسينات غير محدودة في الأداء.

- تقليص التكاليف التشغيلية: يعتبر أحد أهم الفوائد التي تحققها المؤسسات عند تمكين موظفيها من استخدام الأدوات التكنولوجية بشكل فعال. فالموظفون ذوو المهارات الرقمية قادرون على تحسين العمليات الداخلية باستخدام تقنيات مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى تقليل الحاجة إلى التدخل اليدوي. على سبيل المثال، يمكن استخدام البرمجيات الذكية لتحسين جداول الإنتاج وتقليل الفاقد في المواد الخام أو الوقت، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة العامة.

- تحسين سرعة تنفيذ العمليات: تتيح التكنولوجيا الرقمية سرعة تنفيذ العمليات في جميع مجالات الأعمال. فالموظفون ذوو الخبرات التقنية يمكنهم استخدام الأدوات الحديثة مثل أنظمة إدارة الموارد المؤسسية (ERP) والأنظمة السحابية لتحسين سرعة الوصول إلى المعلومات ومعالجتها. تمكن هذه الأنظمة من التواصل الفوري وتنسيق المهام عبر فرق العمل المختلفة، مما يحسن زمن الاستجابة ويساعد في اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.

- تحسين الإنتاجية في مختلف الصناعات: يعد التحسين المستمر في العمليات أمراً حيويًا لتحقيق أعلى مستويات الإنتاجية. في الصناعات التي تعتمد على التصنيع الذكي، مثل الصناعات التحويلية، تساهم المهارات الرقمية في مراقبة الأداء وتحليل البيانات لتحديد العوائق الإنتاجية وتطوير حلول ذكية لتحسين الكفاءة. على سبيل المثال، من خلال إنترنت الأشياء (IoT)، يمكن تتبع حالة الآلات والمعدات بشكل دائم، مما يقلل من فترات التوقف ويزيد من الإنتاجية.

- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في الأعمال

عندما يمتلك الأفراد المهارات المناسبة في التعامل مع البرمجيات الحديثة، يمكنهم تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في العمليات المختلفة. تساعد المهارات مثل إدارة المشاريع الرقمية أو التحليل الكمي الموظفين على تحسين تنظيم وقت العمل، وتنفيذ الأعمال بشكل أكثر فعالية، وتقليل الفاقد الناتج عن إعادة العمل أو الأخطاء البشرية.

- الكفاءة في استخدام الأدوات الرقمية: يؤدي تمكين الموظفين من استخدام الأدوات الرقمية المتطورة مثل البرمجيات السحابية، أدوات التعاون عن بعد، والتطبيقات المؤسسية الذكية إلى تحسين تنسيق العمل بين الفرق وضمان تدفق البيانات والمعلومات بشكل سهل وسريع. يقلل استخدام هذه الأدوات من الوقت المستهلك في البحث عن المعلومات أو القيام بمهام إدارية روتينية، مما يسمح للموظفين بالتركيز على المهام الإبداعية والاستراتيجية التي تعزز الإنتاجية.

- الكفاءة في التعامل مع البيانات: تعتبر القدرة على تحليل البيانات واتخاذ قرارات مبنية عليها أحد العوامل المهمة في تحسين الإنتاجية. حيث تمكن المهارات في تحليل البيانات الموظفين من استخلاص رؤى قيمة تساعد في تحسين استراتيجيات الإنتاج، التسويق، وإدارة المخاطر. باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يمكن تحديد أنماط الأداء وتحسين عمليات العمل بشكل مستمر

- الكفاءة في تحقيق التحول الرقمي: إن رأس المال البشري المدرب بشكل جيد هو المحرك الرئيسي لأي عملية تحول رقمي في المؤسسات. الموظفون المدربون على المهارات الرقمية لا يعملون فقط على تحسين الإنتاجية بل يساهمون في إدارة التغيير داخل المؤسسات ويؤثرون في نجاح استراتيجيات التحول الرقمي. عند دمج المهارات الرقمية في بيئة العمل، يتمكن الموظفون من تبني التقنيات الجديدة واستخدامها لتحقيق كفاءة أكبر وتحسين الإنتاجية في مختلف المستويات.

إن رأس المال البشري ذو المهارات الرقمية المتقدمة هو العامل الأساسي لرفع مستويات الإنتاجية في الاقتصاد الرقمي. من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، يمكن للعمالة الماهرة أن

تساهم في تحسين الكفاءة وتقليص التكاليف التشغيلية، مع تمكين المؤسسات من تحقيق الابتكار المستدام والتفوق التنافسي في الأسواق العالمية.

II. تقييم المهارات الرقمية وتحديد الفجوات

تُعد المهارات الرقمية عنصراً أساسيًا في عملية التحول الرقمي لأي دولة أو مؤسسة، حيث تساهم في تحسين الإنتاجية وتطوير الابتكار وزيادة القدرة التنافسية. ومع تزايد أهمية الاقتصاد الرقمي في مختلف المجالات، أصبح من الضروري تقييم المهارات الرقمية الحالية في القوى العاملة وفهم الفجوات الموجودة بين ما هو متاح وما هو مطلوب لتلبية احتياجات المستقبل. يتطلب هذا التقييم فهمًا دقيقًا للمهارات الرقمية التي يتمتع بها الأفراد في القطاعات المختلفة، وتحديد الفجوات التي قد تعيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. تحديد المهارات الرقمية المطلوبة وطرق تقييمها

يعد تحديد وتقييم المهارات الرقمية المطلوبة والمتاحة خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة في العصر الرقمي، حيث يشمل جوانب حيوية متعددة ويساهم في دعم اتخاذ قرارات استراتيجية على مستوى المؤسسات والدول لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية في السوق الرقمي.

- **تحديد المهارات الرقمية الأساسية المطلوبة**

إن تحديد المهارات الرقمية الأساسية تعتبر أحد الخطوات الحاسمة نحو تكييف القوى العاملة مع التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم. في ظل التحول الرقمي الذي يشمل كافة القطاعات والمجالات، يتعين على كل دولة أو مؤسسة أن تعمل على تحديد المهارات الرقمية الأساسية التي يُفترض أن يمتلكها الأفراد لضمان تلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية. تختلف هذه المهارات بناءً على نوع القطاع الصناعي أو الوظيفي، لكنها تشمل بعض المهارات الأساسية التي يجب أن يتقنها الجميع بغض النظر عن مجالات اختصاصاتهم

- البرمجة: تُعد من المهارات الأساسية في الاقتصاد الرقمي، حيث تعتبر مكونًا جوهريًا لتمكين الابتكار وتحقيق التطور التكنولوجي. تعتبر لغات البرمجة مثل Python و JavaScript من الأدوات الأساسية التي يجب أن يتقنها الأفراد في كافة المجالات الرقمية، بدءًا من تطوير البرمجيات وصولاً إلى بناء التطبيقات الذكية، على سبيل المثال، تُستخدم Python بشكل واسع في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، بينما JavaScript تُعد اللغة الأساسية لبناء تطبيقات الويب والتفاعل معها. تعلم هذه اللغات يمكن أن يمهد الطريق لإحداث ابتكارات تكنولوجية مهمة في مختلف الصناعات مثل الصحة، والتعليم، والتجارة الإلكترونية

- تحليل البيانات: في عصر البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، أصبح تحليل البيانات أحد المهارات الرقمية الجوهرية. فالأفراد الذين يتمتعون بقدرة عالية على استخلاص الأنماط من البيانات وتحليلها يمكنهم تحويل المعلومات الخام إلى رؤى قابلة للتطبيق. أدوات مثل Excel و SQL هي من الأساسيات التي يجب إتقانها، ولكن مع تزايد الحاجة إلى أدوات متقدمة، يبرز الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي كمهارات حيوية لتطوير نماذج تحليلية دقيقة ومؤثرة. يمكّن التحليل المتقدم للبيانات الشركات من تحسين استراتيجياتها في التسويق والتخطيط الاستراتيجي وإدارة العمليات.

- الأمن السيبراني: مع زيادة الهجمات الإلكترونية والمخاطر الرقمية في العصر الحديث، أصبح الأمن السيبراني من المهارات التي لا غنى عنها. يجب على الأفراد في مختلف القطاعات أن يكونوا على دراية بأساسيات حماية المعلومات من الاختراقات، برامج الفدية، والتصيد الاحتيالي. يتطلب الأمن السيبراني معارف متخصصة مثل تأمين الشبكات، وتحليل الثغرات الأمنية، وإدارة الأنظمة للحفاظ على أمان المعلومات وحمايتها من أي تهديدات. فالشركات التي تتبنى استراتيجيات قوية للأمن السيبراني تعزز من قدرتها على تأمين بيانات عملائها وحماية سمعتها.

- إدارة المشاريع الرقمية: تُعد إدارة المشاريع الرقمية من المهارات الضرورية لضمان نجاح المشاريع التكنولوجية. تعد أساليب مثل Agile و Scrum من الأدوات الأكثر شيوعًا في عالم

إدارة المشاريع الرقمية. تتيح هذه الأساليب للفِرق المختصة التعامل مع التغييرات بشكل سريع ومرن أثناء دورة حياة المشروع. تتضمن إدارة المشاريع الرقمية أيضًا القدرة على التخطيط، التوجيه، والرقابة على استخدام الأدوات البرمجية الحديثة مثل Trello و Jiraللتنسيق وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق بشكل فعال.

- **طرق تقييم المهارات الرقمية**

تقييم المهارات الرقمية هو خطوة ضرورية لتحديد مدى جاهزية القوى العاملة للتعامل مع التحديات الرقمية الحالية. توجد عدة طرق لتقييم هذه المهارات وفقًا للغرض والأدوات المتاحة:

- استطلاعات الرأي: استطلاعات الرأي هي واحدة من أبسط الطرق لتقييم مستوى المعرفة الرقمية بين الموظفين أو الطلاب. يمكن استخدام هذه الاستطلاعات لتحديد جوانب القوة والضعف في مهارات الأفراد، بالإضافة إلى تحديد احتياجات التدريب المستقبلي. تُعد هذه الطريقة مفيدة بشكل خاص لتقييم المهارات الرقمية العامة في المؤسسات التعليمية أو الشركات.

- التقييمات التكنولوجية: تُستخدم الاختبارات التكنولوجية لتقييم المهارات الفنية المتخصصة في مجالات معينة مثل البرمجة أو تحليل البيانات. قد تتضمن هذه الاختبارات أسئلة نظرية أو تمارين تطبيقية لقياس مستوى المعرفة والكفاءة. على سبيل المثال، يمكن استخدام اختبارات في لغات البرمجة أو التحليل الإحصائي لتقييم قدرة الأفراد على حل مشكلات تقنية معقدة.

- تحليل الأداء في العمل: يُعتبر تحليل الأداء في العمل من الطرق المتقدمة التي تتيح قياس مدى تطبيق المهارات الرقمية في بيئة العمل الحقيقية. يتم من خلال متابعة الأداء اليومي للأفراد في تنفيذ مهامهم التقنية وتقييم مدى توافق أدائهم مع المعايير المتوقعة. يمكن استخدام هذه الطريقة من خلال مراجعات الأداء والتقارير الشهرية التي تتعلق بالمشاريع الرقمية.

- برامج التدريب والتطوير: تُعتبر برامج التدريب والتطوير أحد الأدوات الفعالة لقياس وتطوير المهارات الرقمية. يمكن للمؤسسات تقديم دورات تدريبية متخصصة لزيادة مستوى مهارات الموظفين في مجالات مثل البرمجة، الأمن السيبراني، أو تحليل البيانات. يتم تقييم فعالية هذه الدورات من خلال الاختبارات الختامية أو مقابلات الأداء بعد انتهاء الدورة التدريبية.

إن تحديد المهارات الرقمية الأساسية وتقييمها يُعتبر أمراً حيويًا لضمان مواكبة التحولات التكنولوجية في مختلف القطاعات. تحتاج الدول والشركات إلى وضع استراتيجيات فعالة لتطوير هذه المهارات، بما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل الرقمي وتعزيز التنافسية. من خلال التركيز على المهارات الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وإدارة المشاريع الرقمية، يمكن تمكين الأفراد من أن يكونوا جزءًا فاعلًا في تحقيق الابتكار الرقمي وزيادة الإنتاجية في العصر الرقمي.

2. تحديد الفجوات الرقمية الموجودة واستراتيجيات سدها

تعد الفجوات الرقمية من التحديات الرئيسية التي تواجه الدول والمؤسسات في العصر الرقمي، حيث تشكل عقبة أمام تحقيق التحول الرقمي الشامل. يتمثل تحديد هذه الفجوات في فهم المجالات التي تفتقر فيها القوى العاملة أو البنية التحتية للتكنولوجيا، مما يعيق القدرة على مواكبة التطور السريع. ولذا، فإن تحديد هذه الفجوات يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعّالة لسدها، من خلال تحديث المناهج التعليمية، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، وتشجيع التعليم المستمر، وذلك لضمان استعداد المجتمع والاقتصاد لمتطلبات المستقبل الرقمي.

- **تحديد الفجوات الرقمية الموجودة**

إن تحديد الفجوات الرقمية خطوة حاسمة في عملية تطوير المهارات الرقمية، حيث يساعد في تحديد المجالات التي لا تتوافر فيها المهارات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي. بعد إجراء تقييم شامل للمهارات الرقمية، يمكن تحديد الفجوات التي تحتاج إلى معالجة في عدة جوانب رئيسية.

- الفجوات في المهارات الفنية: من أبرز الفجوات الرقمية تلك المتعلقة بالمهارات الفنية الأساسية مثل البرمجة، تحليل البيانات، وأمن المعلومات. في كثير من الحالات، تظهر هذه الفجوات بسبب نقص الكفاءات في مجالات حيوية ومتخصصة، مما يعيق قدرة القوى العاملة على مواكبة التحولات السريعة في التقنيات.

- الفجوات في المهارات الناعمة: إلى جانب المهارات الفنية، هناك فجوات واضحة في المهارات الناعمة مثل مهارات إدارة التغيير، القدرة على التكيف مع التقنيات الجديدة، والمهارات الاجتماعية مثل العمل الجماعي والتواصل الفعال. هذه المهارات أصبحت ضرورية في العصر الرقمي، خاصة في بيئات العمل التي تعتمد على الابتكار والتفاعل المستمر مع التقنيات الحديثة.

- الفجوات في التعليم والتدريب: تُعد هذه الفجوة من أكبر التحديات الرقمية، حيث لا تواكب المناهج التعليمية في العديد من البلدان العربية التطورات السريعة في مجالات التكنولوجيا. ونظراً لأن السوق الرقمي يتطلب معرفة تقنية متقدمة، فإن الطلاب الذين يتخرجون من الأنظمة التعليمية في بعض الدول يجدون أنفسهم غير مجهزين بالمهارات الضرورية للعمل في القطاعات الرقمية المتقدمة.

- الفجوات بين القطاعين العام والخاص: في العديد من الدول، يظهر تباين بين المهارات المطلوبة في القطاع الخاص وبين المهارات المتاحة في القطاع العام. فالقطاع الخاص، الذي غالبًا ما يكون أكثر تطوراً من حيث اعتماد التقنيات الحديثة، يحتاج إلى مهارات متخصصة ومتقدمة، بينما لا توفر الحكومات دائمًا البرامج التدريبية الكافية لملء هذه الفجوات. وبالتالي، قد تتطلب هذه الفجوات شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لضمان تدريب الشباب العربي على المهارات التي تتماشى مع احتياجات السوق.

- استراتيجيات لسد الفجوات الرقمية

يتطلب سد الفجوات الرقمية اعتماد استراتيجيات متعددة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية في القوى العاملة ودعم التطور التكنولوجي في مختلف القطاعات. يمكن تلخيص الاستراتيجيات الرئيسة في النقاط التالية:

- تعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع: من الضروري أن تكون هناك جهود لرفع الوعي وتثقيف المجتمع حول أهمية المهارات الرقمية. يمكن للحكومات والمؤسسات غير الحكومية تنفيذ حملات توعية وبرامج تثقيفية تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي. يشمل ذلك ورش عمل ومؤتمرات عامة تستهدف كل من الشباب والبالغين.
- إتاحة الوصول إلى التكنولوجيا: سقف الفجوات الرقمية لا يتعلق فقط بالمهارات، بل أيضًا بالوصول إلى التكنولوجيا نفسها. من الضروري ضمان أن الأفراد في جميع المناطق، خاصة المناطق النائية أو الأقل تطوراً، يمكنهم الوصول إلى الإنترنت والأدوات التكنولوجية الحديثة. يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، مثل شبكات الإنترنت عالية السرعة والمراكز التدريبية.
- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار: من أجل سد الفجوات الرقمية، يجب أن تكون هناك استثمارات في البحث والتطوير التكنولوجي داخل الدول. تشجيع الابتكار في التكنولوجيا يسهم في تعزيز قدرات القوى العاملة ويتيح فرصًا جديدة لتطبيق حلول مبتكرة في قطاعات متنوعة. مثل هذه الاستثمارات تساعد على تحسين القدرة التنافسية للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تخصيص برامج لتطوير المهارات المتخصصة: تعتبر بعض القطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، التحليل البياني، والأمن السيبراني بحاجة إلى مهارات متخصصة. يجب على الحكومات والشركات توفير برامج تدريبية موجهة نحو هذه القطاعات وتخصيص موارد لتطوير المهارات المتقدمة التي ستسهم في سد الفجوات الرقمية على المدى الطويل.
- التقييم المستمر للمهارات الرقمية: من المهم إجراء تقييم مستمر لمستوى المهارات الرقمية في مختلف القطاعات.

يساعد ذلك في معرفة المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير وتوجيه الموارد لتلبية هذه الاحتياجات. يمكن استخدام أدوات تقييم مختلفة مثل الاختبارات الرقمية واستطلاعات الرأي لتحديد الفجوات في المهارات والعمل على معالجتها.

من خلال تطبيق هذه الاستراتيجيات الشاملة، يمكن تحقيق تحول رقمي مستدام يعزز من قدرة القوى العاملة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية، مما يساهم في بناء اقتصاد رقمي قوي ومتقدم.

III. تنمية المهارات الرقمية وتحقيق الشمول الرقمي

في عصر الثورة الرقمية، أصبحت المهارات الرقمية من الركائز الأساسية التي تحدد قدرة الأفراد والمجتمعات على التفاعل مع التقنيات الحديثة والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الرقمي. تتطلب هذه المرحلة تمكين الأفراد من اكتساب المهارات اللازمة التي تضمن لهم الاستفادة من الفرص المتاحة في المجالات التكنولوجية المختلفة. إن تنمية المهارات الرقمية لا تقتصر فقط على تعلم استخدام الأدوات الرقمية، بل تشمل أيضًا فهم كيفية استخدام هذه الأدوات لتحسين الحياة اليومية وتعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات.

من جانب آخر، يبرز الشمول الرقمي كأحد الأهداف الأساسية التي يجب السعي لتحقيقها في هذا السياق. ويعني الشمول الرقمي ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بفرص متساوية للوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها بشكل فعّال، بغض النظر عن الخلفيات الاجتماعية أو الاقتصادية. وهذا يتطلب استراتيجيات تعليمية وتدريبية تتسم بالمرونة والابتكار، بما يضمن أن جميع الأفراد، بما فيهم الفئات المستبعدة رقميًا مثل النساء والفئات ذات الدخل المحدود، قادرون على اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

1. المهارات الرقمية والتعليم المستمر

تعتبر تنمية المهارات الرقمية والتعليم المستمر من أهم العوامل التي تساهم في تأهيل الأفراد لمواكبة التحول الرقمي وضمان قدرتهم على التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا. في ظل الاقتصاد الرقمي الذي يشهد تحولًا مستمرًا، تبرز أهمية التدريب المستمر لتطوير المهارات الرقمية التي تشمل مجموعة واسعة من القدرات التقنية والعملية. إن توفير التعليم المستمر وتحسين المهارات الرقمية أصبحا أمرين بالغين في تعزيز كفاءة القوى العاملة وزيادة الإنتاجية، مما يعزز قدرة الأفراد على التنافس في سوق العمل الرقمي.

- **أهمية تنمية المهارات الرقمية**

تُعد المهارات الرقمية من أهم العوامل التي تمكّن الأفراد من التفاعل الفعّال مع التطورات التكنولوجية الحديثة والمشاركة في الاقتصاد الرقمي الذي يهيمن على مختلف القطاعات. بل أصبح اكتسابها ضرورة ملحة لضمان نجاح الأفراد والشركات في بيئة الأعمال الحديثة. وتشمل المهارات الرقمية مجالات متعددة تتراوح من المهارات الأساسية التي تمكّن الفرد من التعامل مع الأجهزة التكنولوجية إلى المهارات الأكثر تعقيدًا والمتخصصة التي تساهم في دفع الابتكار وتحقيق النجاح المؤسسي.

- المهارات الأساسية: تشمل المهارات التي تمكّن الأفراد من التفاعل اليومي مع التكنولوجيا، مثل استخدام البرمجيات المكتبية، وإجراء البحث عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية من المخاطر المحتملة. تعتبر هذه المهارات ضرورية لكل فرد في العصر الحالي لأنها تشكل أساس التعامل مع التقنيات الحديثة في حياتنا اليومية، سواء في العمل أو في التواصل الاجتماعي أو في عملية البحث والمعلومات.
- المهارات المتخصصة: تتضمن هذه المهارات المعارف التقنية التي ترتبط بمجالات معينة مثل البرمجة وتحليل البيانات، والتصميم الرقمي، حيث تمنح هذه المهارات الأفراد القدرة على معالجة المعلومات المعقدة وابتكار حلول جديدة باستخدام أدوات وتكنولوجيا متقدمة، مما يجعلهم أكثر قدرة على مواكبة متطلبات السوق الرقمي المتجددة.
- المهارات المتقدمة: هي المهارات التي تتطلب معرفة تقنية عالية المستوى مثل الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، وإنترنت الأشياء وهي من أهم المهارات المستقبلية في مختلف الصناعات لأنها تساعد على تطوير حلول مبتكرة وأكثر كفاءة، وتفتح أبوابًا جديدة لتحسين العمليات

في مجالات مثل الرعاية الصحية، التصنيع، والزراعة.

مع تقدم التكنولوجيا المستمر، أصبحت المهارات الرقمية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في جميع المجالات، سواء كانت في القطاع الحكومي، الخاص، أو في الحياة اليومية. لذلك، فإن الشركات والمجتمعات التي تستثمر في تطوير المهارات الرقمية تضمن لنفسها مكانًا مميزًا في المستقبل الرقمي الذي يشهد تغييرات متسارعة في العديد من الصناعات.

- **ضرورة التعليم المستمر**

التعليم المستمر هو العملية التي تتيح للأفراد اكتساب مهارات جديدة، وتعميق معرفتهم في مجالات معينة، والتكيف مع التحولات المتسارعة التي تحدث في سوق العمل وفي الحياة اليومية. وهو يُعتبر استراتيجية حيوية لضمان مواكبة الابتكارات التكنولوجية ولتعزيز تنافسية الأفراد والمؤسسات.

- الدورات التدريبية عبر الإنترنت: تعتبر الدورات التدريبية الإلكترونية أحد أبرز طرق التعليم المستمر في العصر الرقمي. توفر منصات التعلم الإلكتروني مثل Coursera، edX، Udemy فرصًا مرنة لمتابعة التعليم عبر الإنترنت، حيث يمكن للأفراد تعلم مهارات جديدة في مجالات متعددة مثل البرمجة، وتحليل البيانات، وتصميم المنتجات. يتميز هذا النوع من التعليم بإمكانية الوصول إليه من أي مكان وفي أي وقت، مما يسهل عملية التعلم للفئات المختلفة في المجتمع، سواء كانوا طلابًا أو مهنيين. كما توفر هذه المنصات شهادات معترف بها دوليًا تعزز من فرص العمل والقدرة التنافسية في سوق العمل.
- ورش العمل والندوات: تلعب دوراً محورياً في نقل المهارات الرقمية الأكثر تخصصًا. توفر هذه الفعاليات التعليمية فرصة للتفاعل المباشر مع الخبراء في المجال وتعلم تقنيات جديدة تمكّن المشاركين من تطبيقها بشكل عملي في بيئة العمل. وهي وسيلة فعّالة لتدريب الأفراد على مهارات متخصصة مثل تحسين الأداء باستخدام أدوات البرمجة المتقدمة أو تقنيات التصميم الرقمي الحديثة. كما تتيح هذه الفعاليات فرصة للأفراد للتعرف على أحدث الابتكارات في المجالات التقنية.
- التعليم المهني: يركز التعليم المهني على تطوير المهارات العملية التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل. يتضمن برامج تدريبية مهنية تتخصص في تكنولوجيا المعلومات، الأمن السيبراني، وتطوير البرمجيات، مما يعزز قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات الوظائف الحديثة. يعتبر هذا النوع من التعليم ضرورة لتزويد الأفراد بالمهارات التي يحتاجها السوق مباشرة بعد التخرج، مما يجعلهم أكثر قدرة على النجاح في بيئة العمل الديناميكية.

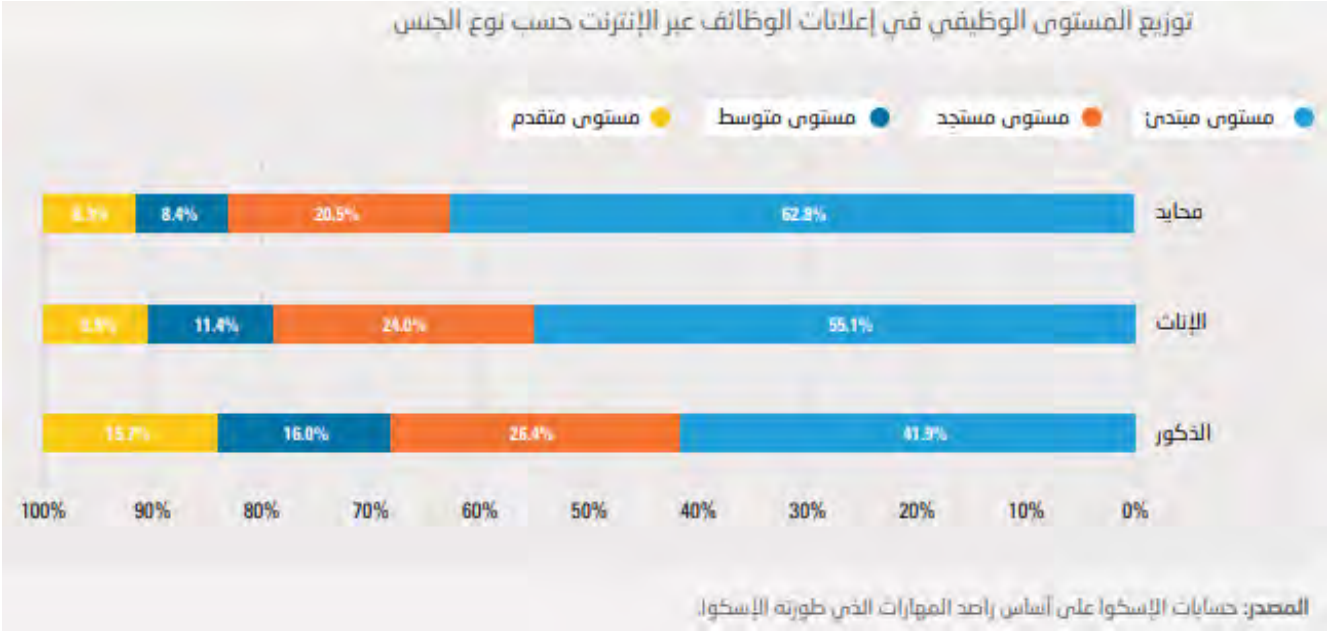

تشير العديد من الدراسات إلى أن الشركات التي تستثمر في التعليم المستمر لموظفيها تشهد تحسينًا ملحوظًا في أدائهم وإنتاجيتهم. هذا التحسين في الكفاءة يعود إلى أن الموظفين يمتلكون مهارات جديدة ويفهمون تقنيات السوق بشكل أفضل، مما يزيد من قدرتهم على تنفيذ مهامهم بكفاءة وابتكار حلول أكثر فعالية. علاوة على ذلك، يُظهر الموظفون الذين يحصلون على تدريب مستمر مستوى أعلى من الرضا الوظيفي والولاء للمؤسسة، مما يسهم في تقليل معدل التبديل الوظيفي.

2. تحقيق الشمول الرقمي

الشمول الرقمي هو مفهوم يشير إلى ضمان الوصول المتساوي والعادل للتكنولوجيا الرقمية لجميع الأفراد والمجتمعات، بغض النظر عن خلفياتهم الاقتصادية، الاجتماعية، أو الجغرافية. يمثل الشمول الرقمي أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي شامل ومستدام، حيث يساعد على تقليل الفجوات الرقمية بين المناطق المختلفة والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المجتمعات المحرومة. يعتبر تحقيق الشمول الرقمي ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ويعزز قدرة الأفراد على الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

▪ أهمية الشمول الرقمي

تعد التكنولوجيا الرقمية جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية في العصر الحالي، ولا سيما في مجالات مثل التعليم، الرعاية الصحية، العمل، والحكومة. ولكن الفجوات الرقمية، سواء على مستوى الوصول إلى الإنترنت أو القدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية، ما زالت تشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول. يمثل الشمول الرقمي مفتاحًا لتحقيق العدالة الرقمية، حيث يضمن أن جميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم، يستطيعون الوصول إلى هذه الفرص الرقمية.

أثر الشمول الرقمي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

- تحقيق المساواة: عندما يتم تحقيق الشمول الرقمي، يمكن لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات المهمشة مثل النساء، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والأفراد في المناطق الريفية، الحصول على فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية باستخدام التقنيات الرقمية.
- تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم الشمول الرقمي في تعزيز الإنتاجية وفتح فرص جديدة للأعمال التجارية، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية وخلق وظائف جديدة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والابتكار.
- تمكين المجتمعات المحلية: يعزز الشمول الرقمي تمكين المجتمعات الريفية من خلال توفير منصات تعلم عن بعد، التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، مما يساعد على تحسين جودة الحياة في تلك المناطق.

▪ المبادرات والسياسات لتحقيق الشمول الرقمي

تعمل العديد من الدول والمنظمات الدولية على تطوير مبادرات

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، حسب المناطق الحضرية/الريفية، 2022

المنطقة/التجمع	الحضري	الريفي	الفجوة الريفية/الحضرية[أ]
العالمية	81.9	46.2	1.77
البلدان المرتفعة الدخل	94.0	87.1	1.07
الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	86.2	63.9	1.35
البلدان الأقل نمواً	51.7	27.7	1.87
أفريقيا	63.5	22.7	2.80
الأمريكتان	86.6	67.9	1.27
البلدان العربية	79.9	56.3	1.42
آسيا والمحيط الهادئ	81.8	46.5	1.76
أوروبا	91.5	83.2	1.10

المصدر: ITU, 2022a.

ملاحظة: تمثل الفجوة بين الريف والحضر الفرق بين معدلات انتشار مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية بالنسبة إلى معدل انتشار مستخدمي الإنترنت في المناطق الريفية.

أ. تقديرات.

تهدف إلى تحقيق الشمول الرقمي. تشمل هذه المبادرات الجهود الحكومية، والمؤسسات الدولية، والشركات الخاصة، وهي غالبًا ما تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: الإنترنت، المهارات الرقمية، وتوفير الأدوات الرقمية.

الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم والبلدان النامية والبلدان العربية، 2022 (لكل 100 نسمة)

توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل 100 نسمة	العالم	البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	البلدان العربية
اشتراكات الهاتف الخلوي النقال	108.0	100.7	95.5
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	66.3	56.1	70.3
اشتراكات الهاتف الثابت (الخطوط الأرضية)	10.8	3.3	9.4
اشتراكات الحزمة العريضة النقالة النشطة	86.9	66.4	73.6
اشتراكات الحزمة العريضة الثابتة (ADSL)	17.6	4.4	10.4

المصدر: International Telecommunication Union (ITU), 2022.

المبادرات الحكومية

- إستراتيجيات وطنية للرقمنة: بدأت العديد من الحكومات في تطوير استراتيجيات وطنية للرقمنة، والتي تضمن توفير البنية التحتية اللازمة للإنترنت في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية. على سبيل المثال، قامت الإمارات العربية المتحدة بتطوير استراتيجية الإمارات للاتصال الرقمي، التي تهدف إلى ربط جميع مناطق الدولة بالإنترنت عالي السرعة.
- البرامج التعليمية: أطلقت بعض الدول مبادرات لتطوير المهارات الرقمية للأفراد، بما في ذلك برامج تعلم مجانية للبرمجة والمهارات التقنية عبر الإنترنت. على سبيل المثال، قامت مصر بإطلاق مشروع «مصر الرقمية"، الذي يهدف إلى تدريب الشباب على المهارات الرقمية من خلال منصات التعلم الإلكتروني.
-

المبادرات من القطاع الخاص

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: هناك العديد من الشراكات بين الحكومات وشركات التكنولوجيا الكبرى بهدف تحسين الوصول إلى الإنترنت وتعليم المهارات الرقمية. على سبيل المثال، تعاونت شركة جوجل مع الحكومة الهندية لتوفير إنترنت مجاني في بعض المناطق الريفية، فضلاً عن توفير دورات تدريبية للمواطنين حول استخدام التكنولوجيا.
- المنصات الرقمية المجانية: هناك العديد من الشركات التي تقدم منصات تعليمية منخفضة التكلفة أو حتى مجانية لتعليم المهارات الرقمية عبر الإنترنت، مما يساعد على تسريع الوصول إلى التعليم التقني. مثال على ذلك، منصة كورسيرا التي تقدم دورات مجانية في البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني.

توفير الأدوات الرقمية

- الأجهزة منخفضة التكلفة: تعمل بعض الشركات على تطوير أجهزة رقمية منخفضة التكلفة تناسب الفئات الأقل دخلاً. على سبيل المثال، قدمت شركة إنتل أجهزة كمبيوتر منخفضة التكلفة يتم استخدامها في العديد من المدارس والمجتمعات ذات الدخل المحدود.
- خدمات الإنترنت المدعومة: تقدم بعض الحكومات أو شركات الاتصالات خدمات الإنترنت بأسعار مخفضة أو حتى مجانية للطلاب والأفراد من الفئات المحرومة لضمان حصولهم على الوصول الرقمي.
-

إن تحقيق الشمول الرقمي هو عملية مستدامة تتطلب تنسيق الجهود بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني للقضاء على الفجوات الرقمية، مما يساهم في بناء مجتمعات شاملة واقتصادات رقمية تنافسية.

الفصل الثالث: تعزيز دور المرأة في الاقتصاد الرقمي

أصبح تمكين المرأة في الاقتصاد الرقمي عنصراً أساسيًا لتحقيق

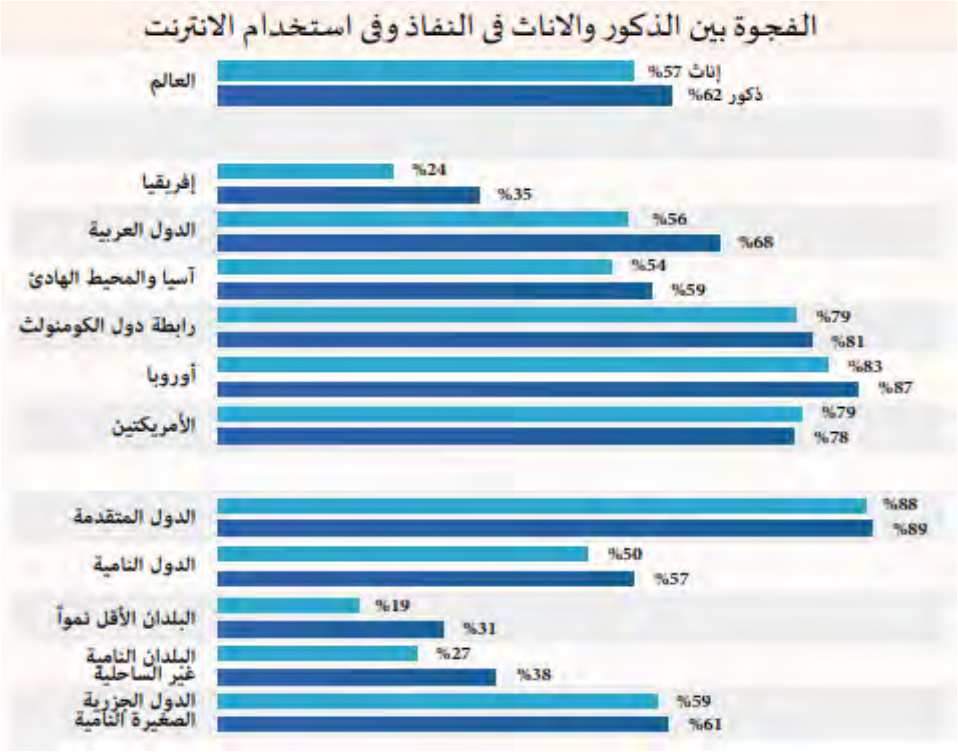

التنمية المستدامة وتعزيز الابتكار. ورغم التقدم الملحوظ في مشاركة المرأة في مختلف القطاعات، لا تزال هناك فجوات رقمية تحد من وصولها الكامل إلى الفرص المتاحة في الاقتصاد الرقمي.

I. واقع مشاركة المرأة العربية في سوق العمل الرقمي

تشهد المنطقة العربية تطورات متسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي، مدفوعة بالتحولات التكنولوجية المتسارعة وتوسع القطاعات الرقمية. ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة العربية في سوق العمل الرقمي دون المستوى المطلوب، حيث تواجه تحديات متعددة تتعلق بالفجوة الرقمية، التعليم والتدريب، والقيود الاجتماعية والثقافية.

تشير التقارير الدولية إلى أن النساء العربيات يمثلن نسبة متزايدة من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، ومع ذلك، فإن نسبتهن في الوظائف التقنية لا تزال منخفضة مقارنة بالرجال. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها قلة الفرص المتاحة، ضعف السياسات الداعمة، بالإضافة إلى القيود الثقافية التي قد تحد من انخراط المرأة في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

1. التحديات التي تواجه المرأة العربية في سوق العمل الرقمي

رغم وجود فرص كبيرة للمرأة في الاقتصاد الرقمي، فإن هناك تحديات رئيسية تعوق اندماجها الكامل في هذا المجال، وأبرزها:

- الفجوة الرقمية بين الجنسين: لا تزال النساء في بعض الدول العربية يواجهن صعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت، مما يحد من قدرتهن على اكتساب المهارات الرقمية المطلوبة لسوق العمل.
- نقص المهارات الرقمية المتقدمة: رغم ارتفاع نسبة الخريجات في التخصصات التكنولوجية، فإن الكثير من النساء يفتقرن إلى المهارات المتقدمة في البرمجة، تحليل البيانات، والأمن السيبراني، وهي مهارات أساسية للعمل في القطاعات الرقمية.
- القيود الثقافية والاجتماعية: لا تزال بعض المجتمعات العربية تحد من مشاركة المرأة في قطاعات معينة، بما في ذلك التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية، بسبب العادات والتقاليد التي تؤثر على أدوار النساء في المجتمع.
- قلة البرامج والسياسات الداعمة: يفتقر العديد من البلدان العربية

إلى سياسات فعالة لدعم المرأة في سوق العمل الرقمي، مثل برامج التدريب المتخصصة، التوجيه المهني، وتوفير بيئة عمل مرنة تدعم توازن المرأة بين العمل والحياة الشخصية.

- ضعف التمثيل في المناصب القيادية: على الرغم من تزايد أعداد النساء في الوظائف الرقمية، إلا أن تمثيلهن في المناصب الإدارية والقيادية داخل الشركات التكنولوجية لا يزال محدودًا، مما يؤثر على صنع القرار وسياسات تمكين المرأة في هذا القطاع.

2. الفرص المتاحة للمرأة العربية في الاقتصاد الرقمي

رغم التحديات، هناك فرص واعدة للمرأة العربية لتعزيز مشاركتها في الاقتصاد الرقمي، ومن أبرزها:

- العمل عن بُعد: يتيح التحول الرقمي فرصًا كبيرة للنساء للعمل عن بُعد، مما يساعد في تجاوز العوائق الجغرافية والاجتماعية التي قد تمنعهن من الانضمام إلى سوق العمل التقليدي.
- ريادة الأعمال الرقمية: توفر التقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، وتطوير التطبيقات فرصًا للنساء لإطلاق مشاريعهن الخاصة بدون الحاجة إلى رأس مال كبير، مما يسهم في تعزيز دورهن الاقتصادي.
- البرامج الحكومية والدولية لدعم تمكين المرأة: تتبنى العديد من الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية مبادرات لدعم المرأة في المجالات الرقمية، مثل التدريب على المهارات التكنولوجية، وتوفير التمويل للمشروعات النسائية الناشئة.
- ازدياد الطلب على المهارات الرقمية: مع تسارع الرقمنة في مختلف القطاعات، يزداد الطلب على مهارات مثل تحليل البيانات، الأمن السيبراني، وتطوير البرمجيات، مما يوفر فرصًا جديدة للنساء اللاتي يمتلكن الكفاءة في هذه المجالات.

الفجوات الرقمية بين الجنسين في مناطق مختلفة من العالم، 2022 (بالنسبة المئوية)

المنطقة/التجمع	الرجال	النساء	الفجوة الرقمية بين الجنسين[1]
العالمية	69.2	63.4	8
البلدان المرتفعة الدخل	92.8	91.9	1
البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	61.1	51.0	17
البلدان الأقل نمواً	42.7	29.6	31
أفريقيا	45.5	34.0	25
الأمريكتان	83.0	83.4	0
البلدان العربية	74.9	65.4	13
آسيا والمحيط الهادئ	67.5	60.9	10
أوروبا	90.4	88.6	2

المصدر: ITU, 2022a.

ملاحظة: تمثل الفجوة الرقمية بين الجنسين الفرق بين معدلات انتشار مستخدمي الإنترنت للرجال والنساء مقارنة بمعدل انتشار مستخدمي الإنترنت للرجال، معبرا عنه كنسبة مئوية.

أ. تقديرات.

- المنصات التعليمية الرقمية: توفر منصات التعليم الإلكتروني مثل Coursera وUdemy وEdX فرصًا للنساء العربيات لاكتساب المهارات الرقمية المتقدمة بسهولة وبتكلفة منخفضة، مما يساعدهن على تحسين فرصهن في سوق العمل الرقمي.

II. دور المرأة في الابتكار وتطوير المشاريع الرقمية

لم يعد دور المرأة في الابتكار وريادة الأعمال الرقمية مجرد قضية اقتصادية أو تنموية، بل أصبح ركيزة أساسية في إعادة تشكيل المجتمعات الحديثة. فالاقتصاد الرقمي لا يقتصر فقط على بيئة عمل جديدة، بل هو منظومة متكاملة تتيح للمرأة تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالمكان، والموارد، والمحددات الثقافية. إن دخول المرأة في هذا المجال فرصة لتعزيز مشاركتها الاقتصادية، وهو أيضًا محفّز للتحول الاجتماعي الذي يعيد تعريف علاقات القوى داخل المجتمعات ويعيد توزيع الفرص بطرق أكثر إنصافًا واستدامة.

1. الابتكار الرقمي كأداة لتمكين المرأة

يشكل الابتكار الرقمي فرصة هائلة للمرأة لتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي والمساهمة في التنمية المستدامة. ومع الدعم المناسب من الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، يمكن زيادة تمثيل المرأة في هذا المجال، مما يحقق نمواً اقتصادياً شاملاً وأكثر استدامة.

- **من الاستهلاك إلى الإنتاج: تحول دور المرأة في الاقتصاد الرقمي**

تقليديًا، ارتبطت النساء في العالم الرقمي بدور المستهلكات أكثر من كونهن مبدعات أو صاحبات مشاريع. ومع ذلك، فإن ظهور تقنيات مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي أتاح للمرأة فرصة الانتقال من دور المستخدم السلبي إلى دور الفاعل الرئيسي.

- التقنيات مفتوحة المصدر: أتاحت للمرأة إمكانية تطوير حلول جديدة دون الحاجة إلى رأسمال ضخم.
- العمل الحر والمنصات الرقمية: مكنت النساء من بناء أعمالهن دون الحاجة إلى بنية تحتية تقليدية.
- التطبيقات الخدمية: ابتكار حلول تخدم المرأة والأسرة، مثل التطبيقات التي تسهل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم.

- **التكنولوجيا كوسيلة للتغلب على التحديات الاجتماعية**

ساهمت التكنولوجيا في تجاوز بعض العوائق الاجتماعية التي كانت تعيق المرأة في سوق العمل التقليدي، مثل:

- مرونة العمل: إمكانية العمل من المنزل أو عبر الإنترنت جعلت من السهل على النساء الجمع بين مسؤوليات الأسرة والمهنة.
- إلغاء الحواجز الجغرافية: لم تعد النساء بحاجة إلى الانتقال إلى المدن الكبرى للحصول على فرص اقتصادية، حيث توفر الأعمال الرقمية دخلاً مستدامًا حتى في المناطق الريفية.
- كسر التمييز الوظيفي: يمكن للمرأة إثبات كفاءتها في المجال الرقمي بعيدًا عن الأحكام المسبقة التي تواجهها في بعض القطاعات التقليدية.

2. المشاريع الرقمية كوسيلة لرسم مسارات النجاح

تلعب المرأة دوراً متزايدًا في مجال ريادة الأعمال الرقمية، حيث تشكل التكنولوجيا الحديثة فرصًا غير مسبوقة لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي. فقد أصبح بإمكان النساء تأسيس مشروعاتهن الخاصة، وتقديم حلول مبتكرة، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي عالميًا.

- **المشاريع الرقمية كوسيلة للاستقلال الاقتصادي**

تشكل ريادة الأعمال الرقمية وسيلة لتحقيق استقلال مالي يعزز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع. وتشمل أبرز المزايا:

- تقليل الاعتماد على الأنظمة التقليدية: من خلال امتلاك مشاريعها الخاصة، تتحرر المرأة من القيود المرتبطة بالوظائف التقليدية.
- خلق فرص عمل لنساء آخرين: تصبح رائدات الأعمال في المجال الرقمي مولدات لفرص اقتصادية لنساء أخريات، مما يعزز شبكة من التمكين الاقتصادي.

- دخول أسواق جديدة: بفضل التقنيات الرقمية، يمكن للمرأة تصدير منتجاتها أو خدماتها إلى أسواق عالمية دون الحاجة إلى بنية تحتية ضخمة.

- **الابتكار في المشاريع الرقمية كمحفز للتغيير الاجتماعي**

يمتد الابتكار في ريادة الأعمال الرقمية ليشمل إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز الجوانب التي تميز المرأة في هذا المجال:

- إطلاق مشاريع ذات أثر اجتماعي: مثل منصات التعليم الإلكتروني التي تستهدف الفتيات في المناطق المحرومة، أو تطبيقات الصحة الرقمية التي توفر خدمات طبية للنساء في المناطق النائية.
- تعزيز الاقتصاد التشاركي: كثير من النساء يعتمدن على نماذج أعمال تعتمد على التعاون وتبادل الموارد بدلًا من المنافسة الشرسة.
- استخدام التكنولوجيا كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية: مثل تطوير أدوات ذكاء اصطناعي تقلل من التحيز في عمليات التوظيف أو أنظمة مالية رقمية تعزز الإدماج المالي للنساء.

III. سياسات وآليات تمكين المرأة في العصر الرقمي

أصبح تمكين المرأة في العصر الرقمي ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فالمرأة تواجه تحديات تقنية واقتصادية واجتماعية تحد من استفادتها الكاملة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي. لذا، يتطلب الأمر وضع سياسات وآليات واضحة لضمان اندماج المرأة في هذا المجال، وتعزيز دورها كفاعل رئيسي في الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، وليس مجرد مستهلكة للتكنولوجيا.

1. السياسات الحكومية لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي

تلعب الحكومات دوراً محوريًا في تمكين المرأة من خلال وضع سياسات تعزز مشاركتها في الاقتصاد الرقمي. وتشمل هذه السياسات عدة محاور رئيسية:

- **إدماج المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي**

- وضع خطط وطنية لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين، تشمل برامج تدريبية وتحفيز مشاركة النساء في قطاعات التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز التشريعات التي تحمي المرأة من التمييز في سوق العمل الرقمي، وضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والترقي الوظيفي في الشركات التكنولوجية.
- دعم البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية والنائية، حيث تعاني النساء من ضعف في الوصول إلى الإنترنت والأدوات الرقمية.

- **تحفيز المرأة على التعليم والتدريب الرقمي**

- إدراج علوم الحاسوب والبرمجة في المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة لضمان تأهيل الفتيات لاكتساب المهارات الرقمية الحديثة.
- توفير منح دراسية وبرامج دعم مالي للنساء في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).
- تنظيم دورات تدريبية تفاعلية وطنية مجانية للنساء في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل البيانات.

- **تحسين بيئة العمل في القطاع الرقمي لصالح المرأة**

- تشجيع سياسات العمل المرن مثل العمل عن بعد وساعات العمل المرنة لدعم المرأة العاملة في المجال الرقمي.
- تفعيل برامج الإرشاد والتوجيه التي تربط النساء المحترفات في مجال التكنولوجيا مع الشابات الراغبات في دخول هذا المجال.
- وضع سياسات لمكافحة التحيز والتمييز في الوظائف الرقمية وضمان تكافؤ الفرص في التوظيف والتطوير المهني.

2. دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في تمكين المرأة رقمياً

لا يمكن للحكومات وحدها تحقيق التغيير المطلوب، فالقطاع الخاص يلعب دوراً رئيسيًا في تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي.

- تعزيز التنوع والشمول في الشركات التكنولوجية

- وضع استراتيجيات واضحة لزيادة نسبة النساء في الوظائف التقنية، وخاصة في المناصب القيادية.
- تطوير سياسات التوظيف العادل التي تضمن فرصًا متساوية للنساء في الشركات الرقمية.
- إنشاء برامج تدريبية داخل الشركات لتعزيز المهارات الرقمية للموظفات وتحفيزهن على التقدم في وظائفهن.

- **دعم الشركات الناشئة التي تقودها النساء**

- إطلاق برامج تمويل واستثمارات مخصصة لدعم المشاريع الرقمية التي تديرها النساء.
- بناء شراكات بين الشركات الكبرى ورواد الأعمال الرقميين لتمكين النساء من الوصول إلى الموارد والأسواق.
- تقديم حاضنات أعمال رقمية تدعم النساء بمساحات عمل، استشارات قانونية، وإرشادات تسويقية.

- **تعزيز ثقافة الابتكار والمساواة**

- تنظيم مسابقات الابتكار التكنولوجي المخصصة للنساء لدعم المشاريع الريادية الجديدة.
- إطلاق حملات توعوية تركز على أهمية دور المرأة في التكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية.
- تطوير سياسات داخلية تعزز بيئة العمل الداعمة للمرأة، مثل الإجازات العائلية وسياسات مكافحة التحرش الإلكتروني.

إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص، تلعب المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دوراً مهمًا في تعزيز السياسات والآليات الداعمة للمرأة في الاقتصاد الرقمي.

- **دعم البرامج التدريبية والتعليمية:**

- تنظيم مبادرات لمحو الأمية الرقمية تستهدف النساء في المجتمعات المهمشة.
- تقديم دورات مجانية عبر الإنترنت تساعد النساء على اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل.
- تعزيز مشاركة الفتيات في التخصصات العلمية والتكنولوجية من خلال برامج التوجيه والإرشاد.

- **التأثير على السياسات العامة:**

- الضغط من أجل إصلاحات تشريعية تدعم حقوق المرأة في الاقتصاد الرقمي.
- إنشاء مراكز بحثية لدراسة الفجوة الرقمية بين الجنسين وتقديم توصيات للحكومات والشركات.

- **بناء شبكات دعم وتعاون بين النساء:**

- إطلاق منتديات ومنصات إلكترونية تمكن النساء من تبادل الخبرات وفرص العمل.
- تعزيز التعاون بين النساء في ريادة الأعمال الرقمية من خلال إنشاء مجموعات دعم متخصصة.
- تطوير برامج إرشاد رقمية تساعد النساء على تحقيق النجاح في مشاريعهن الرقمية.

إن تمكين المرأة في العصر الرقمي لا يتم اختزاله فقط في مسألة المساواة بين الجنسين، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. ولضمان نجاح المرأة في الاقتصاد الرقمي، لا بد من تضافر الجهود بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لوضع سياسات وآليات متكاملة تدعم مشاركة المرأة، تذلل العقبات أمامها، وتفتح أمامها آفاقًا جديدة للابتكار والريادة. فكلما زادت مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، كلما زادت فرص المجتمعات لتحقيق الازدهار والاستدامة في المستقبل.

الخاتمة: رؤية مستقبلية

لقد أصبح الاقتصاد الرقمي المحرك الأساسي للنمو العالمي، ومع

دخول العالم في عصر الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لا يمكن للدول العربية أن تبقى على الهامش. إن تحقيق ريادة رقمية عربية يتطلب رؤية متكاملة تشمل الاستثمار في التكنولوجيا، وتمكين الأفراد، وتعزيز السياسات الداعمة للتحول الرقمي.

لكي يصبح العالم العربي قوة فاعلة في الاقتصاد الرقمي العالمي، يجب التركيز على خمسة محاور رئيسية:

- تعزيز البنية التحتية الرقمية: تحتاج الدول العربية إلى تحسين الاتصال الرقمي، وتوسيع نطاق الإنترنت عالي السرعة، والاستثمار في تقنيات الجيل الخامس (5G) لضمان توفير بيئة مناسبة للنمو الرقمي.
- تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة: ينبغي التركيز على البحث والتطوير، وتشجيع الابتكار في القطاعات الرقمية مثل التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتجارة الإلكترونية، والصناعات الإبداعية.
- تمكين الشركات الناشئة: عبر تقديم الحوافز الضريبية، وتسهيل إجراءات التمويل، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال الرقمية، مما يساعد في خلق منظومة اقتصادية مرنة وديناميكية.
- إصلاح السياسات والتشريعات: يحتاج الاقتصاد الرقمي إلى قوانين متطورة تحمي البيانات، وتعزز الأمن السيبراني، وتدعم الاقتصاد التشاركي، وتضمن العدالة التنافسية.
- تعزيز التكامل الإقليمي الرقمي: من خلال بناء سوق رقمية عربية موحدة، مما يسهم في خلق اقتصاد أكثر تكاملًا وقدرة على المنافسة عالميًا.

بينما يشير المستقبل إلى ازدياد أهمية الدور الذي تلعبه الكفاءات العربية في التنمية المستدامة، من المتوقع أن تؤدي التحولات الرقمية إلى خلق فرص جديدة في الاقتصاد العالمي. ومن أبرز الآفاق المستقبلية:

- دعم البحث والابتكار في التقنيات الناشئة: يمكن للكفاءات العربية قيادة مشاريع بحثية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الطبية، مما يعزز القدرة التنافسية للمنطقة.
- خلق بيئة عمل مرنة وشاملة: مع انتشار أنماط العمل عن بعد والعمل المستقل، يمكن للكفاءات العربية الاندماج بسهولة في الأسواق العالمية دون الحاجة للهجرة.
- بناء شراكات دولية لتعزيز التنمية الرقمية: عبر تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، والشركات التكنولوجية الكبرى، والمبادرات الإقليمية لدعم نقل المعرفة والتكنولوجيا.
- تطوير أنظمة حوكمة رقمية مستدامة: من خلال تبني تقنيات مثل البلوكشين لضمان الشفافية في الحكومات، وتعزيز الأمن الرقمي، وتحقيق إدارة فعالة للموارد.

يمثل التحول الرقمي فرصة ذهبية لتجاوز التحديات التقليدية التي تواجه التنمية في العالم العربي، حيث يمكن من خلاله تقليل الفجوة الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد، وتوفير فرص عمل مستدامة. ومع استمرار تطور التكنولوجيا، يجب أن يكون العالم العربي مستعدًا للاستفادة منها بأفضل الطرق الممكنة، لضمان مستقبل رقمي مزدهر يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

بهذا، يمكن للكفاءات العربية أن تتحول من مستهلكة للتكنولوجيا إلى منتجة ومؤثرة في رسم معالم المستقبل الرقمي العالمي.

سمير ماجول: العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين العالم العربي وفرنسا تشهد تطورا بارزا واستراتيجيا

انعقدت أعمال المكتب التنفيذي ومجلس إدارة الغرفة العربية الفرنسية في العاصمة الفرنسية باريس برئاسة رئيس الغرفة فانسان رينا وبمشاركة رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس الاتحاد التونس للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، ونائب الرئيس الأول للغرفة رئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج توفيق، ورئيس غرفة قطر خليفة ال ثاني وأمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي بالإضافة إلى أعضاء الغرفة من الجانبين العربي والفرنسي.

وجرى خلال الاجتماعات استعراض واقع عمل الغرفة العربية الفرنسية والدور الذي تلعبه على صعيد تقوية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين فرنسا والعالم العربي. كما جرى التطرق إلى التحضيرات الجارية لانعقاد فعاليات القمة الاقتصادية العربية الفرنسية المقررة في الفترة القادمة.

وشارك رئيس اتحاد الغرف العربية سمير ماجول ورئيس غرفة تجارة الأردن العين خليل الحاج توفيق، ورئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم ال ثاني وأمين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي في اللقاء الحواري الذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس مع رئيس لجنه العلاقات الخارجيه والامن القومي في مجلس النواب الفرنسي، وذلك بمساركة واسعة من رجال الأعمال العرب والفرنسيين، إلى جانب حضور بارز لمجلس السفراء العرب المعتمدين في العاصمة الفرنسية باريس، إلى جانب حضور اعضاء مجلس اداره الغرفه العربيه الفرنسيه.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات التاريخية بين فرنسا والعالم العربي وسبل تطويرها إلى شراكة استراتيجية في المرحلة المقبلة في ظل الظروف والأوضاع التي يمر بها العالم في المرحلة الراهنة. كما جرى التطرق الى الأنشطة والفعاليات التي ستقوم الغرفة بتنظيمها خلال العام الحالي، بما يعزز من علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الفرنسية في المجالات التجارية والاستثمارية.

ونوه رئيس الاتحاد سمير ماجول بالعلاقات التجارية المتصاعدة بين الدول العربية وفرنسا، لافتا الى ان غرفة اتحاد الغرف العربية يعمل مع الغرف العربية الأعضاء في الغرفة

التجارية العربية الفرنسية، على توحيد المواقف تجاه مختلف القضايا الاقتصادية والتجارية، وبما يقود الى تعزيز الصادرات العربية الى الجمهورية الفرنسية.

وثمن الدور الذي تلعبه الغرفة العربية الفرنسية، لافتا الى ان الغرفة تهدف وتعمل منذ تأسيسها على تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والتعاون بين صنَاع القرار الاقتصادي والتجاري في فرنسا والبلاد العربية.

وأشار في المقابل إلى علاقات التعاون الوثيقة والتاريخية التي تربط بين كل من العالم العربي وتونس وفرنسا، مؤكدا الحرص على تعزيز علاقات التعاون بين رجال الاعمال العرب ونظرائهم الفرنسيين بما يسهم في زيادة التبادل التجاري بين الجانبين ما يجعل فرنسا شريكا تجاريا استراتيجيا مهما للعالم العربي وتونس.

ونوه إلى أن تونس تعد شريكا هاما ورئيسيا بالنسبة إلى فرنسا ويشهد حجم التبادل التجاري والاستثماري تطورا بارزا في السنوات الأخيرة، كما أن العديد من رجال الاعمال والمستثمرين الفرنسيين يستثمرون في فرنسا وكذلك هناك استثمارات كبيرة للمستثمرين التونسيين في السوق الفرنسي لما يتميز به من مناخ استثماري جاذب وفرص مجدية.

خليل الحاج توفيق

وأشاد سعادة العين خليل الحاج توفيق بالعلاقات التجارية المتصاعدة بين الدول العربية وفرنسا، لافتا الى ان غرفة تجارة الأردن تعمل مع الغرف العربية الأعضاء في الغرفة التجارية العربية الفرنسية، على توحيد المواقف تجاه مختلف القضايا الاقتصادية والتجارية، وبما يقود الى تعزيز الصادرات العربية الى الجمهورية الفرنسية.

ولفت الى ان غرفة التجارة العربية الفرنسية تهدف الى تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والتعاون بين صنَاع القرار الاقتصادي والتجاري في فرنسا والبلاد العربية.

وأشار سعادته إلى علاقات التعاون الوثيقة التي تربط بين الأردن وفرنسا، مؤكدا الحرص على تعزيز علاقات التعاون بين رجال الاعمال الأردنيين ونظرائهم الفرنسيين بما يسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين ما يجعل فرنسا شريكا تجاريا مهما للأردن.

خالد حنفي

ونوه امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي بالعلاقات التجارية المتصاعدة بين الدول العربية وفرنسا، لافتا الى ان اتحاد الغرف العربية يعمل مع الغرف العربية الأعضاء في الغرفة التجارية العربية الفرنسية، على توحيد المواقف تجاه مختلف القضايا الاقتصادية والتجارية، وبما يقود ليس فقط الى تعزيز الصادرات العربية الى الجمهورية الفرنسية، بل الارتقاء بالعلاقات بين الجانبين إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية نظرا لما تتمتع به البلدان العربية وفرنسا من مكانة ولما يمتلكانه من مقدرات اقتصادية وموارد طبيعية وبشرية هائلة، تساهم في تحقيق الشراكة الاستراتيجية والتعاون في مجالات التنمية والطاقة والاقتصاد ولا سيما في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي. وثمن الدور الذي تلعبه الغرفة العربية الفرنسية، لافتا الى ان الغرفة تهدف وتعمل منذ تأسيسها على تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والتعاون بين صنَاع القرار الاقتصادي والتجاري في فرنسا والبلاد العربية.

وأشار في المقابل إلى علاقات التعاون الوثيقة والتاريخية التي تربط بين كل من العالم العربي وفرنسا، مؤكدا الحرص على تعزيز علاقات التعاون بين رجال الاعمال العرب ونظرائهم الفرنسيين بما يسهم في زيادة التبادل التجاري بين الجانبين ما يجعل فرنسا شريكا تجاريا استراتيجيا مهما للعالم العربي وتونس.

ونوه إلى أن فرنسا تعد شريكا هاما ورئيسيا بالنسبة إلى العالم ويشهد حجم التبادل التجاري والاستثماري تطورا بارزا في السنوات الأخيرة، كما أن العديد من رجال الاعمال والمستثمرين الفرنسيين يستثمرون في العالم العربي وكذلك هناك استثمارات كبيرة للمستثمرين العرب في السوق الفرنسي الذي يتميز بمناخ استثماري جاذب وفرص مجدية.

ملتقى الاستثمار السنوي AIM

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال الجلسة التي أدارها بعنوان: «جسر القارات: المنطقة العربية كقوة لوجستية عالمية» ضمن المنتدى الإقليمي العربي المقام في إطار فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي AIM Congress 2025 – في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وذلك بحضور رؤساء دول

ورؤساء حكومات ووزراء وأمين عام جامعه الدول العربية أحمد أبو الغيط، وحشد كبير من قادة القطاع الخاص العربي والأجنبي وكبار مسؤولي ومدراء المنظمات الدولية ونخبة من صُناع القرار والمستثمرين والخبراء والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم، أنّ «المنطقة العربية تشهد تحولا اقتصاديًا ديناميكيًا، حيث أصبحت اللوجستيات أحد أهم الركائز لتحقيق التنمية المستدامة»، موضحا أنّه «وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2023، فإن المنطقة العربية تمثل 10 في المئة من التجارة العالمية، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، تشير تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى أن حجم التجارة البينية العربية قد ارتفع بنسبة15 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، مما يعكس نموًا ملحوظًا في التعاون الاقتصادي الإقليمي».

وتوقّع أمين عام الاتحاد أن ينمو سوق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20 في المئة سنويًا خلال السنوات الخمس القادمة، مما سيزيد الطلب على الخدمات اللوجستية المتطورة. ونوّه إلى أنّ التحديات تحمل في طياتها فرصا استثمارية واعدة للمستثمرين الذين يسعون إلى الاستفادة من النمو المتوقع في قطاع اللوجستيات في المنطقة خاصة مع المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها، ومنها على سبيل المثال توسعة قناة السويس التاريخية، بالإضافة إلى تطوير المنطقة الاقتصادية المحيطة بها، حيث زادت القدرة الاستيعابية للقناة بنسبة 50 في المئة مما سمح بمرور 97 سفينة يوميًا مقارنة بـ 49 سفينة قبل التوسعة، بالإضافة إلى أنّ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس جذبت استثمارات تصل إلى15 مليار دولار في مجالات مثل الطاقة والصناعة واللوجستيات، بينما ساهم المشروع في زيادة إيرادات قناة السويس إلى7 مليارات دولار سنويًا، وفقًا لإحصائيات عام 2023».

ونوّه إلى أنّ «ميناء طنجة المتوسط يعتبر أحد أكبر الموانئ في إفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث يقع الميناء على مضيق جبل طارق، مما يمنحه موقعًا استراتيجيًا لربط أوروبا بإفريقيا والعالم، كما ويساهم بنسبة 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب. في حين أنّ مركز العقبة اللوجستي الذي يهدف إلى تحويل مدينة العقبة إلى مركز لوجستي إقليمي، بفضل موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، فتصل قدرته الاستيعابية

إلى1.5 مليون حاوية سنويًا. كما ساهم المشروع في زيادة حجم التجارة الخارجية للأردن بنسبة20 في المئة منذ إنشائه. بينما يهدف مشروع السكك الحديدية العراقية إلى ربط الموانئ العراقية بتركيا وإيران ودول الجوار. حيث تمّ تطوير 2000 كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، مما يقلل من وقت نقل البضائع بين المدن العراقية. كذلك تم تقليل تكاليف النقل بنسبة 20 في المئة، وقد ساهم المشروع في زيادة حجم التجارة الخارجية للعراق بنسبة 10 في المئة».

واعتبر أمين عام الاتحاد أنّ «الدول العربية لن تتمكن من تحقيق مكانة لوجستية عالمية دون تبني التكنولوجيا الحديثة. فوفقًا لتقرير شركة ماكينزي، فإن الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يزيد من كفاءة سلاسل التوريد بنسبة تصل إلى 40 في المئة. وفي هذا الصدد، تقود الإمارات العربية المتحدة الجهود الإقليمية من خلال مشاريع مثل رقمنة الموانئ حيث تم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في موانئ دبي، مما أدى إلى تقليل وقت تفريغ السفن بنسبة 20 في المئة. في حين أنّ سكة حديد مجلس التعاون الخليجي ستوفر شبكة نقل بري سريع تربط بين دول الخليج، مما سيقلل من تكاليف النقل بنسبة30 في المئة وفقًا لتقديرات هيئة النقل الخليجية».

ورأى الدكتور خالد حنفي أنّ «المنطقة العربية لديها كل المقومات لتكون قوة لوجستية عالمية، إذ تمتلك موقعا استراتيجيا، وبنية تحتية متنامية، وإرادة سياسية قوية. ولكن، تحقيق هذه الرؤية يتطلب تعاونًا إقليميًا ودوليًا، واستثماراً في التكنولوجيا والابتكار».

وشدد على أنّ «اتحاد الغرف العربية ملتزم بقيادة هذه الجهود، والعمل مع جميع الشركاء لتحقيق هذه الرؤية. وبحلول عام 2030، نطمح إلى أن تصبح المنطقة العربية واحدة من أهم المراكز اللوجستية العالمية. ولأجل تحقيق هذه الرؤية، نحتاج إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن المنطقة بحاجة إلى استثمارات تصل إلى1 تريليون دولار في البنية التحتية بحلول عام 2030. كما نحتاج إلى تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي ستساهم في زيادة حجم التجارة البينية بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2030».

«وثيقة التميّز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية 2024»

تسلمّ أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، «وثيقة التميز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024– الفئة الفخرية»، والمقدمة من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من قبل وفد «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، الذي زار مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت، برئاسة السيدة مي مخزومي المبعوث الدولي الخاص للدبلوماسية الإنسانية بالشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وشكر أمين عام الاتحاد وفد الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، على منحه هذه الجائزة المرموقة، معربا عن امتنانه وتقديره لـ «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، لمنحه لقب "الشخصية العربية الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024"، معتبرا أنّ «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، تعدّ من المؤسسات الهامة والبارزة في العالم العربي العاملة على رفع

مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيزها في الشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والاهلية والخاصة.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ «منحه ومنح اتحاد الغرف العربية لهذه الجائزة المرموقة، يمثّل مدعاة فخر إذ لطالما أولى الاتحاد اهتماما بارزا واستثنائيا بموضوع المسؤولية المجتمعية، بما يساهم في صالح تنمية مجتمعاتنا ومؤسساتنا العربية».

ولفت د. خالد حنفي إلى أنّه «منذ اختياري أمينا عاما لاتحاد الغرف العربية، عملت على دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة، حيث أنّ الاتحاد دائما ما يدعو ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرات وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً».

وقال: «إننا نعبّر عن اعتزازنا وفخرنا بالتعاون الوثيق القائم بين «اتحاد الغرف العربية» و «الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، والذي يهدف في المقام الأول إلى خدمة شعوبنا العربية».

وأكّد الأمين العام خالد حنفي «أننا نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية».

من جهتها تحدّثت السيدة مي مخزومي باسم الوفد، فقالت: أتشرّف بأن أكون معكم اليوم ممثلة لمجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية للإشراف على مراسم تسليم «وثيقة التميّز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2023 – الفئة الفخرية» والمقدمة من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.

وتابعت: «لقد جاء اختيار معالي البروفيسور خالد حنفي المين العام لاتحاد الغرف العربية لهذا التكريم الشرفي والمهني، هو نتيجة لجهود معاليه المعززة للممارسات المسؤولة والممتدة منذ سنوات عديدة. فمعاليه ساهم في نشر وتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية من خلال مواقعه المختلفة، والتي منها اتحاد الغرف العربية، وقد توّج ذلك من خلال إشرافه على تنظيم مؤتمر عربي حول دور المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص العربي. كما عمل معاليه بدعم العديد من مبادرات ومشروعات مجتمعية ونوعية لتعزيز الممارسات المسؤولة والتنمية المستدامة قدمتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية والاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية».

ونوّهت إلى أنّ «معاليه سفيرا دوليا للمسؤولية المجتمعية، وعضوا فخريا بمنة خبراء المسؤولية المجتمعية التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، وقدّم من خلال هذه المواقع الشرفيّة العديد من صور العطاء العلمي والمعرفي المسؤول والمؤثّر».

وختمت بالقول: «نبارك لمعاليه هذا التقليد المهني الشرفي، متطلعين أن يكون هذا التكريم طريقا لاستدامة هذا العطاء المجتمعي والمهني المتميّز».

اتفاقية تعاون بين «الأكاديمية العالمية للحلال» و«الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري»

وقعت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ممثلة بعميدة كلية النقل الدولي واللوجستيات في الأكاديمية الدكتورة سارة الجزار، مع الأكاديمية العالمية للحلال ممثلة بمدير العلاقات الدولية في الأكاديمية تامر منصور، اتفاقية تعاون في مجال «لوجستيات الحلال» وقد جرى توقيع الاتفاقية في مقر اتحاد الغرف العربية في بيروت.

وتحدث تامر منصور عن أهميّة الاتفاقية، فقال إنها

تهدف إلى تطوير العلاقات بين البرازيل والبلدان العربية، بما يساعد الشركات والطلاب على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الأكاديمية العالمية للحلال في مجال «اللوجستيات الحلال».

ونوّه إلى أنّ «هذا مجال جديد نعمل عليه، نظرا لأنّ البرازيل تعدّ من أكبر مصدّري المنتجات الحلال في العالم وخصوصا اللحوم والدواجن، ولقد وجدنا في ذلك فرصة لتوقيع الاتفاقية مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، من أجل إقامة بعض البرامج التدريبية والتأهيلية سواء أكان بالنسبة للشركات الراغبة أو بالنسبة للطلاب الذين لديهم إمكانيات كي يكونوا رائدين في هذا المجال».

وقال إنّ «الاتفاقية تراعي متطلبات المستهلك للمنتجات الحلال، ولذلك كان الخيار بالنسبة لنا كأكاديمية عالمية للحلال، بتوقيع الاتفاقية مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، حيث أنّنا في الأكاديمية لدينا خبرة طويلة في مجال لوجستيات الحلال وساهمنا بتأهيل أكثر من 200 ألف شخص داخل البرازيل في مجال التدريب الحلال سواء على الصعيد اللوجستي أو في مجال القيادة من أجل إيجاد منظومة لتقوية الشركات العربية بالتعاون مع الأكاديمية العربية، وذلك من أجل توفير متطلبات السوق وبالتالي الوصول إلى أسواق جديدة حول العالم سواء الأسواق الأوروبية أو الأسواق الآسيوية أو الافريقية، حيث يتجاوز حجم السوق العالمي ما يزيد عن 1.3 بليون شخص».

من جهتها نوهت الدكتورة سارة الجزّار إلى أنّ «الأكاديمية تخدم 22 دولة عربية سواء في مجال الاستشارات أو في مجال التدريب أو التعليم، وبالتالي فإنّ من أهم الأمور التي تركّز عليها الأكاديمية هو قطاع النقل الدولي واللوجستيات، حيث أنّ معظم الدول العربية أو التي تخدمها الأكاديمية هي دول تخضع للوجستيات الحلال، وبالتالي أصبح فكر اللوجستيات الحلال فكر قائم في العالم العربي، ومن هنا تأتي أهمية توقيع هذه الاتفاقية من أجل الترويج لفكرة اللوجستيات الحلال وآليات التعامل مع المنتجات الحلال بالشكل المطلوب ووفقا لعمليات النقل والتداول الحلال. ولذلك كان المطلوب إدخال بعض البرامج التدريبية وبعض البرامج التأهيلية للشركات التي تتداول في هذا المجال ولا سيما شركات الإنتاج وشركات النقل وشركات التخزين والتعبئة، وكذلك الطلاب الذين يدرسون في مجال اللوجستيات والنقل، من أجل مساعدتها على كيفية التعامل مع لوجستيات الحلال، وبالتالي بما أنّ البرازيل تعتبر من الدول الرائدة في مجال لوجستيات الحلال، جاءت فكرة توقيع الاتفاقية من أجل تعزيز التعاون في مجال نقل الخبرات في هذا المجال، وبالتالي سوف تكون البرامج التدريبية والتأهيلية المقدّمة هي برامج تقدّم آليات التعامل في لوجستيات الحلال سواء في عمليات الإنتاج أو التخزين أو التداول، أو حتى عمليات المراقبة في ما بعد».

واعتبرت أنّ «القطاع الخاص العربي هو دائما المظلة التي نستند إليها لتحقيق الأهداف المرجوة، ونحن في الأكاديمية دائما ما نستند إلى القطاع الخاص العربي في ما يتعلّق باحتياجاتها للبرامج التدريبية والتأهيلية، وفي الآونة الأخيرة بدأ القطاع الخاص العربي يلقي الضوء أكثر على موضوع لوجستيات الحلال التي باتت مطلبا رئيسيا للعديد من الدول العربية ليس فقط في إطار المنتجات الغذائية واللحوم والدواجن بل امتد إلى إطار أوسع وأشمل مثل السياحة الحلال، وبالتالي فإنّ الكثير من المؤتمرات التي باتت تعقد من جانب اتحاد الغرف العربية والقطاع الخاص تركّز على الجانب المتعلق بلوجستيات الحلال، وذلك في سياق رفع مستوى وكفاءة موضوع لوجستيات الحلال».

مؤتمر Investopia في أبوظبي

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال جلسة العمل الثانية بعنوان: «الاقتصاد الجديد في المنطقة: الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي»، ضمن فعاليات الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين من الدول

العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، الذي عقد خلال الفترة 26–27 فبراير (شباط)، بتنظيم من جامعة الدول العربية ووزارة الاقتصاد في دولة الامارات العربية المتحدة، وبحضور الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية سعادة الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، ووزراء الاقتصاد والتجارة والاستثمار من جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة وتونس وقطر وموريتانيا وجمهورية القمر المتحدة ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، أننا نعيش اليوم في عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة، حيث أنّ التحولات الاقتصادية والضغوط البيئية، والتحديات الديموغرافية، جعلت من الضروري تبني نموذج اقتصادي جديد قائم على الابتكار والاستدامة، وفي هذا السياق، فإن الذكاء الاصطناعي، إدارة النفايات، والأمن الغذائي ليست مجرد قطاعات منفصلة، بل هي أركان مترابطة تدعم بعضها البعض في تشكيل اقتصاد مستقبلي قادر على الصمود أمام الأزمات.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّه «وفقًا لتقديرات PwC، من المتوقع أن يضيف الذكاء الاصطناعي 15.7 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول 2030، منها حوالي320 مليار دولار ستتحقق في المنطقة العربية حيث تسعى الإمارات أن تكون مركزاً عالميًا للذكاء الاصطناعي من خلال «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031». كما خصصت السعودية أكثر من20 مليار دولار للاستثمار في الذكاء الاصطناعي بحلول 2030 ضمن «رؤية 2030»، وتستثمر مصر في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية والزراعة والتعليم.

ودعا الأمين العام إلى «أهمية التنبؤ بالطلب وتحسين سلاسل الإمداد، مما يزيد من كفاءة الإنتاج بنسبة 20–30 في المئة. كما أنّ أتمتة عمليات الإنتاج، سيقلل التكلفة التشغيلية بنسبة تصل إلى 40 في المئة. وكذلك فإنّ اعتماد البنوك على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقييم المخاطر الائتمانية وتحليل البيانات المالية، سيساعد على تقليل الاحتيال المالي بنسبة 50 في المئة».

ونوّه إلى أنّ تقنيات الاستشعار عن بعد وتحليل البيانات الزراعية يمكن أن تزيد الإنتاج الزراعي بنسبة 25 في المئة وتقلل استهلاك المياه بنسبة 40 في المئة. داعيا إلى «الاستثمار في الاقتصاد الدائري، حيث يمكن لدول الخليج تقليل المخلفات الصلبة بنسبة50 في المئة بحلول 2030 عبر إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات النفايات وتحسين طرق الجمع والفرز، مما يزيد من كفاءة عمليات إعادة التدوير بنسبة 30–40 في المئة، ولأجل ذلك فإنّ الحكومات العربية بحاجة إلى تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في إعادة التدوير والطاقة البديلة.

ورأى الدكتور خالد حنفي أنّ «الأمن الغذائي – التحدي الأكبر في المستقبل، حيث تستورد الدول العربية 85 في المئة من احتياجاتها الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. ووفقًا لـ الفاو (FAO)، فإنّ40 مليون شخص في المنطقة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن هذا المنطلق ينبغي استخدام الزراعة العمودية والزراعة بدون تربة لزيادة الإنتاج بنسبة 50 في المئة وتقليل استهلاك المياه بنسبة 90 في المئة. وكذلك الاستفادة من أنظمة الري الذكي التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات التربة والمياه، مما يقلل هدر المياه بنسبة 40 في المئة»، موضحا أنّه «يمكن لتقنية البلوك تشين تحسين تتبع المنتجات الزراعية وضمان جودتها. فضلا عن أنّ الاستثمار في اللوجستيات الذكية يمكن أن يقلل من فاقد الغذاء بنسبة 20–30 في المئة مما يتطلّب تمويل الابتكارات التي تقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزز الاكتفاء الذاتي، حيث يكمن الحل في التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية لتعزيز الابتكار والاستدامة».

لقاء رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية

بحث أمين عام اتحاد الغرف العربية، في دبي – الامارات العربية المتحدة، مع رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT السيّد HONGBIN REN، على رأس وفد من المجلس، وبحضور رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) الدكتور هاشم حسين، ورئيس الجمعية العربية الصينية للتعاون والتنمية ACCDA قاسم الطفيلي، في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأعمال العربي الصيني والنسخة التاسعة لمؤتمر الاستثمار العربي الصيني، المزمع عقدهما في مدينة HAINAN الصينية خلال الفترة 27–29 أبريل (نيسان) 2025، بتنظيم من اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT وجامعة الدول العربية وحكومة الشباب في مقاطعة HAINAN الصينية. ودعا الجانبان إلى وجوب العمل على نجاح الفعاليات المزمع عقدها في الفترة القادمة، بما يخدم التطلعات

المشتركة نحو تنمية التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري بين الجانبين العربي والصيني.

وتمّ خلال اللقاء الاتفاق على عقد اجتماع عربي – صيني في إطار عمل الغرفة العربية – الصينية، وذلك في الربع الأخير من العام الحالي 2025 في إحدى الدول العربية.

وجرى خلال اللقاء التشديد، على أهمية التعاون البنّاء بين اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، في سبيل تنمية العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية والارتقاء بها من مستوى التجارة التقليدية القائمة على الاستيراد والتصدير، إلى مستوى الشراكات الاستراتيجية القائمة على نقل التكنولوجيا والاستفادة من الطاقات البشرية، عبر إنشاء مناطق تكنولوجية كبرى في البلدان العربية.

كما جرى التأكيد على أنّ الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي له أهمية بارزة من خلال استخدام الطاقات والموارد البشرية من أجل بناء نماذج ذكاء اصطناعي، وهذا ما يمكن أن تقدّمه البلدان العربية ذات الكثافات السكانية، بالإضافة إلى إدماج الدول العربية ذات الفوائض المالية العالية في الاستثمار في المناطق التكنولوجية، وبالتالي المساهمة في تحقيق المنافع المتبادلة، وجعل المناطق العربية نقطة محورية تمكّن من الوصول إلى الأسواق الافريقية والأسيوية والإسهام بالتالي في إنشاء ممرات وطرق لوجستية جديدة.

وأكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية أنّ «الصين والبلدان العربية مهمان لبعضهما البعض، وبالتالي يجب علينا كبلدان عربية أن نستغل الفرص المتاحة من أجل رفع مستوى التعاون العربية – الصيني إلى آفاق أوسع وأشمل، لا سيّما لجهة إقامة مناطق لوجستية مشتركة بين الجانبين العربي والصيني، خصوصا وأن ما يحصل في الصين اليوم بمثابة تطور وتطوير ضخم وهائل في كافة المقاطعات الصينية وليس مقاطعات أو مناطق محدودة مثل العاصمة بكين أو غوانزو أو شنغهاي أو شينزن.. إلخ».

اضاف: «نحن كبلدان عربية يمكننا أن نستفيد من هذا التحول عبر الدخول مع الصين في شراكة استراتيجية، حيث انتقلت الصين من مرحلة التنمية الاقتصادية المحلية إلى مرحلة التوسع الاقتصادي الخارجي عبر المشاريع الضخمة التي تنفذها في إطار مبادرة «الحزام وطريق الحرير»، والتي تدخل في خلق فرص كبيرة في موضوع سلاسل القيمة التي تعتبر حاجة أكثر من ضرورية في ظل هذا العالم المتغير».

ونوّه إلى أنّه «لمواكبة التطور الحاصل في الصين، ولنكون كبلدان عربية شركاء حقيقيين لا بد أولا من وضع خارطة

استرشاديه، تقودنا نحو وضع رؤية ثم وضع آلية قابلة للتطبيق، وفي هذا المجال نحتاج إلى انفتاح أكبر من الجانب الصيني على الأسواق العربية، خصوصا وأن الصين تحتاج إلى إعادة تدوير ثرواتها المجمّدة لدى الولايات المتحدة الأميركية والتي تعتبر هائلة، وذلك من خلال المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار في مناطق النزاعات والحروب».

من جهته، أكد رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية CCPIT السيّد HONGBIN REN على «الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص على صعيد تعظيم العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية»، لافتا إلى أن «هناك إمكانيات كبيرة وضخمة من أجل فتح المجال أمام القطاع الخاص من كلا الجانبين لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الضخمة، خصوصا وان الحزب الحاكم في الصين يشجع القطاع الخاص الصيني على إقامة شراكات مع نظرائه في الخارج ولا سيما القطاع الخاص العربي. وبالتالي أمام هذا الواقع لا بد من استغلال الفرص المتاحة والتي هي كبيرة وضخمة».

ونوّه إلى أهميّة فتح المجال أمام الشركات العربية لزيادة حضورها في الصين وإقامة شراكات واستثمارات في مختلف انحاء الصين وفي كافة القطاعات الحيوية والاستراتيجية.

اجتماعات مجلس أمناء صندوق تمكين القدس في الرياض

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في اجتماع مجلس أمناء صندوق تمكين القدس الذي عقد في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، برئاسة رئيس مجلس أمناء الصندوق الأمير تركي الفيصل، وبمشاركة صاحب السمو الشيخ مبارك الصباح، ورئيس مجلس إدارة صندوق وقفية القدس وعضو اللجنة الإدارية لصندوق تمكين القدس منيب رشيد المصري، ورئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، إضافة إلى حضور واسع من رجال الأعمال وأعضاء مجلس أمناء الصندوق.

وناقش الاجتماع العديد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال، والاطلاع على تنفيذ مشاريع الصندوق الخاصة بالقدس، والبدء في تنفيذ بعضها، وعرض البرامج المنبثقة عن برنامج (القدس – تمكين واستدامة(المعتمد من اللجنة الإدارية للمجلس .

وأكّد الدكتور خالد حنفي، خلال اللقاءات والاجتماعات على أنّ «القدس تعتبر رمزا ومحورا أساسيا في القضية الفلسطينية»، لافتا إلى أنّ «فلسطين تتعرض لمظلومية منذ عقود طويلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي يحاول تهويد القدس وسلخها من عروبتها الأصيلة».

وقال: «نرفض بشكل قاطع ما يتعرّض له الفلسطينيون من اعتداء ممنهج ومستمر على قطاع غزّة منذ 7 أكتوبر 2023، حيث يعاني أهلنا في القطاع من حصار وقتل وتجويع وتشريد، في ظل صمت عالمي مريب، وهو ما يحمّلنا مسؤولية معنوية وأخلاقية تجاه أهلنا في فلسطين، من أجل دعمهم والعمل على توفير مقومات صمودهم في أرضهم».

وأوضح الأمين العام أنّ «مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية دائما ما يدرج على جدول أعماله موضوع دعم صندوق ووقفية القدس وهو ما يبيّن رؤية الاتحاد والقطاع الخاص في الدول العربية في توضيح دور الصندوق وجهوده المبذولة لدعم مدينة القدس الصامدة في وجه الاعتداءات الصهيونية وإعادة إعمارها».

ولفت إلى أنّ «اتحاد الغرف العربية، منذ نشأته عام 1951 بالإضافة إلى دوره الأساسي في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، ركّز جلّ اهتمامه على دعم القضية الفلسطينية سواء في المحافل العربية أو في المحافل الدولية».

ونوّه حنفي إلى «أننا في اتحاد الغرف العربية وبالشراكة مع صندوق تمكين القدس والبنك الإسلامي للتنمية، ندرس إنشاء برنامج مسؤولية اجتماعية تجاه القدس من خلال سهم خيري أو وقفي حيث سيجري العمل على تعميمه على أعضاء الغرف».

بدوره أكد رئيس مجلس أمناء صندوق «تمكين القدس» سمو الأمير تركي الفيصل، على أن القدس تستحق من الجميع الدعم لتمكين أهلها وتثبيتهم على أرضهم في وجه محاولات الاحتلال طمس هويتها العربية والإسلامية. مشددا على ضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع الخاصة بالمدينة والتي يعمل الصندوق على تنفيذها.

وأكد رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، أن الأردن له خصوصية تاريخية تجاه المدينة المقدسة انطلاقا من الوصاية الهاشمية على المقدسات، مبينا أن خدمة مدينة القدس شرف للجميع، مشيرا إلى مواقف جلالة الملك المشرفة دفاعا عن القدس وتوفير كافة وسائل الدعم لصمود أهلها على أرضهم، والمحافظة عليها في ظل عمليات التهويد، وحماية المسجد الأقصى المبارك.

وثمن الدور النبيل الذي يضطلع به الصندوق لتمكين القدس

ومساعيه في دعم الشعب الفلسطيني للتخفيف من معاناتهم، وذلك من خلال إقامة المشاريع والبرامج التنموية والخدمات الأساسية بالمدينة المقدسة.

تجدر الإشارة إلى أنّ صندوق ووقفية القدس هيئة مستقلة غير ربحية، تأسست بهدف تمكين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في القدس، والعمل على تحقيق التنمية في القطاعات المختلفة في المدينة المقدسة، بما يحافظ على الهوية الوطنية والصمود الفلسطيني في القدس.

ويساهم صندوق تمكين القدس منذ تأسيسه في تنفيذ العديد من المشاريع لتحقيق التمكين الاقتصادي للمقدسيين، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ومشاريع تثبيت الهوية ودعم الإسكان وتمكين الشباب وإعادة إعمار وترميم الممتلكات، بالإضافة إلى مشاريع كفالة الطلبة الجامعيين، ومشاريع دعم وقف الطفل العربي، وبناء بيت للمسنين يتبع للهلال الأحمر في مدينة القدس، بالإضافة إلى غيرها من المشاريع الحيوية التي تساعد على تمكين أهالي القدس وتجذّرهم في أرضهم.

وينضوي صندوق تمكين القدس تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية. ويضم مجلس الأمناء 15 عضواً من الأردن، وفلسطين، والسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وتونس، ومصر. وكان تمّ إطلاق الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2021 بالشراكة بين «صندوق ووقفية القدس» والبنك الإسلامي للتنمية ليساهم في دعم صمود المقدسيين وإنقاذ تراث مدينتهم ومقدراتها.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025، الذي عقدت أعماله في مقر بيت الأمم المتحدة «الاسكوا» في بيروت، تحت رعاية رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون، وبحضور أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وبتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، تحت شعار «إعادة الأمل، إعلاء الطموح».

استمرت أعمالعما المنتدى على مدار ثلاثة أيام، بحضور حشد واسع من ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات العربية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية. وهدفت النقاشات إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، ومناقشة التحديات التي تواجهها، واقتراح الحلول لتسريع تطبيق هذه الأهداف، مع التركيز على خمسة أهداف رئيسية هي الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الحياة تحت الماء، والشراكات من أجل الأهداف.

وضمن فعاليات المنتدى قدّمت المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية وخبيرة التنمية المستدامة الدكتورة نجوى ازهار، ضمن الجلسة المواضيعية المتخصصة حول الهدف 8 الخاص بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، مداخلة تناولت فيها أهمية تعزيز العمل اللائق كركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في المنطقة العربية، مع التركيز على التحديات التي تواجهها المنطقة مثل التحديات الهيكلية والجيوسياسية، وعدم مواءمة البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل، والتطور التكنولوجي السريع وصعوبة مواكبته، بالإضافة إلى ضعف الثقة بين الحكومات والقطاع الخاص. كما استعرضت دور اتحاد الغرف العربية في دعم سياسات العمل اللائق، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكار والتحول الرقمي لتمكين جميع الفئات من دخول سوق العمل بفرص عادلة ومستدامة.

وتأتي مشاركة اتحاد الغرف العربية في هذا المنتدى في إطار جهوده لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، والمساهمة في دفع العمل العربي المشترك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، خاصة في مجال العمل اللائق الذي يعد من أهم محركات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وسوف يرفع المنتدى العربي للتنمية المستدامة توصياته الرئيسية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حول مساهمة المنطقة العربية في تعزيز الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة.

الاجتماع التشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة

شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع التشاوري حول البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة، الذي عُقد في القاهرة يومي 25 و26 فبراير 2025، بتنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتأتي هذه المشاركة في إطار التزام اتحاد الغرف العربية بدعم جهود التنمية المستدامة في المنطقة العربية وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهدافها. حيث هدف الاجتماع إلى مناقشة الحلول البيئية المبتكرة والقائمة على العلم لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وهو ما يعد خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الممارسات المثلى لمواجهة التحديات البيئية الملحة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي تخضع للمراجعة هذا العام، بما في ذلك الصحة، المساواة بين الجنسين، النمو الاقتصادي، الحياة تحت الماء، والشراكات العالمية.

وقدّمت خلال الاجتماع، خبيرة التنمية المستدامة في اتحاد الغرف العربية، د. نجوى ازهار عرضًا تفصيليًا بعنوان «المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة: آلية فعّالة لتمويل وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة». وأبرزت أن هذه المعايير تمثل مجموعة من المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء الشركات والمؤسسات في ثلاثة مجالات حيوية: البيئة والمجتمع والحوكمة. وأكدت على أن دمج هذه المعايير في صلب استراتيجيات التنمية الإقليمية أمر ضروري لجذب الاستثمارات المسؤولة وتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تحقق أثرًا إيجابيًا طويل الأمد على البيئة والمجتمع. كما بينت أن التمويل هو العصب الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب تعبئة موارد القطاعين العام والخاص عبر أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء والاجتماعية، والقروض المرتبطة بالاستدامة.

وسوف تسهم المخرجات الرئيسية للاجتماع في تشكيل التوصيات الإقليمية التي سيتم تقديمها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ما يعكس التزامًا واضحًا بتعزيز الاستدامة في المنطقة العربية.

تحفيز القطاع الخاص العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعتبر القطاع الخاص لاعبًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمتلك القدرة على تسريع النمو الاقتصادي، خلق فرص العمل، ودفع الابتكار في مختلف القطاعات. ومع ذلك، تواجه الشركات العربية العديد من التحديات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في هذا المجال، مما يستدعي تدخل الحكومات لتوفير سياسات وحوافز داعمة.

على الرغم من الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك العديد من العوائق التنظيمية والإدارية التي تحد من مشاركته الفعالة في هذا المجال. تتنوع العوائق الرئيسية التي تواجه المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين القيود التشريعية غير المرنة، قلة التنسيق بين القطاعين العام والخاص، والنقص في الحوافز اللازمة للاستثمار في المشاريع المستدامة. كما أن ضعف الشفافية وعدم وجود آليات فعالة للمراقبة والتقييم يعيقان تنفيذ المبادرات البيئية والاجتماعية بشكل مستدام.

1. البيروقراطية المعقدة:

- الإجراءات الطويلة والمتعددة: تواجه الشركات صعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للبدء أو توسيع مشاريعها، مما يُعيق الاستثمار.
- الافتقار إلى الشفافية: نقص المعلومات حول القوانين واللوائح المتعلقة بالاستدامة، مما يُعيق التخطيط والتنفيذ.
- غياب التنسيق بين الجهات الحكومية: تعدد الجهات المسؤولة عن الاستدامة يُؤدي إلى تشتت الجهود وصعوبة التنسيق.

- نقص المهارات: نقص المهارات المتخصصة في مجال الاستدامة لدى موظفي الجهات الحكومية، مما يُعيق تقييم المشاريع وفهم احتياجات الشركات.

2. نقص الحوافز:

- ضعف الحوافز الضريبية: عدم تقديم إعفاءات ضريبية كافية للشركات التي تستثمر في مشاريع الاستدامة.
- قلة التمويل الميسر: صعوبة حصول الشركات على قروض أو تمويل ميسر لتمويل مشاريع الاستدامة.
- غياب برامج التوعية: نقص الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات والمجتمع، مما يُعيق مشاركة القطاع الخاص.

3. غياب البنية التحتية:

- نقص البنية التحتية الأساسية: مثل الكهرباء والمياه والطرق، مما يُعيق نمو الأعمال التجارية المستدامة.
- ضعف البنية التحتية الرقمية: صعوبة الوصول إلى الإنترنت وخدمات الاتصالات، مما يُعيق تبادل المعلومات والتعاون بين الشركات.

4. غياب التعاون بين القطاعين العام والخاص:

- ضعف التواصل والتنسيق: نقص التعاون بين الحكومات والشركات في تصميم وتنفيذ مبادرات الاستدامة.
- غياب الثقة: نقص الثقة بين الحكومات والشركات، مما يُعيق مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال.

5. ثقافة الأعمال:

- التركيز على الأرباح قصيرة المدى: رغبة الشركات في تحقيق أرباح سريعة، مما يُعيق الاستثمار في مشاريع الاستدامة طويلة المدى.
- ضعف ثقافة الابتكار: قلة الابتكار في حلول الاستدامة، مما يُعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- غياب الوعي بأهمية الاستدامة: عدم إدراك بعض الشركات لأهمية الاستدامة على المدى الطويل.

6. العوامل الخارجية:

- الاضطرابات السياسية: تؤدي الأزمات السياسية إلى عدم الاستقرار، مما يُعيق الاستثمار في مشاريع الاستدامة.
- التغيرات المناخية: تُشكل تغيرات المناخ تحديات كبيرة للقطاع الخاص، مما يُعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حوافز الحكومة لتشجيع الشركات العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه المنطقة العربية، أصبح من الضروري أن تتبنى الحكومات سياسات فعّالة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة الفعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أن تشمل هذه السياسات تغييرات جوهرية في البيئة التنظيمية، مثل تبسيط الإجراءات، وتوفير حوافز مالية وضريبية للمشروعات المستدامة، وتقديم تسهيلات للوصول إلى التمويل.

علاوة على ذلك، يجب أن تُدعم هذه السياسات من خلال تحفيز الشركات على تبني تقنيات مبتكرة ومستدامة، من خلال تخصيص موارد لدعم البحث والتطوير، وتوفير إشراف وتشجيع على تنفيذ معايير الاستدامة في جميع العمليات التجارية. كما أن الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص يمكن أن تساهم في ضمان التنسيق الفعّال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشتركة.

1. تحسين البيئة التنظيمية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية: تقليل عدد الخطوات والوثائق المطلوبة للحصول على التراخيص، وتوحيد الإجراءات بين مختلف الجهات الحكومية.
- تعزيز الشفافية: نشر المعلومات حول القوانين واللوائح المتعلقة بالاستدامة في مكان واحد سهل الوصول إليه، ووضع آلية لتلقي شكاوى الشركات ومراجعتها.
- تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية: إنشاء آلية لتنسيق جهود مختلف الجهات المسؤولة عن الاستدامة،

وتحديد نقاط اتصال واحدة للشركات.

- الاستثمار في البنية التحتية: تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الكهرباء والمياه والطرق، وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- دعم الشركات في الوصول إلى الأسواق العالمية: مساعدة الشركات العربية على الوصول إلى الأسواق العالمية، وترويج منتجاتها وخدماتها المستدامة.

2. تقديم حوافز ضريبية ومالية:

- إعفاءات ضريبية: تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في مشاريع الاستدامة، وتحديد شروط واضحة للحصول على هذه الإعفاءات.
- قروض وتمويل ميسر: توفير قروض أو تمويل ميسر للشركات لتمويل مشاريع الاستدامة، وتحديد شروط واضحة للحصول على هذا التمويل.
- ضمانات القروض: تقديم ضمانات قروض للشركات التي تُواجه صعوبات في الحصول على تمويل من البنوك.
- تقديم حوافز غير مالية: مثل منح الشركات التي تُحقق إنجازات مميزة في مجال الاستدامة علامات تجارية خضراء أو شهادات تقدير.
- جوائز مالية: تقديم جوائز مالية للشركات التي تُحقق إنجازات مميزة في مجال الاستدامة.

3. دعم بناء القدرات:

- برامج تدريبية: تقديم برامج تدريبية لتطوير مهارات العاملين في مجال الاستدامة، وتحديد احتياجات الشركات من التدريب.
- نشر الوعي: نشر الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات والمجتمع، وتنظيم حملات توعوية حول هذا الموضوع.
- دعم مراكز البحوث: دعم مراكز البحوث التي تُطور حلولًا مبتكرة في مجال الاستدامة.
- تطوير أنظمة ذكية لرصد وتقييم تأثير مبادرات الاستدامة: مساعدة الشركات على قياس تأثير مبادرات الاستدامة على البيئة والمجتمع، وتقييم فعالية هذه المبادرات.

4. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:

- إنشاء آليات للتشاور: إنشاء آليات للتشاور بين الحكومات والشركات في تصميم وتنفيذ مبادرات الاستدامة.
- بناء الثقة: تعزيز الثقة بين الحكومات والشركات من خلال الشفافية والمساءلة.
- المشاركة في صنع القرار: إشراك الشركات في صنع القرارات المتعلقة بالاستدامة.

5. تشجيع ثقافة الابتكار:

- دعم الشركات الناشئة: دعم الشركات الناشئة التي تُطور حلولًا مبتكرة في مجال الاستدامة.
- إنشاء حاضنات أعمال: إنشاء حاضنات أعمال تُساعد الشركات الناشئة على تطوير مشاريعها.
- تقديم جوائز للابتكار: تقديم جوائز للشركات التي تُطور حلولًا مبتكرة في مجال الاستدامة.

6. معالجة العوامل الخارجية:

- تعزيز الاستقرار السياسي: العمل على تعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وخلق بيئة آمنة للاستثمار.
- التكيف مع تغيرات المناخ: مساعدة الشركات على التكيف مع تغيرات المناخ، وتطوير حلول تُقلل من تأثيرها على البيئة.

في المحصّلة فإنّ تحفيز القطاع الخاص العربي للمشاركة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب رؤية استراتيجية من الحكومات لخلق بيئة مواتية تشجع على الاستثمار المستدام. من خلال تقديم حوافز مالية، تحسين التشريعات، وتسهيل الوصول إلى التمويل، يمكن تحفيز الشركات على تبني ممارسات استدامة مبتكرة. وبتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص، ستتمكن المنطقة العربية من تحقيق تقدم ملموس نحو اقتصاد مستدام، قادر على تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وسط تحديات تغيّر المناخ:
مشاريع استثمارية عربية ضخمة في الطاقة المتجددة

إعداد: محمد مزهر – اتحاد الغرف العربية

مقدمة

يُشكل تغيّر المناخ العالمي مصدر قلق للبشرية، في ظل سعي دول العالم إلى السيطرة على هذه الظاهرة التي نتجت عن الممارسات البشرية المختلفة، حيث ترتفع حرارة المنطقة القطبية الشمالية أربع مرات أسرع من العالم بأسره، مما يتسبب في انكماش الجليد بمساحة تعادل مساحة النمسا كل عام، وهو ما يُشكل أزمة مقلقة للعالم بحق.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، انخفض حجم الجليد بنسبة 70 في المئة أو أكثر، وقد يحدث أول يوم خالٍ من الجليد في القطب الشمالي قبل عام 2030.

ووسط ذلك تبيّن التقديرات، تراجع جهود الدول العربية –خاصةً المُنتجة للنفط– في مجال مكافحة أزمة المناخ؛ إذ تذيّلت السعودية الترتيب العالمي محتلةً المركز 67، في حين جاءت الإمارات بالمرتبة 65، والجزائر (54)، ومصر (22)، وكان المغرب الأفضل أداءً بالمرتبة (9) عالميًّا. أما عالميًّا، فظلت المراكز الثلاثة الأولى فارغة؛ إذ لم تتخذ أي دولة تم تقييمها أي إجراء يتسق مع حد الـ1.5 درجة، واحتلت الدنمارك قمة المؤشر (المرتبة 4)، تليها إستونيا (5)، والفلبين (6)، والهند (7)، وهولندا (8)، والمغرب (9)، والسويد (10). ويُقيّم المؤشر أداء كل دولة بـ4 فئات هي: انبعاثات الغازات الدفيئة (40% من التصنيف العام)، والطاقة المتجددة (20%)، واستخدام الطاقة (20%)، وسياسة المناخ (20%)، من أجل تحقيق أهداف اتفاقية باريس.

ولكن على الرغم من المخاوف العالمية الناجمة عن تغيّر المناخ، يظهر في وسط النفق تقرير لـ «الإيكونوميست» يكشف عن أن ارتفاع درجة حرارة القطب الشمالي سيؤدي إلى أرباح هائلة، لأنّ تراجع الجليد سيساهم في اختصار طرق الشحن. كما سوف يؤدي الوصول البحري وذوبان الأنهار الجليدية إلى تسهيل عمليات

استخراج المعادن. وستجتذب المياه الدافئة جحافل الأسماك، في الوقت الذي يتوق فيه العالم إلى الموارد من الجيولوجيا البكر في القطب الشمالي. مما سوف يؤدي إلى قلب التجارة والطاقة والجيوسياسات رأساً على عقب في العالم. إذ سجلت الصين رقماً قياسياً عالمياً عندما كشفت النقاب عن سفينة شحن «جاهزة للقطب الشمالي» تزن 58 ألف طن.

كما أنّه من الممكن أن تساعد المياه الغنية بالمغذيات في نمو السكان بشكل أسرع، في حين يفتح الجليد المتراجع مجالات جديدة ويطيل مواسم الصيد، إذا لم يصل سمك الماكريل إلى قبالة سواحل غرينلاند حتى عام 2011. وبحلول عام 2014، مثلت الأسماك الزيتية 23 في المئة من إجمالي عائدات التصدير في الجزيرة. كما أنّ ذوبان الجليد قد يفتح ثلاثة مسارات: الأول، هو المعروف باسم طريق البحر الشمالي ويعانق الساحل الروسي لربط بحر بارنتس بمضيق بيرينغ. والثاني، الملقب بالممر الشمالي الغربي، ويمتد على طول ساحل القطب الشمالي لأميركا الشمالية، من بحر بوفورت إلى خليج بافن. أما الثالث فهو طريق البحر عبر القطب الشمالي. ويمكن للمسارات الثلاثة أن تقصّر الرحلات بين آسيا وأميركا الشمالية وأوروبا، التي تمثل معظم حركة الشحن في العالم، مما يوفر الوقود والأجور. كما يمكن لهذه الطرق أيضاً تجنّب نقاط الاختناق مثل قناتي بنما والسويس المزدحمتين.

وإلى جانب توفير طرق شحن جديدة عبر العالم، فإنّ القطب الشمالي يحتوي فرصاً ضخمة في ما يتعلق بالسلع الأساسية، حيث يُعتقد أن المنطقة تحتوي على 13 في المئة من النفط غير المكتشف في العالم و30 في المئة من الغاز الطبيعي غير المستغل، على الرغم من أنّ رواسبها من بين أكثر الرواسب تكلفة، وهي ليست مثالية في ظل تراجع الطلب على النفط وظهور فائض من الغاز الطبيعي، الذي يتم إنتاجه بتكلفة أقل في أميركا وقطر. لكن الأمل يكمن في المعادن «الخضراء» في القطب الشمالي، وهي معادن سيصبح من الأسهل الوصول لها بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي، وتشمل هذه المعادن الكوبالت والجرافيت والليثيوم والنيكل، وهي مكونات مهمة في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية؛ إضافة الى الزنك، المستخدم في الألواح الشمسية وطواحين الهواء؛ والنحاس، المطلوب في كل أنواع الصناعات الكهربائية؛ والأتربة النادرة، التي تشكل أهمية حاسمة للعديد من أنواع المعدات الخضراء والعسكرية. وتبدو جزيرة «غرينلاند» غنية بالموارد بشكل خاص، حيث تمتلك الجزيرة احتياطات من 43 من أصل 50 معدناً تعتبرها الحكومة الأميركية «حاسمة"، وتبلغ المعادن النادرة المعروفة في القطب الشمالي 42 مليون طن.

أولا: جهود الدول العربية في مكافحة أزمة المناخ

يضم الوطن العربي جغرافياً اثنتين وعشرين دولة يشتركون في اللغة، والتاريخ، والثقافة، والدين، وتقع هذه الدول بين القارتين الإفريقية والآسيوية، وتحديداً من مياه المحيط الأطلسي في الجهة الغربية إلى مياه الخليج العربي وبحر العرب في الجهة الشرقية. وتمتد فلكياً بين خطي طول 60 درجة شرق خط غرينتش و17 درجة غرب خط غرينتش.

يمتد الوطن العربي بين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الاستواء، و37 درجة شمال خط الاستواء، ويقع القسم الأكبر منه داخل نطاق المنطقة المدارية الحارة، وقسم قليل منه يقع في المنطقة المعتدلة الدفيئة. ويضم الوطن العربي مساحات واسعة من اليابسة ممتدة بين قارتي آسيا وأفريقيا، والأذرع المائية الموجودة في اليابسة؛ كالخليج العربي، والبحر الأحمر، وتحيط بها مسطحات مائية كبيرة؛ كالبحر الأبيض المتوسط، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي. كما تمتاز المناطق الساحلية بارتفاع الرطوبة، وانخفاض درجات الحرارة صيفاً، وسقوط الأمطار. أما المناطق الداخلية فتمتاز بمناخ متطرف؛ أي أن التغييرات الجوية تكون فيها شديدة القوة، ويمكن أن تكون غير فصلية.

وتؤثر التضاريس كثيراً في مناخ الوطن العربي من حيث درجات الحرارة، وسقوط الأمطار، واتجاه الرياح، فمثلاً تنخفض درجات الحرارة في المرتفعات الجبلية العالية انخفاضا ملحوظاً، وتكسوها الثلوج في الشتاء، كما تكون عرضة لتساقط الامطار بكثرة، بينما المناطق المنخفضة ترتفع فيها درجات الحرارة، وكميات الأمطار الساقطة فيها أقل من أمطار المرتفعات الجبلية.

وعلى الرغم من جهود الدول العربية في مجال مكافحة أزمة المناخ، فإنّ مؤشر أداء تغير المناخ لعام 2024، الصادر عن منظمة «جيرمان ووتش» غير الحكومية ومعهد «نيو كلايميت»، كشف أن تحقيق هذا الهدف مرهون بخفض الوقود الأحفوري خفضًا كبيراً. ويظهر التقرير تراجع جهود الدول العربية –خاصةً المُنتجة للنفط– في مجال مكافحة أزمة المناخ؛ إذ تذيلت السعودية الترتيب العالمي

محتلةً المركز 67، في حين جاءت الإمارات بالمرتبة 65، والجزائر (54)، ومصر (22)، وكان المغرب الأفضل أداءً بالمرتبة (9) عالميًّا. أما عالميًّا، فظلت المراكز الثلاثة الأولى فارغة؛ إذ لم تتخذ أي دولة تم تقييمها أي إجراء يتسق مع حد الـ1.5 درجة، واحتلت الدنمارك قمة المؤشر (المرتبة 4)، تليها إستونيا (5)، والفلبين (6)، والهند (7)، وهولندا (8)، والمغرب (9)، والسويد (10).

ويُقيّم المؤشر أداء كل دولة بـ4 فئات هي: انبعاثات الغازات الدفيئة (40% من التصنيف العام)، والطاقة المتجددة (20%)، واستخدام الطاقة (20%)، وسياسة المناخ (20%)، من أجل تحقيق أهداف اتفاقية باريس. ورغم أنّ جميع الدول العربية بحسب التقرير تعتمد على الوقود الأحفوري إلى حدٍّ ما، وهو ما لا يتوافق مع هدف الـ1.5 درجة مئوية. فإنّ الدول العربية تتمتع بإمكانيات كبيرة لتسريع وتيرة الطاقة المتجددة كما هو الحال بالنسبة للمغرب، ويتعين على البلدان الأخرى أن تحوّل نظام الطاقة والاقتصاد بعيدًا عن الوقود الأحفوري في جميع المجالات.

وتتباين مراكز الدول العربية بالمؤشر، ففي المقدمة جاء المغرب (الأول عربيًّا والتاسع عالميًّا)، ويعود تصنيفه باعتباره دولةً ذات أداء عالٍ إلى انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة، والاتجاه نحو زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتقدم في إنتاج الطاقة المتجددة. وحصل المغرب على تصنيفات «متوسطة» في كلٍّ من الطاقة المتجددة وسياسة المناخ، وتصنيف «مرتفع» في انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدام الطاقة.

أما مصر فتراجعت مركزين في مؤشر العام 2024، لتحتل المركز 22 ضمن الدول متوسطة الأداء، وحصلت على تقييمات متباينة عبر فئات المؤشر الأربع الرئيسية: «عالية» في انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدام الطاقة، و«منخفضة» في سياسة المناخ، و«منخفضة جدًّا» في الطاقة المتجددة.

وتراجعت الجزائر 6 مراتب مقارنةً بالعام 2023، وجاءت بالمرتبة 54 بين الدول ذات الأداء "المنخفض للغاية»، وحصلت على تصنيف «متوسط» في استخدام الطاقة، و«منخفض» في انبعاثات الغازات الدفيئة وسياسة المناخ، و«منخفض جدًّا» في الطاقة المتجددة.

ودخلت الإمارات مؤشر هذا العام في المرتبة 65، باعتبارها واحدةً من الدول ذات "الأداء الأدنى»، وحصلت على مستوى «منخفض جدًّا» في فئات انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة المتجددة واستخدام الطاقة، وتصنيف "متوسط» في سياسة المناخ. وشهدت الإمارات ارتفاع نصيب الفرد من الانبعاثات إلى (25.9 طنًّا) وانخفاض حصة الطاقة المتجددة (أقل من 1٪).

وفي المرتبة الأخيرة، جاءت السعودية بالمرتبة 67، ما يجعلها الدولة «الأدنى تصنيفًا» بين البلدان التي شملها المؤشر بحصولها على مستوى «منخفض جدًّا" بجميع فئات المؤشر الأربع. في حين تزايد نصيب الفرد من الانبعاثات بالسعودية على نحوٍ مطَّرد، كما أن حصتها من الطاقة المتجددة بإجمالي إمدادات الطاقة الأولية تقترب من الصفر.

وبجانب السعودية والإمارات، أظهر المؤشر مرةً أخرى أن أكبر منتجي النفط ومصدريه يقبعون بقاع التصنيف أيضًا، مثل روسيا (63)، وإيران (66)، وكندا (62)، ما يعزز مطالب التخلص التدريجي من جميع أنواع الوقود الأحفوري وبسرعة، وأن تركز الدول جهودها وتمويلها على توسيع نطاق أنظمة الطاقة المتجددة بطريقة عادلة ومُنصفة وسريعة.

الاعتماد على الوقود الأحفوري

تعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة على الوقود الأحفوري لإمدادات الطاقة والاستهلاك المحلي. ويمكن حاليًا تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى وهي مصدرو الطاقة الصافون (دول مجلس التعاون الخليجي، العراق، الجزائر، ليبيا) الذين يملكون موارد نفط/غاز كبيرة وتشوهات ملحوظة في الأسعار.

أما الفئة الثانية فهي المستوردون الصافون (كل دول الساحلين الجنوبي والشرقي للمتوسط ما عدا الجزائر وليبيا) الذين يعتمدون على واردات الطاقة ولديهم تشوهات أقل في الأسعار.

وطوال الأعوام الخمسين الأخيرة، أدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوراً ملحوظًا في دينامية الطاقة العالمية، إذ كانت مسؤولة عن 16 في المئة من إنتاج الطاقة الإجمالي العالمي عام 2014 (تم تصدير نصف هذه النسبة). كما تزايد معدل إنتاج الطاقة بنسبة 2.4 في المئة سنويًا. وكانت المنطقة مسؤولة عن 37 في المئة من إنتاج النفط الخام و22 في المئة من إمدادات الغاز عالميًا.

ويعتمد مزيج الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة

على الوقود الأحفوري، خصوصًا النفط (45%) والغاز الطبيعي (47%)، فيما يستحوذ الفحم على نسبة صغيرة (5%). وعلى غرار سائر الدول، يؤزم استخدام الوقود الأحفوري فيها التغير المناخي. وفي الواقع، يعد الازدياد المقدّر في انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بالطاقة في المنطقة أسوأ بكثير، إذ من المتوقع أن تبلغ نسبة 47 في المئة بحلول عام 2035 بالمقارنة مع عام 2010 في الشرق الأوسط لوحده.

كما تشهد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بذاتها نموًا متسارعًا من ناحية استهلاك الطاقة، كما يبين نمو إجمالي الناتج المحلي والارتفاع الحاد في عدد السكان والضغوط الناتجة عن التحضر. ونتيجة ذلك، يُفترض أن يتزايد الطلب على الطاقة بأكثر من 5 في المئة سنويًا. وسيزيد هذا الوضع على الأرجح الضغط على استخدام الوقود الأحفوري ويدفع مصدّري الطاقة الصافين إلى استخدام إمدادات الوقود الخاصة بهم بشكل غير كفؤ ويرهق في النهاية المالية العامة. بينما يشكّل ذلك تحديًا لمستوردي الطاقة الصافين بما أنهم يواجهون واقع تقلب أسعار الطاقة الذي يهدد أمن الطاقة الخاص بهم.

ويسلط هذا الوضع الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات طاقة ملائمة وسياسات فعالة لتطوير الطاقة على نحو مستدام في المنطقة. وبما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم أكبر احتياطات الوقود الأحفوري في العالم (أكثر من نصف احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة وأكثر من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي)، قد يبدو الاستخدام الشديد للوقود الأحفوري بديهيًا. لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع أيضًا بأهم الإمكانات غير المستغلة في العالم من ناحية الطاقة المتجددة، بما أن 1 في المئة فقط من مزيج الطاقة الأساسي في المنطقة يتم توفيره من الطاقة المتجددة. مع الإشارة إلى أنّ الزيادة الكبيرة في كفاءة الطاقة التي تؤدي إلى تقليل إجمالي الاحتياجات الطاقة الأولية إلى نصف مستوى اليوم تقريبًا تعتبر دعامة رئيسية لنظام الطاقة الألماني المستقبلي القائم على الطاقة المتجددة. كما تُعد زيادة كفاءة الطاقة مسعى مستمراً طوال عملية الانتقال. وتشير سيناريوهات الطاقة إلى أنه يمكن اعتبار تحسينات كفاءة الطاقة بمثابة شرط أساسي قوي لتحقيق أهداف انتقال الطاقة، وإلا فإن الطلب على الكهرباء المُحدثة سيكون أعلى بأربع أو خمس مرات من الطلب الحالي على

الطاقة، وسيتجاوز إمكانات الطاقة المتجددة للبالد بعامل أو اثنين أو حتى ثالثة.

استثمارات قطاع النفط والغاز

استقطب قطاع النفط والغاز في الدول العربية بحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) 610 مشروعات؛ بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت نحو 406 مليارات دولار، نفذتها 356 شركة أجنبية وعربية في المنطقة، خلال المدة ما بين يناير (كانون الثاني) 2003 ومايو (أيار) 2024؛ أي على مدار نحو 22 عاماً. وقد تصدّرت الولايات المتحدة المقدمة بوصفها أهم دولة مستثمرة في المنطقة العربية بقطاع النفط والغاز من حيث عدد المشاريع، بعدد 85 مشروعاً، مثلت نحو 14 في المئة من الإجمالي. بينما تصدرت روسيا على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة 61.5 مليار دولار، مثلت نحو 15.2 في المئة من الإجمالي، وذلك وفق «قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم».

وتركّزت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز خلال المدة من 2003 إلى 2024 جغرافياً في كل من الإمارات ومصر والعراق والسعودية وقطر، حيث استحوذت الدول الخمس على نحو 63.8 في المائة من عدد المشاريع (389 مشروعاً)، و71 في المئة من التكلفة الاستثمارية (288 مليار دولار)، و68.2 في المائة من الوظائف الجديدة (79.2 ألف وظيفة). واستحوذت الشركات العشر الأولى على نحو 18 في المئة من عدد المشاريع الجديدة المنفذة، و43.5 في المئة من التكلفة الرأسمالية، و34.8 في المئة من مجمل الوظائف الجديدة. وتصدرت مجموعة «روساتوم» الروسية المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية بقيمة تخطت 30 مليار دولار، تمثّل نحو 7.4 في المئة من الإجمالي. بينما تصدرت كل من مجموعتَي «رويال داتش شل» الهولندية، و«دانه غاز» الإماراتية بوصف كل منهما أكبر مؤسس بعدد 14 مشروعاً مثلت 2.3 في المئة من الإجمالي لكل منهما.

وستتزايد استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط عامًا بعد عام، مع زيادة الطلب والنمو السكاني والتوسع الصناعي بالمنطقة التي تضم عددًا من كبار منتجي النفط والغاز في العالم. وسوف يرتفع الإنفاق على الطاقة في الشرق الأوسط إلى 199 مليار دولار سنويًا خلال السنوات الـ5 الممتدة من 2026 إلى 2030، وفق سيناريو التعهدات المناخية.

وكانت قد تطورت استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط بمعدلات نمو ملحوظة خلال السنوات الـ8 الماضية الممتدة منذ عام 2016 حتى عام 2023، وسط توقعات بأن تحقق طفرة كبيرة في عام 2024. وبلغ متوسط الاستثمار في قطاعات الطاقة المختلفة بالشرق الأوسط قرابة 138 مليار دولار سنويًا خلال السنوات الـ5 الممتدة منذ 2016 حتى عام 2020، قبل أن ترتفع في السنوات الـ3 التالية (2021–2023) إلى متوسط 143 مليار دولار.

وعلى صعيد توقعات الاحتياطات والإنتاج والتصدير للنفط والغاز والمنتجات البترولية، فقد تراجعت الاحتياطات المؤكدة من النفط في المنطقة العربية إلى 704 مليارات برميل عام 2024، لتمثل نحو 41.3 في المئة من الإجمالي العالمي، مع توقعات باستمرار تراجعها بنسبة 7 في المئة إلى 654.5 مليار برميل عام 2030. بينما يتوقّع بلوغ الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية نحو 58 تريليون متر مكعب بنسبة 26.8 في المئة من الإجمالي العالمي، مع توقعات بتراجعها بمعدل 7.5 في المئة إلى 53.53 تريليون متر مكعب عام 2030.

وعلى صعيد الإنتاج، فقد ارتفع إنتاج الدول العربية من النفط الخام والغاز المضغوط والسوائل الأخرى بمعدل 6.4 في المئة إلى 28.7 مليار برميل يومياً عام 2024، وصولاً إلى نحو 33 مليون برميل يومياً عام 2030، وكذلك ارتفاع قدرة تكرير النفط الخام خلال عام 2024 لتبلغ 11.3 مليون برميل يومياً، بحصة قدرها 10.7 في المائة من الإجمالي العالمي، وصولاً إلى 11.4 مليون برميل يومياً عام 2030، مدعوماً بارتفاع قدرة التكرير في العراق والإمارات.

وبلغ صافي الصادرات العربية من المنتجات الهيدروكربونية نحو 23.5 مليون برميل «مكافئ نفط» يومياً عام 2024، مع توقعات بارتفاعه إلى 27 مليون برميل «مكافئ نفط» يومياً عام 2030، في محصلة لتوقعات ارتفاع هذا الصافي في 4 دول خليجية والعراق وليبيا.

كما أن هناك تفاوتًا ضخمًا في نصيب الفرد من الدخل والطاقة ومستويات الاستهلاك في الشرق الأوسط، إذ تأتي السعودية والإمارات والكويت في الطرف الأعلى من الدخل واستهلاك الطاقة، بينما يأتي اليمن وسوريا في الطرف الأدنى.

كما تختلف التصنيفات الائتمانية السيادية لدول المنطقة بشكل كبير، ففي حين تقع السعودية والكويت وقطر والإمارات بمرتبة عالية في التصنيف الأعلى، يأتي الأردن وعمان والبحرين في التصنيف المتوسط، بينما يحلّ العراق ولبنان في تصنيف منخفض للغاية؛ ما يؤثّر في القدرة المالية للدول وحجم إنفاقها على قطاع الطاقة، فضلًا عن الإنفاق العام بصورة أشمل.

وارتفعت بحسب وكالة الطاقة الدولية استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط إلى 173 مليار دولار عام 2024، بزيادة 21 في المئة، أو ما يعادل 30 مليار دولار، مقارنة بمستواها عام 2023. واستحوذ الوقود الأحفوري على 75 في المئة من هذه الاستثمارات مقابل 15 في المئة لصالح الطاقة النظيفة عام 2024. لكنّ هذه النسبة ستزيد بحلول عام 2030، مع توجُّه دول المنطقة إلى تنفيذ تعهداتها المناخية وتسريع نشر الطاقة المتجددة.

وبلغت استثمارات محطات توليد الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري (النفط والغاز في الغالب) قرابة 9 مليارات دولار في عام 2023، وزادت بنسبة 11 مليار دولار عام 2024. بينما على الجانب الآخر، بلغت استثمارات الكهرباء منخفضة الكربون قرابة 7 مليارات دولار في عام 2023، وارتفعت إلى حدود 8 مليارات دولار عام 2024. بينما بلغ الإنفاق على إمدادات الطاقة النظيفة قرابة مليار دولار –فقط– على مستوى المنطقة عام 2024، وهي أول مرة تظهر بصورة واضحة ببيانات الإنفاق على الطاقة في المنطقة.

وعلى الجانب الآخر، بلغت استثمارات الشبكات وتخزين الكهرباء 12 مليار دولار خلال العام 2023، وسط توقعات بأن تكون نمت إلى14 مليار دولار خلال العام 2024 المنصرم. كما بلغت استثمارات الاستعمالات النهائية للطاقة 3 مليارات دولار خلال العام 2023، بينما زادت بنحو ملياري دولار، إذ وصلت إلى 5 مليارات دولار عام 2024، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

ويتوقع سيناريو التعهدات المناخية المعلنة لوكالة الطاقة الدولية، ارتفاع استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط إلى 199 مليار دولار خلال الأعوام الـ5 الممتدة من 2026 إلى 2030. ومن المتوقع –بحسب هذا السيناريو– انخفاض استثمارات إنتاج الوقود الأحفوري إلى 127 مليار دولار خلال (2026–2030)، مقارنة بنحو 134 مليار دولار عام 2024. كما يتوقع تراجع استثمارات محطات توليد الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري إلى 7 مليارات دولار في عام 2030، مقارنة بنحو 11 مليار دولار عام 2024.

ويتوقع –أيضًا– تضاعف استثمارات الكهرباء منخفضة الكربون إلى 27 مليار دولار بحلول عام 2030، مقارنة بنحو 8 مليارات فقط في عام 2024. وسوف ترتفع استثمارات إمدادات الطاقة النظيفة –بحسب التوقعات– 6 مرات، لتصل إلى 7 مليارات دولار بحلول عام 2040، مقارنة بنحو مليار دولار فقط في عام 2024. ويُتوقع ارتفاع استثمارات الشبكات وتخزين الكهرباء إلى16 مليار دولار خلال المدة (2030–2026)، مقارنة بنحو 14 مليار دولار خلال العام 2024 المنصرم. كما يُتوقع تضاعف استثمارات الاستعمالات النهائية للطاقة إلى 15 مليار دولار بحلول نهاية العقد، مقارنة بنحو 5 مليارات دولار في عام 2024، بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية.

وسيحتاج الشرق الأوسط إلى استثمارات في قطاع الاستكشاف والإنتاج تصل إلى 1.1 تريليون دولار لزيادة إنتاجه من الغاز الطبيعي إلى 1.165 تريليون متر مكعبة بحصول منتصف القرن. ومن المتوقع أن تستحوذ 4 دول بالشرق الأوسط، هي: إيران وقطر والسعودية والإمارات، على 87% من استثمارات المنبع المطلوبة في قطاع الغاز بالمنطقة حتى 2050.

أمّا أفريقيا، فمن المتوقع أن يصل إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 550 مليار متر مكعب بحلول عام 2050، ما يستلزم استثمارات في استكشاف وإنتاج الغاز بقيمة 1.1 تريليون دولار

ويتوقع منتدى الدول المصدرة للغاز أن تستحوذ 4 دول أفريقية، هي: الجزائر ومصر وموزمبيق ونيجيريا، على 88% من استثمارات الغاز الأفريقية حتى 2050.

وسوف يستحوذ قطاع المنبع (الاستكشاف والإنتاج) على النصيب الأكبر من استثمارات الغاز العالمية المتوقعة حتى منتصف القرن بما يعادل 8.2 تريليون دولار. بينما سيستحوذ قطاع المصب، الذي يشمل عمليات المعالجة والتكرير والتوريد والتجارة والتسويق والتجزئة، على 0.7 تريليون دولار من الاستثمارات المرتقبة في سلسلة قيمة الغاز الشاملة خلال العقود الـ 3 المقبلة.

ثانيا: أسباب تجعل العالم العربي والعالم لا يستغني عن الوقود الأحفوري

بحسب ملاحظة موقع أويل برايس، يعتمد الاقتصاد بشكل غير عادي على الوقود الأحفوري، فإذا لم يتوفر ما يكفي منه، فسيكون

من المرجح نشوب صراع على المتاح منه، وقد تحصل بعض البلدان على أكثر بكثير من حصتها العادلة، في حين لن يحصل بقية سكان العالم إلا على قدر ضئيل للغاية منه، أو لا يحصلون عليه. وسرد الموقع المهتم بالموارد الطبيعية مجموعة أسباب تجعل العالم لا يستطيع التخلي عن الوقود الأحفوري:

انهيار البنوك: يرجح موقع أويل برايس انهيار البنوك في المناطق التي لا يوجد بها وقود أحفوري، مع حالة من التضخم المفرط، وعلى الأرجح ستزيد الحكومات المعروض النقدي بصورة كبير في محاولة «يائسة» لجعل الناس يعتقدون أنه سيتم إنتاج المزيد من السلع والخدمات. وتوقّع التقرير أن تلجأ الحكومات إلى هذا النهج، لأن الناس يساوون بين امتلاك المزيد من المال مع القدرة على شراء المزيد من السلع والخدمات، لكن لسوء الحظ، بدون الوقود الأحفوري سيكون من الصعب للغاية إنتاج كثير من السلع.

انهيار الحكومات: مع فشل البنوك فإن حكومات اليوم سوف تنهار كذلك، ويرجع ذلك جزئيا إلى محاولاتها إنقاذ البنوك، وثمة مشكلة أخرى، بحسب التقرير، تتمثل في انخفاض عائدات الضرائب، بسبب إنتاج عدد أقل من السلع والخدمات. وتوقع موقع أويل برايس –في حال التخلي عن الوقود الأحفوري– أن تصبح برامج التقاعد أكثر صعوبة في التمويل، مما سيؤدي إلى سياسات مثيرة للانقسام بصورة متزايدة، وفي بعض الحالات، قد يتم حل الحكومات المركزية، مما يترك الولايات والوحدات الأصغر الأخرى، مثل المقاطعات تستمر في العمل بمفردها.

انهيار الشركات: الوقود الأحفوري ضروري لجميع الشركات، فهو يستخدم في استخراج المواد الخام ونقل البضائع، وتمهيد الطرق والبناء، وبدون هذا الوقود، فإن حتى الإصلاحات البسيطة للبنية التحتية القائمة ستكون مستحيلة، وبدون الوقود الأحفوري الكافي، فإن الشركات الدولية معرضة بشكل خاص لخطر التفتت إلى وحدات أصغر، وعلى الأرجح ستجد أنه من المستحيل العمل في أجزاء من العالم لا يوجد بها أي إمدادات من الوقود الأحفوري تقريبا.

لا كهرباء ولا إنترنت: الوقود الأحفوري مهم للحفاظ على نظام نقل الكهرباء، وعلى سبيل المثال، تتطلب استعادة خطوط الكهرباء المعطّلة بعد العواصف استخدام الوقود الأحفوري، كما يتطلبه توصيل الألواح الشمسية أو توربينات الرياح بالشبكة الكهربائية. ويعد الوقود الأحفوري مهما للحفاظ على كل جزء من نظام الإنترنت، وعلاوة على ذلك، بدون شبكة الكهرباء، يصبح من المستحيل استخدام أجهزة الحاسوب للاتصال بالإنترنت، وفق التقرير.

انكماش التجارة الدولية: بدون الوقود الأحفوري –وفق التقرير– لن يكون لدى بعض أجزاء العالم سوى القليل ليقدمه في مقابل السلع المصنوعة باستخدامه، وعلى الأرجح ستكتشف البلدان التي تستخدم هذا الوقود بسرعة أن الديون الحكومية المستحقة على تلك الدول التي لا تستخدمه، لا تساوي كثيرا في مقابل ثمن السلع والخدمات. ونتيجة لذلك، سيتم تقليص التجارة لتتناسب مع الصادرات المتاحة، ومن المرجح أن تكون صادرات السلع محدودة للغاية بالنسبة لأجزاء العالم التي لا تستخدم الوقود الأحفوري.

تراجع كفاءة الزراعة: أصبحت الزراعة اليوم فعالة بصورة كبيرة باستخدام معدات ضخمة، تعمل بالديزل، بالإضافة إلى عدد كبير من المواد الكيميائية تشمل مبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية، والأسمدة، كما تستخدم الأسوار والشباك المصنوعة من الوقود الأحفوري لمنع الآفات الحيوانية غير المرغوب فيها، في بعض الحالات، يتم استخدام الصوب الزراعية لتوفير مناخ متحكم فيه للنباتات، وباستخدام الوقود الأحفوري، يتم تطوير بذور هجينة متخصصة تؤكد على الخصائص التي يعتبرها المزارعون مرغوبة، وكل هذه «المساعدات» سوف تميل إلى الاختفاء، بحسب التقرير.

تفاوت احتياجات العمالة: من المرجح أن تكون احتياجات العمالة المستقبلية بشكل غير متناسب في القطاع الزراعي، وفق التقرير. وبينما الأمل في أن يؤدي التحول إلى استخدام الزراعة المستدامة إلى حل مشكلة اعتماد الزراعة على الوقود الأحفوري، لكنّ التقرير يرى أن ذلك سيؤدي إلى توسيع الاعتماد عليه، فهي تفترض استخدام العديد من الأجهزة القائمة على الوقود الأحفوري، مثل الصوّب والأدوات الحديثة. وبحسب التقرير، فإن ثمة فجوة واسعة بين حصة الزراعة في العمالة في الولايات المتحدة مقارنة في البلدان الأقل نموا، والواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهذه البلدان تستخدم القليل جدا من الوقود الأحفوري.

ندرة التدفئة المنزلية: من دون الوقود الأحفوري –يقول التقرير– سيرتفع الطلب على الخشب لقيمته الحرارية، وستكون ثمة حاجة إليه لطهي الطعام، فمن الصعب الاعتماد على نظام غذائي يتكون من جميع الأطعمة النيئة. وسيكون الخشب أيضا مطلوبا لصنع الفحم، والذي بدوره يمكن استخدامه لصهر بعض المعادن، ومع الطلب على الأخشاب، من المرجح أن تصبح إزالة الغابات مشكلة

كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم، وسيصبح الخشب بشكل عام مكلفا للغاية، نظرا للتكلفة الكبيرة لحصاده ونقله لمسافات طويلة دون الاستفادة من الوقود الأحفوري.

لا قوانين: قطعت الحكومات العشرات من الوعود، لكن في غياب إمدادات متزايدة من الوقود الأحفوري (أو بديل مناسب)، فلن تتمكن من الوفاء بها، وستختفي المعاشات التقاعدية، وكذلك قدرة الحكومات على إنفاذ قوانين الملكية، وفي غياب أي بديل جيد للوقود الأحفوري، فإن الفوضى الجماعية تصبح نتيجة محتملة، وفق السيناريو الذي رسمه التقرير.

ثالثا: استثمارات عربية ضخمة في مجال الطاقة النظيفة

حددت5 دول من أصل 12 دولة في الشرق الأوسط أهدافها للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050، كما في حالة الإمارات وسلطنة عمان، أو الوصول بحلول 2060، كما في حالة السعودية والبحرين والكويت. ويتطلب سيناريو الحياد الكربوني للوكالة الدولية للطاقة زيادة استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط إلى 239 مليار دولار خلال المدة (2026–2030)، ولكن مع توزيعها بصورة مختلفة على قطاعات الطاقة المختلفة باتجاه خفضها بالنسبة للوقود الأحفوري وزيادتها للطاقة المتجددة وما يرتبط بها.

ويظهر سيناريو التعهدات المناخية المعلنة من جانب دول الشرق الأوسط إلى أن استثمارات إنتاج الوقود الأحفوري ستنخفض إلى 127 مليار دولار خلال المدة، لكن سيناريو الحياد الكربوني يتطلب خفض هذا الإنفاق بشدة، ليصل إلى 75 مليار دولار فقط بحلول عام 2023. كما يشير سيناريو التعهدات المناخية إلى أن استثمارات الكهرباء منخفضة الكربون والشبكات والتخزين سترتفع إلى 27 مليار دولار و16 مليار دولار على التوالي، بينما يتطلب سيناريو الحياد الكربوني زيادتها أعلى من ذلك بكثير، لتصل إلى 73 مليار دولار و27 مليار دولار على التوالي. كذلك، يتطلب هذا السيناريو زيادة استثمارات إنتاج الطاقة النظيفة إلى 22 مليار دولار، إضافة إلى مضاعفة استثمارات الاستعمالات النهائية للطاقة إلى 38 مليار دولار خلال المدة من 2026 إلى 2030.

إنفاق الدّول العربيّة على الطّاقة النّظيفة

وفي إطار التزام البلدان العربية في الحد من أثار تغيّر المناخ، فقد بلغت قيمة سوق الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 35,379 مليون دولار بنهاية عام 2022، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قوي يبلغ حوالي 6.6 في المئة خلال الفترة المتوقعة (2023–2030) بحسب بيانات شركة أبحاث السوق (UMI – Insights Market UnivDatos) ومقرها الرئيسي في الهند.

ورفعت الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدراتها في مجال الطاقة المتجددة 57 في المئة في الفترة من منتصف 2022 إلى منتصف 2023 لتصل إلى 19 غيغاوات، بينما حققت المزيد من الارتفاع خلال عام 2024 المنصرم. ونورد في ما يلي المبادرات والخطوات التي قامت بها العديد من البلدان العربية في إطار رفع اعتمادها على الطاقة المتجددة مكان الوقود الأحفوري، وبالتالي خفض انبعاثات الكربون المؤثرة في واقع تغيّر المناخ في العالم العربي.

السعودية

أطلق الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي، عام 2021 «مبادرة السعودية الخضراء»، التي تستهدف ضخ استثمارات بنحو 266 مليار دولار لتوليد طاقة نظيفة، بموازاة خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليار طن سنوياً بحلول عام 2030.

ويستهدف صندوق الاستثمارات العامة السعودي، تطوير 70 في المئة من قدرة الطاقة المتجددة في المملكة بحلول عام 2030، عبر دعم العديد من المشاريع منها: مشروع سدير للطاقة الشمسية، وهو إحدى أكبر محطات الطاقة الشمسية على مستوى العالم بطاقة 1.5 غيغاوات. بالإضافة إلى مشروع مشترك بين «نيوم» المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة إير برودكتس وأكوا باور، والتي يمتلك الصندوق حصة فيها؛ لتطوير مصنع الهيدروجين الأخضر، والذي يعد المشروع الأضخم من نوعه على مستوى العالم. وبلغت القدرة الإنتاجية من الطاقة المتجددة في السعودية عام 2023 نحو 2.2 غيغاواط، وهناك مشاريع بقدرة إجمالية تتخطى 8 غيغاواط تحت الإنشاء، حيث طرحت حكومة المملكة عطاءات

لنحو 20 غيغاواط خلال العام 2024 المنصرم. وتستهدف المملكة إضافة 20 غيغاواط سنوياً من الطاقة المتجددة، لتصل إلى قدرة إجمالية بنحو 130 غيغاواط بحلول 2030.

الإمارات

خصصت الإمارات 600 مليار درهم (163.36 مليار دولار) للاستثمار في الطاقة النظيفة حتى عام 2050، من بينها شراكة استراتيجية بين الإمارات والولايات المتحدة لاستثمار 100 مليار دولار لإنتاج 100 غيغاواط من الطاقة النظيفة بحلول 2035، واستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة في 70 دولة بقيمة إجمالية تقارب 16.8 مليار دولار. وموّل صندوق أبو ظبي للتنمية أكثر من 75 مشروعاً استراتيجياً في العديد من دول العالم بقيمة تجاوزت 4 مليارات درهم (1.09 مليار دولار). وفي عام 2022 أنفقت الإمارات 159 مليار درهم (43.29 مليار دولار) قيمة 11 مشروعاً للطاقة الصديقة للبيئة، كما تنتشر محفظة مشاريع شركة «مصدر» في أكثر من 40 دولة حول العالم وتتجاوز قيمتها الإجمالية 30 مليار دولار، وتطمح الشركة لرفع القدرة الإنتاجية لمحفظة مشاريعها من الطاقة المتجددة إلى 100 غيغاواط وإنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030.
وأعلنت الإمارات عام 2023 عن خطتها لمضاعفة قدراتها الإنتاجية للطاقة المتجددة بنحو ثلاث مرات، واستثمار ما يصل إلى 54 مليار دولار على مدى السنوات السبع المقبلة لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

مصر

وقعت مصر 7 مذكرات تفاهم مع مطورين عالميين لتنفيذ مشاريع في مجالي الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة باستثمارات إجمالية تتجاوز 40 مليار دولار على مدى 10 سنوات. ووفق الوكالة الدولية للطاقة المتجددة – أيرينا، تستثمر مصر حالياً نحو 2.5 مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة وذلك حتى عام 2030. لكنّ مصر تحتاج لزيادة استثماراتها في الطاقة المتجددة إلى 9 مليارات دولار سنوياً لتصل إلى هدفها المنشود وهو أن يصبح 53 في المئة من استهلاك الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة.

سلطنة عُمان

بلغت استثمارات سلطنة عُمان في الهيدروجين أكثر من 30 مليار دولار، بهدف أن تصبح أحد أكبر المُنتجين له على مستوى العالم بحلول عام 2030.
وتستهدف عُمان زيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى 20 في المئة بحلول عام 2030، قبل رفعها إلى ما بين 35 و39 في المئة بحلول عام 2040. ووقعت شركة هيدروجين عُمان – هايدروم، على اتفاقيتي تطوير مشروع وحق الانتفاع بالأرض لمشروعين في محافظة ظفار بإجمالي استثمارات بلغ 11 مليار دولار، ليصل إجمالي السعة الإنتاجية للهيدروجين في سلطنة عُمان بحلول عام 2030 إلى 1.38 مليون طن سنوياً.

المغرب

تبلغ قدرات مشاريع الطاقة المتجددة في المغرب (قيد الاستغلال) نحو 4.6 غيغاواط، بإجمالي استثمارات 60 مليار درهم (6 مليارات دولار)، تم تنفيذها وتشغيلها على مدار الـ14 سنة الماضية، حيث شهدت استثمارات الطاقة المتجددة في المغرب طفرة كبيرة، إذ تضاعفت بأكثر من 4 مرات، وزاد بمتوسط 4 مليارات درهم (0.40 مليار دولار) سنوياً ما بين 2009 و2022. بينما سيزداد الاستثمار بقيمة 14 مليار درهم (1.41 مليار دولار) ما بين 2023 و2027.

ويخطط المغرب للتوسع في مشاريع الطاقة النظيفة، حيث أضاف خلال الأعوام الـ3 الأخيرة قدرات تناهز 203 ميغاواط، فيما جرى الترخيص لمشاريع جديدة بقدرات تصل إلى 1000 ميغاواط. وتستهدف الرباط إنجاز عدد من مشاريع الطاقة المتجددة، بقدرات تصل إلى 1.3 غيغاواط سنوياً خلال المدة 2023–2027، ارتفاعاً من 0.16 غيغاواط سنوياً خلال المدة 2009 – 2022، أي مضاعفة الإنتاج 10 مرات.

ويقدر البنك الدولي أن المغرب سينفق 52 مليار دولار لتحقيق هدفه في مجال الطاقة المتجددة لعام 2030، وأن معظم هذه الأموال تأتي من القطاع الخاص، والحكومة المغربية توافق على ذلك.

الأردن

تحوّل الأردن من صفر استثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في عام 2013 إلى جذب أكثر من 4 مليارات دولار من الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة بحلول عام 2023. وجاءت معظم هذه الاستثمارات من خارج الأردن. وتشكل الطاقة المتجددة حالياً نحو 27 في المئة من مزيج الطاقة في الأردن، وهو ما يقترب من نسبه 30 في المئة المستهدفة بحلول عام 2030. ويستهدف الأردن نحو 500 (أو) 600 ألف طن (من الهيدروجين الأخضر) قبل عام 2030، بجانب خططه للفترة من عام 2040 إلى 2050.

تونس والجزائر

بحسب صندوق النقد فإنّ استراتيجية إدارة الطاقة في تونس تستهدف تعزيز كفاءة الطاقة من خلال تخفيض الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية بنسبة 30 في المئة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة من خلال رفع مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 30 في المئة بحلول عام 2030.

بينما في الجزائر يستهدف مخطط عمل الحكومة تحقيق قدرة إنتاجية من الطاقة الكهربائية قدرها 15 ألف جيجاوات بحلول عام 2035 اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية.

البلدان الواعدة

وبالحديث عن البلدان العربية الواعدة من حيث الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة، سنجد بلداناً مثل قطر، والكويت، والبحرين، وموريتانيا بدأت بالفعل في ضخ استثمارات في مشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، وربما تكون هذه الاستثمارات منخفضة مقارنة بما تنفقه السعودية والإمارات ومصر، وذلك نظراً لصغر مساحة بعض هذه البلدان مثل قطر والكويت، وأيضاً ضعف السيولة المالية لدى البعض الآخر مثل موريتانيا.

رابعا: أبرز مشاريع الطاقة المتجددة في العالم العربي

1 - مدينة مصدر – الامارات

تعدّ مدينة «مصدر» التي أطلقتها دولة الامارات العربية المتحدة في إمارة أبو ظبي، أكبر برنامج يهدف إلى تطوير طاقة نظيفة في العالم باستثمارات زادت على 22 مليار دولار. كما تعد إحدى أكثر المجتمعات الحضرية استدامة في العالم، تتضمن مجمعاً متنامياً منخفض الكربون وقائماً على التقنيات النظيفة، ومنطقة حرة، ومنطقة سكنية، ومطاعم ومتاجر تجزئة، ومنتزهات خضراء. وتأسست شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر" عام 2006 كشركة تابعة لشركة «مبادلة» المملوكة بالكامل لحكومة أبوظبي. وتركز «مصدر» في عملها على تطوير مشاريع الطاقة النظيفة، والتطوير العمراني المُستدام، وتعزيز الأثر الصديق للبيئة كمنهجية للعيش والمستقبل، إضافة إلى تحديد مسار للتصدي للتحديات في هذا المجال.

وتستند مبادرة مصدر إلى رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 الرامية إلى توفير مصادر جديدة للدخل، وتعزيز القطاعات الاقتصادية القائمة على المعرفة.

وتعمل مصدر من خلال عدة وحدات عمل وتشمل:

- الأبحاث والتطوير من خلال «معهد مصدر"
- نشر الطاقة النظيفة من خلال «مصدر للطاقة النظيفة"
- تطوير المدينة البيئية الأكثر استدامة في العالم من خلال « مدينة مصدر"
- تقديم الخدمات الاستشارية من خلال «وحدة المشاريع الخاصة"
- استضافة المبادرات والفعاليات مثل «أسبوع أبوظبي للاستدامة"

وتستثمر مصدر في مشاريع الطاقة النظيفة في دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها. وتشتمل مشاريع «مصدر» في دولة الإمارات على:

- محطة «شمس 1» للطاقة الشمسية المركزة بقدرة 100 ميجاواط
- محطة الطاقة الكهروضوئية بقدرة 10 ميجاواط في مدينة «مصدر» بأبوظبي

- الألواح الكهروضوئية المركبة على السطح بقدرة 1 ميجاواط في مدينة «مصدر"
- مشاريع التقاط وتخزين الكربون في دولة الإمارات، والتي تسعى من خلالها إلى إضفاء قيمة مجزية على الاقتصاد الوطني، والحد من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن المصانع.
- وعلى الصعيد الدولي، تشارك «مصدر للطاقة النظيفة» بتطوير عدد من مشاريع الطاقة المتجددة ومنها:
  - مشروع توريسول، المشترك بين «مصدر» ومجموعة «سينير»، لبناء وتشغيل محطات لتوليد الطاقة الشمسية المركزة في إسبانيا بمقدرة 120 ميجاواط
  - مشروع مصفوفة لندن لتوليد طاقة الرياح البحرية بقدرة 650 ميجاواط عند مصب نهر التايمز.
  - محطة الشيخ زايد للطاقة الشمسية في موريتانيا

2 - **محطة ورزازات– المغرب**

يُعَد مشروع ورزازات للطاقة الشمسية في المغرب مثالًا على تحوّل الأحلام إلى واقع؛ فقبل سنوات خططت الرباط لتعزيز الطاقة المتجددة عبر محطات نور التي تمثّل أكبر محطات الطاقة الشمسية المُركزة في العالم. وبخطط تضم 4 محطات للطاقة الشمسية المُركزة تحمل اسم «نور»، تصدَّر مشروع ورزازات للطاقة الشمسية طموحات الطاقة المتجددة في المغرب والعالم؛ إذ تعزز محطات نور –أولى وأكبر المشاريع الشمسية بالبلاد– من استراتيجية المغرب الرامية لتعزيز إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء بنسبة 52 في المئة، بحلول عام 2030.

وتبلغ الطاقة المُثبتة الإجمالية للمحطات الأربع ضمن مشروع ورزازات للطاقة الشمسية 582 ميغاواط، وقد تم إنجازها في إطار طلبات عروض دولية تهم التطوير والتمويل والإنجاز والتشغيل وكذا الصيانة.

وتعادل مساحة محطة نور ورزازات 3 آلاف و500 ملعب كرة قدم، بما يقارب مساحة مقاطعة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا الأميركية، إذ تمتد على مسافة تصل إلى 7 آلاف فدان، بحسب بيانات منصة الطاقة المتخصصة.

وتوفر محطات نور ضمن مشروع ورزازات للطاقة الشمسية (أكبر مرافق الطاقة الخضراء بتقنيات متعددة في العالم) الكهرباء النظيفة لما يقرب من 1.3 مليون منزل ومليونَي شخص، وهي إمدادات كافية لتعويض ما يزيد على 800 ألف طن سنويًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويهدف مشروع ورزازات إلى خفض الاعتماد المغربي على الوقود الأحفوري الذي كان يسهم في توليد الكهرباء بنسبة 95% في السابق، والاعتماد على موارد طبيعية لزيادة إنتاج الكهرباء، بجانب دوره في خفض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

ويجنّب المشروع تعرّض المغرب لتقلّبات أسعار الوقود؛ إذ تنتج محطة نور للطاقة الشمسية كهرباء خالية من الكربون بما يكافئ 2.5 مليون طن من واردات النفط، كما يفتح المجال لتصدير الكهرباء النظيفة للبلدان المحيطة بالمغرب.

محطات نور للطاقة الشمسية

يضمّ مشروع ورزازات للطاقة الشمسية المُركزة والكهروضوئية 4 محطات تحمل اسم نور، وتتباين قدرة المحطات المثبتة وإنتاجها وقدرتها على خفض الانبعاثات.

محطة نور ورزازات 1

- تصل قدرتها المركّبة إلى 160 ميغاواط، وتُنتج سنويًا كهرباء تُعادل 500 غيغاواط/ساعة.
- تعتمد على تقنيات الطاقة الشمسية الحرارية ذات الألواح اللاقطة المقعرة، بسعة تخزين حراري تصل إلى 3 ساعات.
- تسمح بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 280 ألف طن سنويًا، ما يكافئ 7 ملايين طن طوال عمر تشغيلها البالغ 25 عامًا، وفق بيانات بنك التنمية الأفريقي.
- وفّرت ما يزيد على ألفي فرصة عمل، 83% منها للأيدي العاملة المحلية بالمغرب.

محطة نور ورزازات 2

- تصل قدرتها المركّبة إلى 200 ميغاواط، وتُنتج سنويًا

كهرباء تُعادل 600 غيغاواط/ساعة.

- تعتمد على تقنيات الطاقة الشمسية الحرارية ذات الألواح اللاقطة المقعرة، بسعة تخزين حراري تصل إلى 7 ساعات.
- تسمح بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 300 ألف طن/سنويًا.

محطة نور ورزازات 3

- تصل قدرتها المركّبة إلى 150 ميغاواط، وتُنتج سنويًا كهرباء تُعادل 500 غيغاواط/ساعة.
- تتمتع ببرج شمسي له قدرة على التخزين الحراري لمدة 7 ساعات.
- تسمح بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 222 ألف طن/سنويًا.

محطة نور 4

- تصل قدرتها المركّبة إلى 72 ميغاواط، وتُنتج سنويًا كهرباء تُعادل 120 غيغاواط/ساعة.
- تعتمد على الخلايا الشمسية الكهروضوئية.
- تسمح بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 86.540 ألف طن/سنويًا.

3 - مزرعة رياح الزعفرانة– مصر

تتسم مصر بعدد من المقومات الطبيعية التي تساعدها على إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة لاسيما في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إذ أنها تمتلك أعلى معدل سطوع للشمس، حيث تسطع الشمس فيها لما يزيد على 3 آلاف ساعة سنوياً. كما تصل سرعة الرياح على سواحل البحر المتوسط المصرية، بداية من العريش ووصولاً إلى السلّوم، إلى 7 أمتار/الثانية. وتبلغ 5.5 أمتار/الثانية في هضبة شرق العوينات.

ونفذت الحكومة المصرية عدداً من مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء من الشمس والرياح، وقد برز فيها مؤخراً مشروع لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح في منطقة الزعفرانة والذي يغطي خُمس حاجة البلاد من الكهرباء. ومزرعة رياح الزعفرانة هي محطة إنتاج كهرباء من الرياح وتقع في مدينة رأس غارب والتابعة لمحافظة البحر الأحمر. وتعد من أوائل المزارع التي تم إنشاؤها لإنتاج الطاقة من الرياح في مصر، وتبلغ مساحتها 120 كيلو متر مربع، وتنتج ثلث ما ينتجه السد العالي، وتمّ إنشاؤها على 8 مراحل بداية من عام2000 حتى 2010. وتعد ثاني أكبر مزرعة في شرق إفريقيا بعد مزرعة رياح جبل الزيت التي تنتج 580 ميجا وات.

ومزرعة الزعفرانة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح تتكون من 700 توربينة، وتنتج طاقة بكميات مختلفة. وقد تم تمويل إنشاء محطة الزعفرانة بقروض ميسرة من الدنمارك وإسبانيا واليابان وألمانيا، وتم إنشاؤها بتكلفة 110 ملايين يورو، والمحطة تتبع بالكامل لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة.

وبدأ تشغيل مزرعة العنفات الهوائية "زعفرانة» على البحر الأحمر، حيث 700 عنفة موزعة على ثمان مزارع منفردة. ويدعم بنك الإعمار والتنمية الألماني أربعاً منها، حيث تولد ما مجموعه 550 ميغاواط من الطاقة الكهربائية. وعلى مسافة أقل من 200 كيلومتر جنوباً، في خليج الزيت، تم إنشاء أكبر مزرعة للعنفات الهوائية بنيت في إفريقيا في إطار مشروع للمعونة الدولية على الإطلاق.

وتعدّ القدرات المتوفرة في مصر لتوليد الكهرباء من طاقة الريح هائلة. حيث أنها تستطيع توليد أكثر من 20 ألف ميغاواط من طاقة الريح وحدها. وبذلك فإنّ بمقدور مصر ليس فقط تغطية حاجتها الذاتية وإنما أيضاً تصدير الكهرباء، وخاصة إذا ما استفادت أيضاً من الطاقة الشمسية (فوتو فولتايك) ومن محطات الطاقة الشمسية الحرارية. وعند تخطيط المنشآت تم الحرص بشكل خاص ودقيق على مراعاة المعطيات المحلية. وتعتبر المنطقة الساحلية على البحر الأحمر من الطرق الرئيسية لعبور الطيور المهاجرة التي تنتقل كل عام إلى الجنوب عبر مصر. ومن أجل حمايتها ترك لها المخططون معبراً عرضه أكثر من 300 كيلومتر. علاوة على ذلك تم تزويد مزرعة العنفات بنظام مبتكر للرادار، عندما يرصد الرادار سرباً من الطيور تتوقف العنفات تلقائياً عن الدوران.

خامسا: شركات ناشئة تقود ثورة الطاقة المتجددة في العالم العربي

تتمتّعُ منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا بثروةٍ هائلة من الطّاقة الشمسية، حيث تنعمُ بمعدّلات شمسٍ يوميّةٍ تتراوحُ بين 8 إلى 12 ساعة إلى جانبِ مستوياتِ رطوبةٍ منخفضةٍ في العديدِ من مناطقها. ويشهدُ العالمُ العربي مستويّاتٍ عاليةٍ من الإشعاعِ الأفقيّ الكلّي، التي تقاس بكميّةِ الإشعاعِ الشّمسيّ الذي يصلُ إلى السّطوحِ

الأفقية، بمعدّلٍ يصلُ تقريباً إلى 2230 – 2330 كيلوواط ساعة لكلّ مترٍ مربّعٍ سنوياً. إذ توفّرُ هذه الإمكانياتُ الهائلةُ للطّاقة الشّمسيّةِ فرصةً مهمّةً لمنطقتنا لمواجهةِ احتياجاتها المتزايدة للطّاقة، وتنويعِ مصادرها، وتحسينِ تأثير قطّاع الطّاقةِ على البيئةِ والمناخ. ومن طواحينِ الهواء إلى الألواحِ الشمسية، تعتبرُ الطّاقة الخضراء مصدراً بديلاً للطّاقة، يحلّ محلّ الوقودِ الأحفوريّ الذي كان له تأثيرٌ سلبيٌ على الأرضِ، مسبّباً التغيّر المناخيّ. ومنذُ أن عرفَ العالم أنّ الأرضَ تحتضرُ، حظيت الطّاقة الخضراء بالكثيرِ من الاهتمامِ والتطويرِ. ونذكر في ما يلي 10 شركاتٍ عربيةٍ ناشئةٍ تستخدم مصادر الطّاقة المتجدّدة النّظيفة لجعل عالمنا أكثر خضرةً:

شركة Energy Door Yellow في الإمارات

تستخدمُ هذه الشّركة النّاشئة نظاماً هجيناً لتوليدِ الطّاقة، يتألّف من عدّة مصادر للطاقة: الخلايا الشّمسية الفولتوضوئية، وتوربينات الرياح، ومولّدات الديزل أو الغاز، وتخزين الطّاقة. ويمكن أن تتراوحَ الأنظمةُ الهجينةُ من حلولٍ مستقلّةٍ صغيرةٍ إلى أنظمةٍ معقّدةٍ متعدّدة الميجاوات تزوّد المصانع الكبيرة بالطاقة، ويمكن أن تكونَ الطّاقةُ الهجينةُ متصلةً بالشّبكة أو منفصلةً عنها.

وتعالج الشّركة مشكلات انقطاع الحمل بتحسينِ موثوقيّةِ الطّاقة، وجودةِ الطّاقة، وأمن الطّاقة، والنّتيجة هي الوصولُ المستمرُ على مدار 7/24 لتوريدِ الطّاقة، وتحسينِ أمن الطاقة، وتقليلِ الاعتمادِ على الوقودِ الأحفوريّ، والتعرّض لتقلباتِ الأسعار، وتقليلِ البصمةِ الكربونيّة، والمساهمةِ في تحقيقِ أهدافِ الصّفر الصّافي.

شركة KarmaSolar في مصر

تأسّست شركة KarmaSolar على يد أحمد زهران عام 2011، وهي تعدّ مزوّداً رائداً لحلولِ الطّاقةِ المتجدّدةِ في مصر. تهدفُ الشّركةُ إلى تقديمِ حلولِ الطّاقة المستدامةِ للمؤسّساتِ والمجتمعاتِ المصريّة. وبعد البحثِ والتّخطيط، بدأوا مشروعاً مبهراً في الصّحراء عام 2012 لإدخال ضخّ الماء بالطّاقة الشّمسيّةِ إلى واحةِ البحريّة في صحراء مصر الغربيّة، وسرعان ما حصلوا على عقدهم الأوّل مع شركةِ فريدال، ببناء 3 بئراً شمسيًّا في الواحة.

في عام 2015، أصبحت KarmaSolar أوّل شركةٍ مصريّةٍ تحصلُ على رخصةِ منتجٍ مستقلٍ للطّاقة IPP، ممكّنةً إيّاهم من بيعِ الكهرباء من محطّاتِ الطّاقةِ الشّمسيّةِ غير المتّصلة بالشّبكة.

وفي عام 2021، وسّعت KarmaSolar خدماتها مع شركةِ كرمووتر التّابعةِ لها، المتخصّصة في تحليةِ المياه بالطّاقة الشّمسيّة وتخزينها.

شركة Petroleum Digital في السّعوديّة

Petroleum Digital هي شركةٌ سعوديّةٌ للحلولِ الرّقميّة تهدفُ إلى تحسينِ الكفاءةِ والاستدامةِ من خلالِ تقنينِ عمليّاتِ اتّخاذِ القرارِ في صناعات النّفط، والتّعدين، والمياه، والطّاقة باستخدامِ خبرةٍ عمليّةٍ وتكنولوجيا الذّكاء الاصطناعيّ.

وتُمكّن هذه التّطبيقات الرّقميّة من دمجِ البياناتِ الفعليّة والتّحليلات المتقدّمة لاتّخاذ قراراتٍ أفضل، وتدعمُ التّطبيقات التي يُمكن أن تحسّن بشكلٍ كبيرٍ الكفاءة والاستدامة، وتستجيبُ بشكلٍ استباقيّ للتّنظيماتِ الجديدة. وتوفّر هذه الشّركةُ الطّاقة من خلالِ تقليلِ الانبعاثاتِ الكربونيّة واستهلاك المياه، وتكاليفِ التّعطّل غير المخطّط له بتحسينِ الكفاءة في العمليّات ذات الانبعاثاتِ العاليةِ باستخدام حلولِ الصّيانة التّنبؤيّة وتحسين المياه والعمليّات. بالإضافة إلى ذلك، توفّر الشّركة نظام إدارةِ الطّاقة للمرافقِ الّتي يتمّ تركيب أجهزة الشّحن الخاصّة بها، ممّا يسمحُ بمراقبةِ ومتابعةِ أداء محطّة الشّحن بكفاءةٍ.

شركة Agrisolar في مصر

تأسّست شركةُ Agrisolar في مصر عام 2015، وكان تركيزها الأوليّ على أنظمةِ ضخّ الطّاقةِ الشّمسية، ومنذ ذلك الحين تعنى بتقديم حلولٍ متطوّرةٍ، تُعزّز استخدام الطّاقة الشّمسيّة. وتشملُ هذه الأنظمةُ الشّبكية المرتبطة بالشبكةِ المحليّة، والأنظمةِ المستقلّة التي تُعتبر ذاتيّة الكفاية وغير متّصلة بالشّبكةِ المحلّيّة، وكذلك الحلول الهجينة.

ومن خلال جهودٍ بحثيةٍ وتطويريةٍ مستمرةٍ، تهدفُ أجريسولار إلى أداء دورٍ محوريٍّ في مواجهةِ تحدّيات الطّاقة، خصوصاً في القطاع الزراعيّ في مصر والشّرق الأوسط.

شركة Biofire في تونس

تُعنى Biofire في تونس بجمعِ وتحويلِ النّفايات الزّراعيّة والغاباتِ إلى وقودٍ حيويّ صلبٍ، مثل: قوالب الخشب، والفحم الصّديق للبيئة، والفحم الحيويّ، الفعّال والرّخيص والصّحيّ لاحتياجات

الطّهي والتّدفئة. كما تهدفُ بيوفاير إلى توفيرِ حلولِ طاقةٍ ميسورةِ التّكلفة للأشخاصِ، وحمايةِ الغاباتِ التي تتناقصُ بسببِ استخدامِ الوقودِ الخشبيّ بشكلٍ غيرِ فعّالٍ.

شركة DARBCO في الأردن

تأسّست شركة داربكو في الأردنّ عام 2017، وتهدفُ إلى حلّ مشكلةِ تراكمِ الغبارِ على الألواحِ الشّمسيّة بتطويرِ وتصنيعِ حلولٍ للتّنظيفِ الآليّ المستمرّ للألواحِ الشّمسيّة.

وتركّب الأنظمة الشّمسيّة في جميعِ أنحاءِ العالمِ كمصدرٍ للطّاقة النّظيفة وغيرِ المكلفة. ومع ذلك، تعاني من تراكمِ الغبارِ على سطوحها، ممّا يقلّلُ من إنتاجها للطّاقة. يزيدُ تراكمِ الغبارِ أيضاً من الموارِدِ اللّازمةِ لعمليّةِ التّنظيفِ (الماء، والعمّال، والزّمن)، ممّا يزيدُ من النّفقاتِ التّشغيليّة.

وطوّرت داربكو حلّاً آليّاً مبتكراً يضمنُ مستوياتٍ عاليةٍ من كفاءةِ التّنظيفِ والتّشغيلِ الموثوقِ. وصُمّمت حلول داربكو لتحمّلِ الأجواءِ الصّحراويّة والمناطقِ المغبرّة بدمجِ آليّةِ تنظيفٍ عاليةِ الكفاءة، تقلّل من كمّيّة الماء والزّمن المطلوبين لتنظيفِ الألواحِ الشّمسيّة دون التّأثيرِ على نتائجِ التّنظيفِ. ونظراً لأن الألواحَ الشمسيّة حساسةٌ للتفاعلِ الميكانيكي الذي قد يسببُ خدوشاً أو شقوقاً صغيرةً، فقد تم تطويرِ واختبارِ جميعِ الموادِ المستخدمةِ في تصنيعِ الروبوتات خصيصاً لضمانِ التّشغيلِ الآمنِ.

شركة Energy Wind Hydro في الإمارات

تأسّست هذه الشّركة النّاشئة عام 2018. وهي شركةٌ بارزةٌ في الإمارات العربيّة المتّحدة، تجمع بين الطّاقة الهائلة والثّابتة لرياحِ الارتفاعاتِ البحريّة مع قوّة الضّغطِ المحيطيّ تحتَ سطحِ البحرِ لتوليدِ طاقةٍ كهربائيّةٍ نظيفةٍ ومنخفضةِ التّكلفة وموثوقٍ بها، بالإضافة إلى تخزينِ الطّاقةِ وإنتاجِ الماءِ العذبِ.

شركة WATER KUMULUS في تونس

تصمّم شركة WATER KUMULUS وتصنع وتشغّل آلاتٍ تخلق ماء شربٍ باستخدامِ الطّاقة الشّمسيّة ورطوبة الهواء. وتستخدم هذه الشّركةُ النّاشئةُ آلاتٍ متّصلةٍ رقميّاً، يُمكن التّحكّم فيها عن بعدٍ، ممّا يوفّر خيارَ الوصولِ اللّامركزيّ والمستقلّ بالكاملِ لماءٍ شربٍ نظيفٍ.

المنتجُ الرّئيسيّ للشّركة هو كومولوس–1: وهو مولّد ماءٍ جوّيّ AWG يُنتج من 20 إلى 30 لتراً من ماء الشّرب الصّحّيّ يوميّاً. ويُمكن أن تتّسعَ هذه الآلة في مكعّبٍ بمقاس 1 مترٍ مكعّب.

شركة Solutions Energy Smart في الجزائر

تهدف هذه الشّركة النّاشئة إلى تقليلِ استهلاكِ الطّاقة وبناء اقتصادٍ أكثر خضرةً. حيث تبيع حلولَ إدارةِ الطّاقة الذّكيّة، وأنظمةَ استهلاكِ القوى المدعومة بتقنيةِ إنترنت الأشياءِ والذّكاء الاصطناعيّ.

على الرّغم من التّقدّم الكبير في مجال خلايا الطّاقة الشّمسيّة البيروفسكيت –وهي تقنيّةٌ مبتكرةٌ لأنظمة الفوتوفولطائيّات تستخدم مادّةً نصف موصلةٍ لتحويل طاقة الضّوء إلى طاقةٍ كهربائيّة– فإنّ التّقنيات الرّئيسيّة ما زالت تمثّلُ العاملَ الأساسيّ للنّموّ، وتسيطرُ على أغلبيّةِ رؤوسِ أموال صناعةِ الطّاقةِ الشّمسيّة.

وفي الواقع، يتمّ استخدام ابتكاراتٍ تقنيّةٍ جديدةٍ مثل الذّكاء الاصطناعيّ AI والبلوكتشين لتحسين كفاءة مصادر الطّاقة المتجدّدة وتكلفتها وتوفّرها. وتقوم الشّركات العاملةُ في مجال البلوكتشين باختبارِ تطبيقاتٍ تتضمّنُ منصّاتٍ لتجارةِ الطّاقةِ P2P لمساعدةِ مزوّدي الطّاقة على نطاقٍ صغيرٍ في بيعِ فائضِ الكهرباءِ للعملاء.

شركة Shamsina في مصر

تأسست شركة «شمسنا» عام 2014، حيث انطلقت في إنتاجِ سخّانات ماءٍ شمسيّةً فريدةً واقتصاديّةً للمناطقِ المحرُومة من الطّاقة. وذلك من ورشتها الموجودةِ في حيّ الدّرب الأحمر بالقاهرةِ، وهُو حيٌّ غيرُ مُخطّط. وتُعدّ شمسنا مُنظّمةً مُجتمعيّةً، إذ تستخدمُ تصميماً محليّاً، وتحصلُ على الموادّ الخام من مقاولاتٍ صغيرةِ النّطاق محلّيّة. كما أنّها عضوٌ في تحالفِ العالم، كذلك تدرّبُ وتُوظّفُ أفرادَ المجتمع، وتُعزّزُ الوعي البيئيّ المحلّيّ والعالميّ، إضافةً إلى تقديمها خدماتِ الطّاقة للمجتمع. لتلهمُ بخدماتها الإنتاجيّة المجتمعات لتوليدِ طاقتها الخاصّة مستخدمةً مفهوماً مشابهاً.

التوصيات

بينت الوقائع أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رفعت قدراتها في مجال الطاقة المتجددة 57 في المئة في الفترة من منتصف

2022 إلى منتصف 2023، لتصل إلى 19 غيغاوات، واظهرت التقديرات أن عام 2024 سجل مزيدا من الارتفاع بمقدار النصف. لكن على الرغم من ذلك فإن المنطقة العربية لا تزال بحاجة إلى مضاعفة هذه القدرة 20 مرة من مصادر الطاقة المتجددة لتحل محل الاعتماد على الغاز والنفط. حيث تضم المنطقة عددا من أهم مصدري النفط والغاز في العالم مثل السعودية والإمارات والعراق والكويت والجزائر وقطر وليبيا وسلطنة عمان، وتعتمد ميزانياتها إلى حد كبير على صادرات الوقود الأحفوري. وبالتالي فإنّ هناك عدّة إجراءات ينبغي على الدول العربية اتخاذها للحد من الآثار السلبية لتغيّر المناخ، ومنها:

1 – يتعيّن أن تستفيد الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات المتطورة في مجال المناخ، وزيادة الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة النظيفة.

2 – لمواجهة الاحترار يجب على بذل المزيد من الجهود والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة النظيفة، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة لتقليل انبعاثات الكربون، التي تسهم في ارتفاع معدلات الاحترار.

3 – يتعيّن على الدول العربية استحداث سياسات إدارة وتنظيمية لتنظيم الانتقال إلى الاقتصاد النظيف ومصادر الطاقة المتجددة، ووضع ضوابط للاستثمار، وتحديد معايير للسلع منخفضة الكربون، مما يساعد على تقليل انبعاثات الكربون، وتحفيز القدرة التنافسية.

4 – دعم مشاريع الطاقة المتجددة، وتمويل المبادرات الخاصة بالاقتصاد الأخضر.

5 – بذل المزيد من الجهود للاعتماد على أنظمة الإضاءة الفعّالة، والتحوّل إلى الغاز الطبيعي في قطاع النقل.

6 – إصلاح الإطار التشريعي وإصدار القوانين التي تسهّل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

7 – تبني الدول العربية برنامجا إقليميا ضخما طويل المدى لزيادة استعمال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهذا البرنامج سيجعل الدول العربية رائدة ومصدّرة للطاقة الخضراء.

8 – وضع إطار تنظيمي للتعاون والشراكة بين الدول العربية، وإنشاء مؤسسات مشتركة تعمل على تنسيق السياسات بين الدول وتحقيق التعاون في ما بينها في مجال مواجهة تغيّر المناخ.

9 – تنفيذ إصلاحات في الدعم للتخلي تدريجيًا عن الوقود الأحفوري، مع مراعاة القيود الاجتماعية الاقتصادية الحالية وأثر التغير المناخي.

10 – نشر المزيد من موارد الطاقة المتجددة المحلية بحسب احتياجات كل دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباعًا، بما فيها الألواح الضوئية التالية:

- تبني تدابير إصلاح السياسات في ما يتعلق بمشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة ومتوسطة الحجم، بما يسمح لألستر والمستهلكين التجاريين بتركيب أنظمة طاقة متجددة.
- توفير بيئة استثمار آمنة للمستثمرين، مع تكييف السياسات أيضًا بحسب حجم المشروع ونوع التكنولوجيا.
- تمويل مشاريع الطاقة المتجددة عن طريق المؤسسات المالية الدولية والمحلية، مثل البنك الدولي والبنوك المحلية. فانخراط هذه المؤسسات من شأنه أن يؤمّن تنمية مُستدامة ً على المدى الطويل.
- تصنيع عناصر تكنولوجيا الطاقة المتجددة محليًا، مثل الألواح الضوئية

وعاكسات الطاقة وتوربينات الرياح ومرايا وكابلات الطاقة الشمسية المركزة على سبيل المثال ال الحصر التي من شأنها كلها أن تنشئ فرص عمل وتعزز النمو الاقتصادي.

- تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة الصغيرة ومتوسطة الحجم والتوليد اللامركزي للكهرباء من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية وإطلاق حملات التوعية العامة على غرار النموذج الذي اعتمده الأردن.

11 – فصل الوقود الأحفوري عن نموذج النمو الاقتصادي من خلال:

- التنويع الأفقي عبر الاستثمار في قطاعات أخرى (مثل الزراعة والسياحة والصناعة بحسب الموارد المحلية لكل دولة) ودعم هذه القطاعات بالطاقة المتجددة واعتماد حوافز خاصة.
- التنويع العمودي عبر إدراج المنتجات المكررة في صادرات الهيدروكربون الخاصة بالمصدرين الصافين.

12 – إعداد خطة واضحة للانتقال في قطاع الطاقة تشمل أطراً زمنية مُحددة بحسب السياق السياسي والاقتصادي الحالي للدولة. ويُفترض أن تشمل هذه الخطة جميع أصحاب المصالح وأفراد المجتمع المدني مع التزام واضح من جانب الحكومة.

13 – تحسين التعاون الإقليمي بين المصدّرين الصافين والمستوردين الصافين لتحقيق أمن الطاقة الإقليمي. ويمكن تعزيز هذا التعاون عبر إنشاء سوق لتجارة الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مراعاة التوافق بين إمدادات الطاقة والطلب.

14 – بناء القدرات من خلال تدريب خبراء محليين على تدقيق الطاقة وإطلاق حملات توعية تركز على أهمية حفظ الطاقة.

15 – إلغاء الدعم على طاقة الوقود الأحفوري (باستثناء ذلك المخصص للطبقات الأفقر والفئات الاجتماعية الأكثر ضعفًا) بطريقة تدريجية ومثبتة.

16 – إصلاح قطاع الطاقة والسماح لشركات القطاع الخاص والأفراد بالمشاركة في سوق توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

17 – الاستثمار في الشبكات الذكية والفائقة، ما من شأنه أن يحسن موثوقية إمدادات الطاقة الكهربائية والقدرة على تحمل تكاليفها وأمنها.

18 – فرض ضريبة الانبعاثات الكربونية على المركبات التي تعمل بالبنزين وتخفيض الضرائب المفروضة على المركبات الكهربائية والهجينة.

19 – إدراج الحافلات الكهربائية ونشرها في النقل العام.

20 – تشجيع الأشخاص على بدء استخدام النقل العام عبر توفير بطاقات ذات أسعار منخفضة ونشر التوعية من خلال الحملات الإعلامية والمناهج المدرسية.

21 – فرض التدقيق في الطاقة في المنازل والصناعات والمؤسسات.

22 – اعتماد تشريعات رامية إلى تحقيق كفاءة الطاقة وإنفاذها (في قوانين البناء مثلا).

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني: حماية البيانات في العصر الرقمي

إعداد: مروان حلواني – اتحاد الغرف العربية

تحوّلت أهمية الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني إلى شيء هام وأكثر وضوحًا من أي وقت مضى، وذلك مع ترسيخ التكنولوجيا في كل جانب من جوانب الحياة وبات الحجم الهائل للبيانات الشخصية التي يتم إنشاؤها ومشاركتها عبر الإنترنت يثير تساؤلات بالغة الأهمية حول حمايتها. وقد أدت تحديات حماية هذه المعلومات، إلى جانب التطور السريع للتهديدات السيبرانية، إلى خلق حاجة ملحة لأنظمة ولوائح وممارسات قوية لحماية الأفراد والمنظمات على حد سواء.

الخصوصية الرقمية

تتمحور الخصوصية الرقمية حول حماية البيانات الشخصية من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام أو الكشف عنها. وسواء كانت معلومات مالية حساسة أو سجلات طبية أو نشاطًا على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أصبحت هذه البيانات بمثابة أصول قيمة للشركات ومجرمي الإنترنت وحتى الحكومات. ومع ذلك، فإن الوتيرة السريعة للابتكار التكنولوجي قد تجاوزت القدرة على حماية المعلومات الشخصية بشكل فعال.

أحد أهم المخاوف المحيطة بالخصوصية الرقمية هو الحصاد الواسع النطاق للبيانات الشخصية. حيث تقوم العديد من المنصات عبر الإنترنت بجمع معلومات المستخدم وتحليلها لتغذية الإعلانات المستهدفة وتحسين الخدمات. وعلى الرغم من أنّ هذه الممارسة تعمل على تعزيز تجارب المستخدمين، إلا أنها تحدث في كثير من الأحيان مع الحد الأدنى من الشفافية، مما يجعل الأفراد غير مدركين لكيفية استخدام بياناتهم. علاوة على ذلك، تتم مشاركة هذه البيانات بشكل متكرر مع مؤسسات خارجية، مما يزيد من خطر إساءة الاستخدام.

وتضيف المراقبة الحكومية بعداً أخر من التعقيد، إذ على الرغم من أن مراقبة السلوك عبر الإنترنت قد يساعد في تعزيز الأمن الوطني، فإنّه مخاوف أخلاقية بشأن التوازن بين الأمن والخصوصية الفردية. وقد أصبح تحقيق هذا التوازن أحد أكثر القضايا إثارة للجدل في العصر الرقمي.

تطور مشهد التهديدات السيبرانية

الأمن السيبراني، الذي يركز على حماية الأنظمة والشبكات والبيانات من الهجمات السيبرانية، هو مجال يتطور باستمرار. ومع تقدم التكنولوجيا، تتطور أيضًا استراتيجيات مجرمي الإنترنت. إذ أصبحت التهديدات الحديثة متطورة بشكل متزايد، وتستهدف الأفراد والشركات وحتى البنية التحتية الحيوية. فعلى سبيل المثال، برزت برامج الفدية باعتبارها واحدة من أكثر أشكال الجرائم الإلكترونية تدميراً. فمن خلال هذه الهجمات، يقوم المتسللون بتشفير بيانات الضحية ويطالبون بدفع المال مقابل الإفراج عنها، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى شل العمليات في قطاعات مثل الرعاية الصحية، والتمويل، والحكومة. وتظل هجمات التصّيد الاحتيالي، حيث تخدع الاتصالات الاحتيالية المستخدمين لمشاركة معلومات حساسة، مشكلة واسعة النطاق أيضًا.

ولقد أدى صعود إنترنت الأشياء إلى ظهور نقاط ضعف جديدة. فمن أجهزة المنزل الذكي إلى أجهزة الاستشعار الصناعية، تخلق الطبيعة المترابطة لإنترنت الأشياء العديد من نقاط الدخول للمهاجمين، والتي يفتقر العديد منها إلى ميزات أمان قوية. علاوة على ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل مجرمي الإنترنت يمكّن من شن هجمات أكثر استهدافًا وتكيفًا، مما يزيد من تعقيد جهود الدفاع.

ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو التهديد المحتمل الذي تشكله «الحوسبة الكمومية». فعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيا تساهم بتحقيق اختراقات في مجالات مثل التشفير، فإنها قد تجعل معايير التشفير الحالية قديمة وبالية وعفا عليها الزمن، مما يفتح الباب أمام مخاطر أمنية غير مسبوقة.

الاستجابات التنظيمية لحماية الخصوصية

لمعالجة تعقيدات الخصوصية الرقمية، نفّذت الحكومات في جميع أنحاء العالم قوانين وأنظمة تهدف إلى حماية البيانات الشخصية. تم تصميم هذه الأطر لمحاسبة المنظمات مع تمكين الأفراد من التحكم بشكل أكبر في معلوماتهم.

وتمثّل لائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي قاعدة تشريعية بارزة وضعت المعيار العالمي لحماية البيانات. ومن خلال المطالبة بموافقة واضحة من المستخدم ومنح الأفراد الحق في الوصول إلى بياناتهم وحذفها، حقق القانون العام لحماية البيانات خطوات كبيرة في تعزيز الخصوصية. وعلى نحو مماثل، يركز قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا (CCPA) في الولايات المتحدة على الشفافية، مما يسمح للمستهلكين بفهم كيفية استخدام بياناتهم ومنحهم القدرة على إلغاء الاشتراك في مشاركة البيانات.

أما في الصين، فيضع قانون حماية المعلومات الشخصية (PIPL) قواعد صارمة لجمع البيانات ومعالجتها، مع التركيز على موافقة المستخدم وفرض عقوبات شديدة في حالة عدم الامتثال.

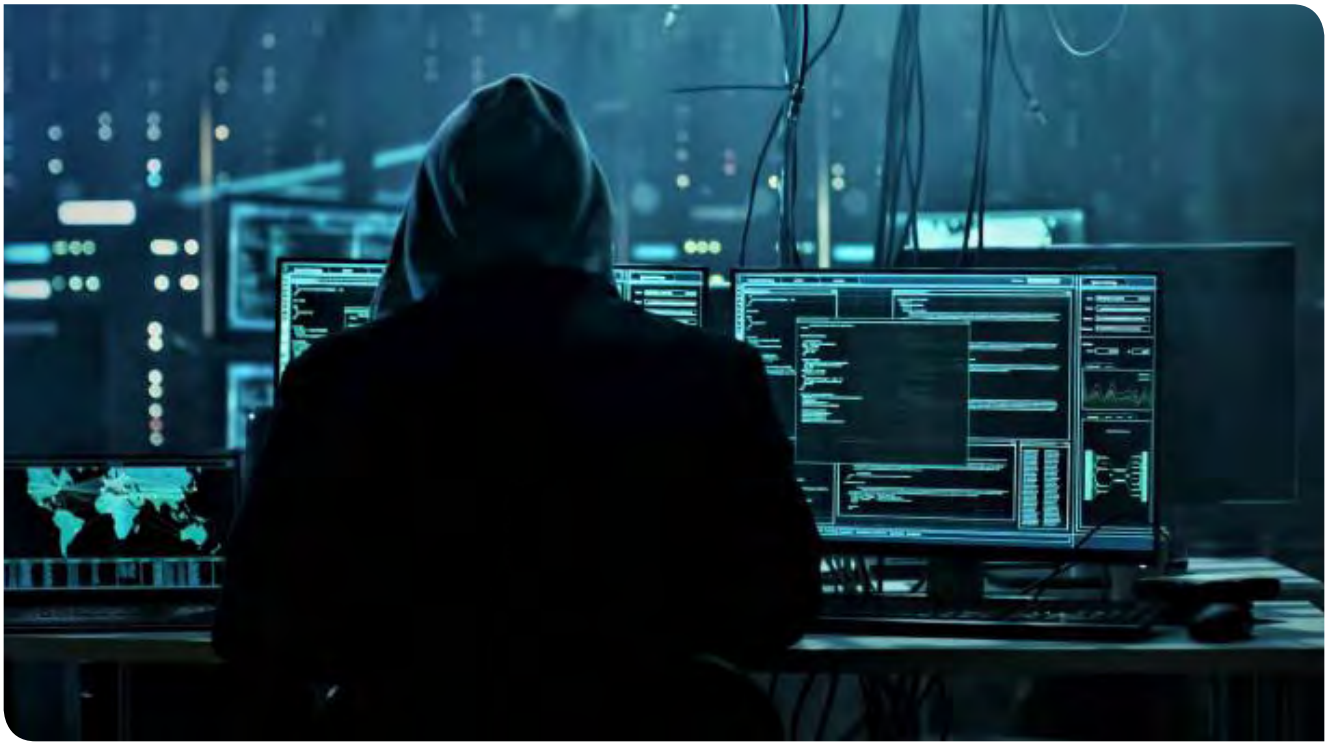

ورغم أن هذه اللوائح تشكل خطوة إلى الأمام، فإن الافتقار إلى التناغم بين قوانين البلدان المختلفة يمثل تحديات للمنظمات العالمية التي تحاول الامتثال للمعايير المتنوعة.

التقنيات الناشئة وتأثيرها

يقدم التطور السريع للتكنولوجيات الناشئة فرصًا وتحديات في ما يتعلق بالخصوصية الرقمية والأمن السيبراني. إن على سبيل المثال، يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على إحداث ثورة في مجال اكتشاف التهديدات من خلال تحديد نقاط الضعف والشذوذ في الوقت الفعلي. ومع ذلك، يمكن أيضًا استغلالها من قبل الجهات الخبيثة لتنفيذ هجمات أكثر تعقيدًا.

كما وتوفر تقنية Blockchain حلاً واعدًا لتعزيز الشفافية والأمان. باعتبار أنّ طبيعتها اللامركزية تقلل من خطر نقاط الفشل الفردية، مما يجعلها أداة فعالة لتأمين معاملات البيانات. لكن مع ذلك، لا يزال التبني الواسع النطاق لتقنية Blockchain يواجه حواجز مثل قابلية التوسع والقبول التنظيمي.

في الوقت ذاته تتمتع الحوسبة الكمومية على الرغم من أنها لا تزال في مراحلها المبكرة، بإمكانيات هائلة لتحويل أساليب التشفير. حيث تشكل قدرتها على كسر خوارزميات التشفير التقليدية تشكل خطرا كبيرا، مما يؤكد الحاجة إلى التقدم في التشفير الكمومي الآمن.

الممارسات حماية الخصوصية والأمان

تتطلب حماية الخصوصية الرقمية والأمن السيبراني بذل جهود استباقية على المستويين الفردي والتنظيمي، نما يمكّن الأفراد من اتخاذ خطوات بسيطة وفعالة، مثل استخدام كلمات مرور قوية وفريدة، وتمكين المصادقة متعددة العوامل، والحذر من محاولات التصيد الاحتيالي. ومن هذا المنطق يؤدي تشفير الاتصالات الحساسة وتحديث البرامج بشكل منتظم إلى تعزيز الأمن الشخصي بشكل أكبر.

في المقابل وبالنسبة للمؤسسات، فإن المخاطر تعتبر أعلى من ذلك بكثير. على اعتبار أنّ تنفيذ بروتوكولات تشفير قوية، وضوابط الوصول، وعمليات تدقيق أمنية منتظمة أمر ضروري. ولأجل ذلك يعد تدريب الموظفين أمراً بالغ الأهمية، حيث يظل الخطأ البشري أحد الأسباب الرئيسية لانتهاكات الأمن السيبراني. وبالتالي ينبغي للمنظمات أيضًا تطوير خطط شاملة للاستجابة للحوادث للتخفيف من تأثير الهجمات المحتملة.

التطلع إلى المستقبل: التعاون هو المفتاح

مع استمرار توسع العالم الرقمي، فإن تحديات حماية الخصوصية والأمن السيبراني سوف تزداد تعقيدًا. لذلك فإن معالجة هذه القضايا تتطلب نهجا تعاونيا يشمل الحكومات والشركات والأفراد. وكذلك يتعيّن على صنّاع السياسات وضع قواعد واضحة وقابلة للتنفيذ، في حين يتعيّن على المنظمات إعطاء الأولوية للأمن والشفافية.

أما بالنسبة للأفراد، فإن البقاء على اطلاع وتبني أفضل الممارسات يمكن أن يقلل المخاطر بشكل كبير. ومن خلال تعاون كافة الجهات مع بعضها البعض يمكن إنشاء بيئة رقمية أكثر أمانًا، بحيث لا تؤثّر التهديدات للخصوصية والأمن على فوائد التكنولوجيا.

الخلاصة

لقد أحدث العصر الرقمي ثورة في طريقة عيشنا وعملنا وتواصلنا، ولكنه أدخل أيضًا تحديات غير مسبوقة في حماية الخصوصية وأمن البيانات. فمع تزايد تعقيد التهديدات الإلكترونية وانتشارها، أصبحت الحاجة إلى الحماية القوية أكبر من أي وقت مضى. إذ تلعب الحكومات والمنظمات والأفراد دوراً مهمًا في ضمان بيئة رقمية آمنة.

في المحصّلة فإن التعاون أمر ضروري. ويتعيّن على صناع السياسات صياغة وتنفيذ لوائح شاملة، بينما يتعين على الشركات إعطاء الأولوية لأمن البيانات باعتباره مسؤولية أساسية. وبالنسبة للأفراد، فإن تعزيز الوعي واعتماد ممارسات أمنية قوية هي خطوات أساسية نحو حماية المعلومات الشخصية.

إذن، فإنه من خلال تبني الابتكار بشكل مسؤول، والالتزام بأطر الخصوصية، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني، يمكننا التخفيف من مخاطر العصر الرقمي مع إطلاق العنان لإمكاناته الهائلة. ويبقى أنّ الطريق إلى الأمام يتطلب اليقظة والقدرة على التكيف والعمل الجماعي لضمان أن يسير التقدم الرقمي جنبًا إلى جنب مع الخصوصية والأمن.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصـادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

خليل الحاج توفيق يشارك في الاستقبال الذي أقامه الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية

شارك رئيس غرفة تجارة الأردن، خليل الحاج توفيق، في اللقاء الذي أقامه ملك المملكة الأردنية الهاشمية عبدالله الثاني في قصر الحسينية، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس وممثلي مجلسي أوقاف وكنائس القدس وشخصيات مقدسية.

وتحدث عدد من الحضور في كلماتهم عن الدور المهم للأردن، بقيادة جلالة الملك، في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ودعم صموده على ترابه الوطني. وشدد المتحدثون على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في رعاية هذه المقدسات، وتثبيت الوضع القائم.

وأقام جلالة الملك مأدبة إفطار، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي يوسف حسن العيسوي، ومدير مكتب جلالة الملك، المهندس علاء البطاينة، ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور محمد الخلايلة، ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حسني. كما حضره قاضي القضاة سماحة الدكتور عبدالحافظ الربطة، ومفتي عام المملكة سماحة الدكتور أحمد الحسنات، وإمام الحضرة الهاشمية فضيلة الدكتور أحمد الخلايلة، ورئيس مجلس رؤساء الكنائس في الأردن المطران خريستوفوروس عطا

الله، ومطران البطريركيّة اللاتينيّة في الأردن المطران إياد طوال، والسفير الأردني لدى فلسطين عصام البدور، وعدد من المسؤولين، والوفد المرافق للرئيس الفلسطيني.

رئيس مجلس الغرف السعودية حسن الحويزي يلتقي محافظ المركزي المصري حسن عبد الله

استقبل محافظ البنك المركزي المصري، حسن عبدالله، وفدا من اتحاد الغرف السعودية برئاسة حسن الحويزي، وبمشاركة أكثر من 100 من كبار المستثمرين السعوديين، وأعضاء مجلس الأعمال السعودي المصري برئاسة بندر العامري، بالإضافة إلى حضور 7 وزراء ومسؤولين كبار في الحكومة المصرية.

وأكد محافظ "المركزي" المصري أنّه "لدينا جهاز مصرفي قوي وسنقدم للمستثمرين السعوديين أسعارا تنافسية للودائع".

وجاءت زيارة الوفد السعودي في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، بالتزامن مع موافقة المملكة ومصر على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.

غرفة تجارة قطر تطلق استراتيجيتها 2030

أطلقت غرفة تجارة وصناعة قطر، اليوم السبت، استراتيجيتها للأعوام 2025 – 2030، وتهدف إلى تحقيق استدامة الموارد وتطوير الخدمات لمواكبة التحول الرقمي والمتغيرات الاقتصادية، وتتمثل رسالتها بتعزيز القطاع الخاص القطري ودعمه محلياً وعالمياً، وتمثيله والدفاع عن قضاياه.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة، خليفة بن جاسم آل ثاني، أن استراتيجية الغرفة تشتمل على ستة أهداف تتضمن: تطوير بيئة الأعمال لتصبح جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وتشجيعهم، وتحويل غرفة قطر إلى مركز عالمي للتواصل والتأثير، والتحول إلى

الاقتصاد الرقمي، وترسيخ صورة ذهنية إيجابية من خلال الارتقاء بمستوى أداء الغرفة، وتحقيق الاستدامة المالية.

الأصول الأجنبية لـ"المركزي" العماني ترتفع 4.9 في المئة

كشف البنك المركزي العماني، عن ارتفاع أصوله الأجنبية بنسبة 4.9 في المئة إلى 7.07 مليار ريال (18.4 مليار دولار) في ديسمبر 2024، مقابل 6.734 مليار ريال (17.5 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2023.

وأبرز البنك في تقريره الشهري، أن الإقراض المصرفي التقليدي في السلطنة ارتفع بنسبة 4.80 في المئة في ديسمبر على أساس سنوي. في حين ارتفع المعروض النقدي (ن2) 8.12 في المئة في ديسمبر على أساس سنوي.

وأظهر التقرير ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من البنوك

الإسلامية والتقليدية بنسبة 6.7 في المئة ليصل إلى 32.5 مليار ريال عماني (84.58 مليار دولار) بنهاية 2024.

32 مليون عامل في دول الخليج 26 مليوناً منهم أجانب

قدّر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حجم العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي الست بنحو 32 مليون عامل، يُشكّل الخليجيون منهم أقل من 18 في المئة. في حين يبلغ عدد العمالة الأجنبية في دول المجلس أكثر من 26 مليون عامل.

وبيّن المركز في تقريره أن الحجم الإجمالي للأيدي العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفقاً لبيانات عام 2022 بلغ 31.8 مليون عامل يُشكّلون 54.2 في المئة من إجمالي السكان في دول المجلس بواقع 78.7 في المئة من الذكور و21.3 في المئة من الإناث.

وبلغ حجم الأيدي العاملة من مواطني دول المجلس 5.6 مليون عامل يُشكّلون 17.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة في مجلس التعاون بواقع 60 في المئة من الذكور و40 في المائة من الإناث، حيث زاد عدد الخليجيات المشتغلات بواقع 600 ألف مشتغلة منذ عام 2011.

ترامب يعلن تفاصيل الرسوم الأميركية الجديدة.. شملت 180 دولة

أقرّ الرئيس الأميركي دونالد ترمب سلسلة من الرسوم الجمركية الجديدة تستهدف 180 دولة ومنطقة حول العالم، وذلك في إطار حماية الاقتصاد الأميركي ومحاسبة الدول التي تعامل الولايات المتحدة بشكل غير منصف.

وأكد ترامب في تصريحاته أن الرسوم ستشمل فرض نسبة 34 في المئة على الصين، و24 في المئة على اليابان، و31 في المئة على سويسرا، و46 في المئة على فيتنام، و32 في المئة على تايوان، و26 في المئة على الهند، و50 في المئة على ليسوتو، بينما سيفرض الاتحاد الأوروبي رسوماً بنسبة 20 في المئة، في حين أنّ أقل نسبة للرسوم الجمركية ستكون من نصيب بريطانيا بنسبة 10 في المئة. كذلك شملت الرسوم نسبة 30 في المئة على الجزائر، سلطنة عمان 10 في المئة، أوروجواي 10 في المئة، جزر الباهاما 10 في المئة، أوكرانيا 10 في المئة، البحرين 10 في المئة، قطر 10 في المئة، موريشيوس 40 في المئة، جزر فيجي 32 في المئة، أيسلندا 10 في المئة، كينيا 10 في المئة، إمارة ليختنشتاين 37 في المئة، جيانا 38 في المئة، هايتي 10 في المئة، البوسنة والهرسك 35 في المئة، نيجيريا 14 في المئة، ناميبيا 21 في المئة، سلطنة بروناي 24 في المئة، بوليفيا 10 في المئة، بنما 10 في المئة، فنزويلا 15 في المئة، مقدونيا الشمالية 33 في المئة، وإثيوبيا 10 في المئة.

الإمارات الأولى عالمياً في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2024-2025

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى عالمياً للعام الرابع على التوالي في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2025/2024.

وصنّف التقرير الإمارات بأنها أفضل مكان لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من بين 56 اقتصاداً شملها التقرير لهذا العام. وقد حصلت على المركز الأول (ضمن مجموعة الدول المرتفعة الدخل) في 11 مؤشراً رئيسياً من أصل 13 مؤشراً، يستند فيها التقرير إلى تقييم الخبراء للأطر المؤسسية الداعمة لبيئة ريادة الأعمال. وشملت الأطر التي تفوقت فيها الامارات عالمياً: تمويل المشاريع الريادية، وسهولة الوصول للتمويل، والسياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، والسياسات الحكومية المرتبطة بالضرائب والبيروقراطية، وبرامج ريادة الأعمال الحكومية، ودمج ريادة الأعمال في التعليم المدرسي، والتعليم ما بعد المدرسي، ونقل نتائج البحث والتطوير، والبنية التحتية التجارية والمهنية، وسهولة دخول السوق من حيث الأعباء واللوائح التنظيمية، والمعايير الاجتماعية والثقافية لريادة الأعمال.

ارتفاع عائدات السياحة في تونس في الربع الأول 2025

سجلت عائدات قطاع السياحة في تونس زيادة بنسبة 5 في المئة في الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة في عام 2024.

وبلغت العائدات أكثر من 390 مليون دولار مقارنة بـ 371 مليون دولار في نفس الفترة من 2024، وفق بيانات البنك المركزي التونسي. وكانت تونس استقطبت أكثر من 10 ملايين سائح في 2024، وهو رقم قياسي لم تشهده من قبل.

وكشف وزير السياحة التونسي، سفيان تقية، عن أنّ الهدف في 2025 هو تجاوز عتبة 11 مليون سائح مع إطلاق حملة ترويجية واسعة موجهة إلى الأسواق الأوروبية واستقطاب المزيد من السياح عبر أسواق جديدة مثل الصين وإسبانيا والتشيك.

الصين تحدد هدف النمو لعام 2025 عند 5 في المئة

أبقت الصين على هدف النمو الاقتصادي لعام 2025 عند 5 في المئة، مع الالتزام بتخصيص موارد مالية أكبر مقارنة بالعام الماضي لمواجهة ضغوط الانكماش والحد من تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية الأميركية. وتم تحديد هذا الهدف ضمن وثيقة حكومية أعدت لاجتماع المؤتمر الشعبي الوطني (البرلمان الصيني).

وتستهدف الصين رفع العجز في الميزانية إلى 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2025، مقارنة بـ 3 في المئة في 2024.

وتواجه الصين تصاعدًا في الحرب التجارية مع إدارة الرئيس

الأميركي دونالد ترامب، التي تهدد قطاعها الصناعي الضخم، في وقت يعاني فيه الاقتصاد من تباطؤ طلب الأسر وتداعيات أزمة قطاع العقارات المثقل بالديون.

"موديز": الكويت رابع أكبر سوق للتمويل الإسلامي

توقعت وكالة موديز أن يظل الطلب على التمويل الإسلامي قوياً في 2025، بفضل الزخم الاقتصادي المستدام وأجندات التنمية الطموحة في الأسواق الإسلامية الأساسية.

ووفق الوكالة فإن إندونيسيا وتركيا ستزيد من إصداراتهما من الصكوك السيادية، مقابل انخفاض في إصدارات السعودية وماليزيا.

وتتوقع أن يظل إصدار الصكوك من جانب الشركات والمؤسسات المالية قوياً.

ورجحت "موديز" استمرار نمو الخدمات المصرفية الإسلامية في التفوق على الأصول التقليدية، حيث سيواصل الطلب على التمويل الإسلامي ارتفاعه، مما يدعم النشاط الاقتصادي القوي في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، لأجندات التنويع وتدفقات الاستثمار

والنمو السكاني.

وبينت الوكالة أنّ السعودية ستظل أكبر سوق للتمويل الإسلامي، تليها ماليزيا ثانياً، والإمارات ثالثاً، فالكويت رابعاً.

مستوى قياسي.. 1.75 تريليون دولار توزيعات أرباح الشركات عالمياً في 2024

أظهر مؤشر "جانس هاندرسن" لتوزيعات أرباح الأسهم عالمياً، تسجيل توزيعات الأرباح على الصعيد العالمي زيادة بنسبة 6.6 في المئة محتسبة وفقاً للنمو الأساسي لتصل إلى 1.75 تريليون دولار عام 2024. وكانت النتائج الفعلية المحققة أعلى قليلاً من توقعات "جانس هاندرسن" التي بلغت 1.73 تريليون دولار وذلك نتيجة للأداء القوي في كل من الولايات المتحدة واليابان خلال الربع الأخير من العام الماضي. وكانت ارتفعت توزيعات الأرباح خلال الربع الأخير من العام الماضي بنسبة 7.3 في المئة محتسبة وفقاً للنمو الأساسي.

وشهدت أوروبا والولايات المتحدة واليابان أداء قوياً خلال العام

الماضي، كما حققت بعض الأسواق الناشئة الرئيسية مثل الهند وأجزاء من آسيا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية نمواً جيداً. وإضافة إلى ذلك، فقد سجلت 17 دولة من أصل 49 دولة مدرجة على المؤشر بما فيها الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واليابان والصين، توزيعات أرباح قياسية.

ارتفاع الإيرادات السياحية في البحرين 13 في المئة في 2024

أكدت وزيرة السياحة في مملكة البحرين فاطمة الصيرفي، أن القطاع السياحي في المملكة يواصل تحقيق نتائج نوعية على صعيدي الأداء والإيرادات، مستفيداً من الاستراتيجية السياحية التي أطلقت في 2022 والممتدة حتى عام 2026، والتي أثمرت عن قفزات ملموسة في أعداد الزوار وحجم العوائد.

وكشفت عن أنّ نتائج الأداء السياحي خلال 2024 تظهر ارتفاعاً بنسبة تقارب 13 في المئة في الإيرادات السياحية مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. إلى جانب نمو بنسبة تقترب من 20 في

المئة في عدد الزوار، وهي مؤشرات تعكس فعالية الجهود الترويجية التي تبذلها المملكة، ومدى جاذبية البحرين باعتبارها وجهة سياحية واعدة في المنطقة.

"مايكروسوفت" تطيح بـ "أبل" وتصبح الشركة الأعلى قيمة في العالم

تراجعت "ابل" إلى المركزي الثاني بسبب انخفاض أسهمها بنسبة 23 في المئة، لتصبح "مايكروسوفت" الشركة العامة الأكثر قيمة في العالم. وبلغت قيمة مايكروسوفت 2.64 تريليون دولار، بينما بلغت القيمة السوقية لشركة آبل 2.59 تريليون دولار.

ويتعرّض السوق لضربة موجعة جرّاء خطة الرئيس دونالد ترامب الشاملة للرسوم الجمركية، وتعدّ "آبل" الأكثر تضررًا بين شركات التكنولوجيا الكبرى نظرًا لاعتماد صانع آيفون على الصين. وكانت قيمة كل من آبل ومايكروسوفت، إلى جانب شركة تصنيع الرقائق

إنفيديا، تتجاوز 3 تريليونات دولار قبل موجة البيع الأخيرة.

ألمانيا تتوقع انكماشاً طويل الأمد في 2025

توقّع وزير المالية الألماني يورغ كوكيز، دخول ألمانيا في مرحلة انكماش اقتصادي طويل الأمد خلال عام 2025. محذراً من أنّ التوترات التجارية المتصاعدة تمثل تهديداً حقيقياً للاقتصاد العالمي وتنذر بركود اقتصادي لا شك فيه.

واقترح وزير المالية الألماني على الاتحاد الأوروبي التفاوض من مبدأ "صفر رسوم" مع أميركا، مشيرا إلى أن أهمية إرسال إشارات إيجابية لواشنطن بأننا مستعدون للتفاوض بشأن الرسوم.

من جانبه نبّه وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك إلى أننا نحتاج إلى رد قوي على رسوم ترامب، مؤكدا على أهمية أن يكون الموقف الأوروبي موحدا. أضاف: "أمامنا وقت للتوصل لاتفاق عبر التفاوض".

وتبرز ألمانيا كأكثر الدول الأوروبية تضرراً، بفعل فائضها التجاري الكبير مع الولايات المتحدة والذي بلغ 92 مليار يورو عام 2024،

حيث يواجه قطاع السيارات الألماني ضغوطًا إضافية في ظل تراجع موقعه في السوق الصينية والتحديات المصاحبة للتحول نحو السيارات الكهربائية.

التجارة العالمية: الحرب التجارية ستخفض الناتج الإجمالي العالمي 7 في المئة

كشفت منظمة التجارة العالمية عن أنّ التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين قد تؤدي إلى تراجع في حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة تصل إلى 80 في المئة.

وحذّرت من أنّ هذا النهج القائم على الرد بالمثل بين أكبر اقتصادين في العالم، واللذين يشكلان معًا نحو 3 في المئة من التجارة العالمية، ينطوي على تداعيات أوسع قد تلحق ضررًا بالغًا بالتوقعات الاقتصادية العالمية".

ونبهت المنظمة من أنّ تقسيم الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين بهذا الشكل، يمكن أن يؤدي إلى تراجع طويل الأمد في

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة تقترب من 7 في المئة.

أوروبا تفرض رسوما على واردات أميركية بعشرات المليارات

وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على فرض رسوم جمركية انتقامية تتراوح بين 10 في المئة و25 في المئة على الواردات الأميركية، سوف يتم تطبيقها ابتداء من 15 أبريل الجاري.

ووافق الاتحاد الأوروبي، على فرض تعريفات على سلع أميركية بقيمة21 مليار يورو. وأقرت المفوضية الأوروبية، حزمة رسوم مضادة على منتجات الألومنيوم والصلب الأميركية.

وتشمل الواردات الدراجات النارية والدواجن والفواكه والأخشاب والملابس وخيوط تنظيف الأسنان. وبلغت قيمتها الإجمالية نحو 21 مليار يورو (23 مليار دولار) العام الماضي، مما يعني أن

الإجراءات التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي ستكون على سلع تقل قيمتها عن 26 مليار يورو من صادرات المعادن الأوروبية التي شملتها الرسوم الجمركية الأميركية.

نمو قوي لتدفق الاستثمارات العربية إلى الأردن خلال 2024

أظهرت أحدث الإحصائيات الرسمية، نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق الأردنية بشمل مطرد العام الماضي بفضل إدخال الحكومة لمجموعة من الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال في مقدمتها قانون الاستثمار الجديد.

وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 1.63 مليار دولار أي بنسبة نمو تقدر بـ3.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استحوذت الدول العربية على 64.8 في المئة من إجمالي هذه التدفقات، وفي مقدمها دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ساهمت بنحو 32.5 في المئة من إجمالي هذه الاستثمارات.

وحلت الكويت في المرتبة الأولى بنسبة 9.1 في المئة من إجمالي التدفقات، تلتها السعودية بواقع 8.2 في المئة، ثم الإمارات بنحو 7.1 في المئة، وبعدها قطر بحوالي 4.5 في المئة.

البنك الدولي يحصي الثمن الباهظ للحرب في لبنان

قدّر البنك الدولي كلفة إعادة الاعمار والتعافي في لبنان عقب الحرب المدمّرة، بنحو 11 مليار دولار.

وفي تقرير بعنوان "التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان لعام 2025" قدّر البنك الدولي احتياجات إعادة الإعمار والتعافي في أعقاب الصراع الذي شهده لبنان بنحو 11 مليار دولار، منها مليار دولار مخصصة لقطاعات البنية التحتية، المتضررة بشدة.

وخلص التقرير الذي أعده البنك بطلب من الحكومة اللبنانية، إلى أن التكلفة الاقتصادية للصراع في لبنان تقدّر بنحو 14 مليار

دولار، 7.2 مليار دولار منها جراء انخفاض الإنتاجية، والإيرادات الضائعة، وتكاليف التشغيل.

العراق يمتلك 162 طنًا من الذهب

كشف محافظ البنك المركزي العراقي، علي العلاق، عن أنّ العراق يمتلك واحدًا من أعلى احتياطات الذهب على مستوى الدول العربية بواقع 162 طنًا.

وبيّن أنّ العراق اليوم يمتلك 162 طنًا من الذهب، وهو واحد من أعلى الاحتياطات على المستوى العربي، ونحن الدولة الرابعة في حجم الاحتياطيات التي نمتلكها من الذهب.

وكشف البنك المركزي العراقي، عن تسجيل احتياطات الذهب نموًا بنسبة 45.1 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي،

مقارنة بالربع نفسه من 2023، إذ ارتفعت من 12.29 تريليون دينار إلى17.83 تريليون دينار نتيجة ارتفاع كمية وأسعار الذهب.

تحويلات العمالة في الخليج 131.5 مليار دولار... الأعلى عالميًا

أظهر تقرير صادر عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بلوغ مجموع تحويلات القوى العاملة الوافدة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الخارج (131.5 مليار دولار أميركي) بنهاية عام 2023. وتعدّ تحويلات القوى العاملة الوافدة بدول المجلس الأعلى عالمياً يليه حجم التحويلات من الولايات المتحدة.

وجاء إجمالي تحويلات القوى العاملة الوافدة بدول مجلس التعاون للخارج بنهاية عام 2023، متراجعاً بنحو نصف مليار دولار أميركي عن عام 2022، وبنسبة 0.4 في المئة، عقب الارتفاع الكبير الذي سجله في عامي 2021 و2022 بنسبة 9.2 في المئة و3.8 في المئة على التوالي. وتراجعت نسبة هذه التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي (بالأسعار الجارية) من 8.1 في المئة عام 2020 إلى 6 في المئة عام 2022، لترتفع بشكل

طفيف في عام 2023 وتبقى عند 6.2 في المئة.

ارتفاع صادرات الصين إلى الولايات المتحدة 4.5% بالربع الأول من 2025

كشفت الحكومة الصينية عن ارتفاع صادرات الصين بنسبة 12.4 في المئة خلال شهر مارس/آذار الماضي بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. في حين تراجعت الواردات بنسبة 4.3 في المئة. بينما هبطت واردات الصين من الحديد الخام لأقل مستوى لها منذ نحو عامين.

وارتفعت الصادرات بنسبة 5.8 في المئة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي مقارنة بالعام السابق في حين انخفضت الواردات بنسبة 7 في المئة. وبلغ فائض الميزان التجاري للصين مع الولايات المتحدة نحو 27.6 مليار دولار في مارس/آذار الماضي مع ارتفاع الصادرات بنسبة 4.5 في المئة. وسجلت الصين فائضا تجاريا بلغ 76.6 مليار دولار مع الولايات المتحدة في الربع الأول

من هذا العام. مع زيادة صادرات الصين بنحو 4.5 في المئة في الربع الأول 2025.

فيتش تتوقع تأثيرا محدودا للتعريفات الجمركية الأميركية على دول الخليج

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أن لا يكون تأثير مباشر للرسوم الجمركية الأميركية على التصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون الخليجي، نظرًا لانخفاض صادراتها إلى الولايات المتحدة. ووفق الوكالة فإنّ الخطر الرئيسي في التأثير غير المباشر لانخفاض الطلب العالمي وأسعار النفط. وقد يؤدي انخفاض أسعار النفط بمقدار 10 دولارات إلى الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض كبير في الإيرادات المالية.

وتُعتبر البحرين الأكثر تأثرا نظرا لارتفاع سعر النفط الذي يُحقق التعادل المالي على الرغم من أن 5 في المئة فقط من صادراتها

تذهب إلى الولايات المتحدة. بينما تتمتع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بمرونة أكبر، في حين تتمتع قطر وأبو ظبي والكويت باحتياطيات ضخمة.

المغرب يستقبل 4 ملايين سائح بنمو 22 في المئة

استقبل المغرب 4 ملايين سائح خلال الربع الأول من العام الجاري، بنسبة نمو بلغت 22 في المئة مقارنة بذات الفترة من عام 2024. ووفقًا لوزارة السياحة المغربية، توزع الوافدون بين 2.1 مليون سائح أجنبي و1.9 مليون من المغاربة المقيمين في الخارج.

ولفتت وزيرة السياحة المغربية، فاطمة الزهراء عمور إلى أنّه "خلال شهر مارس الماضي الذي صادف شهر رمضان المبارك، استقبل المغرب ما يقارب 1.4 مليون سائح، مسجلًا نموًا بنسبة 17 في المئة مقارنة بشهر مارس 2024".

وتمثل السياحة نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب،

وهي مصدر رئيسي للتوظيف والعملة الأجنبية.

4 في المئة ارتفاعاً متوقعاً في اقتصادات الدول العربية للعام الجاري

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي بمعدل 1.8 في المئة، ليتجاوز 3.5 تريليون دولار عام 2024، رغم التحديات والأحداث التي شهدتها المنطقة، وذلك مع استمرار تركزه الجغرافي في السعودية، والإمارات، ومصر، والعراق، والجزائر، بحصة تجاوزت 72 في المائة من إجمالي المنطقة.

ونوهت المؤسسة إلى أنّ توقعات أداء الاقتصاد العربي في مجملها جاءت إيجابية بالنسبة لعام 2025، بمعدل نمو متوقع يبلغ 4.1 في المئة، مدفوعاً بالنمو المرجح في 14 دولة عربية منها 9 اقتصادات نفطية تساهم وحدها بأكثر من 78 في المائة من الناتج العربي.

وذلك في ظل تفاؤل حذر بتقلص حدة الاضطرابات والصراعات في المنطقة، وتحسن عائدات تصدير النفط والغاز والسلع والخدمات التي تنتجها المنطقة.

ارتفاع الإنفاق الحكومي يوسع عجز الموازنة الروسية في مطلع 2025

كشفت وزارة المالية الروسية، عن تفاقم عجز الموازنة ليصل إلى 1.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال أول شهرين من عام 2025، أي ما يعادل 2.7 تريليون روبل (31.45 مليار دولار)، وذلك في ظل استمرار مستويات الإنفاق الحكومي المرتفعة.

ووفق الوزارة تعود الزيادة المبكرة في الإنفاق إلى الدفعات المقدمة للعقود الحكومية، مبينة أن هذه النفقات لن تؤثر على تحقيق الهدف المعلن بعجز 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2025. وبالمقارنة، بلغ العجز خلال نفس الفترة من

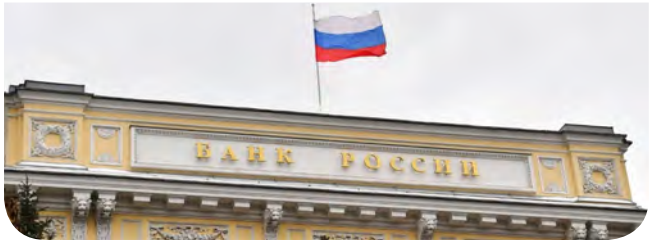

عام 2024، 1.13 مليار روبل، أو 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس تسارع وتيرة الإنفاق الحكومي في العام الحالي.

اقتصاد اليونان يعود لوضعه الطبيعي بعد 15 عاماً

رفعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني تصنيف اليونان الائتماني وهي آخر وكالة تصنيف رئيسية تلغي وضع "عالية المخاطر لسندات حكومية" كونها غير مضمونة، والذي بدأ قبل 15 عاماً خلال أزمة ديون حادة في اليونان.

واعتبر وزير المالية كوستيس هاتزيداكيس أنّ هذا الإلغاء يمثّل نهاية دورة كبيرة للاقتصاد اليوناني، ويؤكد عودة البلاد إلى الوضع الطبيعي الأوروبي.

وأعلنت "موديز" عن رفع التصنيف الائتماني لليونان إلى "بي إيه إيه 3" من "بي إيه 1"، مبينة أن وضع المالية العامة الذي تحسن بسرعة أكبر مما متوقّع كان عاملاً رئيسياً في قرارها. وأبرزت الوكالة موقف الحكومة السياسي، والتحسينات المؤسسية، واستقرار البيئة السياسية. متوقعة أن تواصل اليونان تحقيق فوائض أولية كبيرة، سوف تقلص على نحو مطرد عبء ديونها المرتفعة.

"فيتش": 3 دول عربية الأكثر تضرراً من الرسوم الجمركية الأميركية

كشفت وكالة "فيتش سوليوشينز"، عن أنّ تأثيرات وتداعيات الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، محدودة لا سيما على دول مجلس التعاون الخليجي.

وبينت أن صادرات المنطقة لن تتأثر بصورة كبيرة، لكن التأثير سيكون بسبب أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم.

وبحسب الوكالة فإنّ التبعات الأكبر لهذه التعريفات ستكون على الأسواق الناشئة المثقلة بالديون في المنطقة وهي دول مصر والأردن ولبنان، حيث ستتأثر تلك الدول بصورة كبيرة نتيجة لزيادة تكلفة الديون عليها نتيجة قوة الدولار عالمياً.

إثيوبيا تخطط لبناء أكبر مطار في إفريقيا بتكلفة 7.8 مليار دولار

وقعت الخطوط الجوية الإثيوبية اتفاق شراكة مع البنك الإفريقي للتنمية لبناء أكبر مطار في قارة إفريقيا بتكلفة تصل إلى 7.8 مليار دولار.

ومن المقرر أن يكون المطار الجديد، مطار "بيشوفطو"، مركزًا رئيسيًا لربط إثيوبيا بدول العالم، حيث سيساهم في زيادة قدرة المطار من 17 مليون إلى أكثر من 60 مليون مسافر سنويًا بحلول عام 2040.

وتواجه إثيوبيا، التي يبلغ عدد سكانها نحو 120 مليون نسمة، صعوبات اقتصادية مع ارتفاع التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية، في ظل تنفيذ برنامج لإصلاح الاقتصاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

البرلمان الألماني يصوت على حزمة إنفاق بـ500 مليار يورو

يصوّت نواب البرلمان الألماني الاتحادي (البوندستاغ)، على حزمة إنفاق تبلغ قيمتها 500 مليار يورو، وتهدف إلى إنعاش البنية التحتية، والمضي قدمًا في مبادرات المناخ، وتعزيز قدرات الدفاع.

ويتضمن الاقتراح، الذي يحظى بدعم الكتل البرلمانية للتحالف المسيحي المحافظ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الخضر، رفع حدود الاقتراض لإنشاء صندوق خاص للبنية التحتية وحماية المناخ، إلى جانب إزالة قيود الديون المفروضة على الدفاع، والحماية المدنية، وأجهزة الاستخبارات، والأمن السيبراني.

ويستلزم إقرار الحزمة موافقة أغلبية الثلثين في البوندستاغ، وهي عتبة دستورية ضرورية لتخفيف قوانين الاقتراض الصارمة في ألمانيا.

مجلس الوزراء المصري يقر موازنة 2025 - 2026

أقرّ مجلس الوزراء المصري، مشروع موازنة العام المالي الجديد 2025 – 2026، وإحالته إلى مجلس النواب.

وتقدّر الإيرادات في الموازنة الجديدة بنحو 3.1 تريليون جنيه (61 مليار دولار) بمعدل نمو سنوي 19 في المئة، والمصاريف تصل إلى 4.6 تريليون جنيه (91.1 مليار دولار) بزيادة 18 في المئة، بعجز متوقع 1.5 تريليون جنيه (29.6 مليار دولار).

وسجّل معدل نمو الاقتصاد المصري وفقًا لبيانات وزارة التخطيط المصرية ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلى 4.3 في المئة خلال الربع الثاني من العام المالي 2025–2024، مقارنة بمعدل 2.3 في

المئة في الربع المناظر للعام المالي السابق 2024–2023.

الطاقة المتجددة تسجل نمواً قياسياً

أظهر تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، تسجيل القدرات العالمية لإنتاج الطاقة المتجددة نموا غير مسبوق خلال العام الماضي، لكنّ التقدم المحرز لا يزال أقل من المأمول لتحقيق المستهدف بحلول 2030.

واستحوذت مصادر الطاقة المتجددة على نحو 92.5 في المئة من القدرات الإنتاجية الجديدة للطاقة في 2024 بما يعادل 585 غيغاوات، وهو ما يمثل زيادة غير مسبوقة بنسبة 15.1 في المئة، ليرتفع إجمالي القدرات الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 4448 غيغاوات. ومع ذلك لا يزال التقدم الذي تم تحقيقه أقل من 11.2 تيراوات اللازمة للوفاء بتعهدات اتفاقية باريس للمناخ والمستهدف العالمي المتمثل في مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات

بحلول 2030، وهو ما يتطلب معدل نمو سنوي عند 16.6 في المئة.

ارتفاع قياسي للاحتياطات الذهب في العراق

أظهر تقرير صادر عن البنك المركزي العراقي، تسجيل احتياطات الذهب نموًا بنسبة 45.1 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي.

وبحسب البنك فقد سجّلت احتياطات الذهب لديه نموًا بنسبة 45.1 في المئة في الربع الرابع من2024 مقارنةً بالربع ذاته من عام 2023، إذ ارتفعت من 12.29 تريليون دينار إلى17.83 تريليون دينار نتيجة ارتفاع كمية وأسعار الذهب.

وتوقّع البنك أن يساهم ارتفاع احتياطي الذهب في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي وحمايته من المخاطر، كما ويُعتبر أداة مهمة

للتدخل في سوق الصرف.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE ARAB REGION AND EUROPE: SMES LEADING CONSTRUCTION INNOVATION

Dr. Najoua Zhar
Union of Arab Chambers

INTRODUCTION

Sustainable development has emerged as a cornerstone for addressing the interconnected challenges of economic growth, climate change, and social equity. The Arab region, with its youthful demographic and burgeoning entrepreneurial spirit, presents immense potential for transformative initiatives. Simultaneously, Europe, guided by advanced policy frameworks and technological capabilities, offers a roadmap for achieving sustainable outcomes. By bridging these complementary strengths, we can create a powerful synergy that drives impactful solutions to shared challenges, from resource efficiency to urban sustainability.

This article explores the critical role of startups and SMEs in catalyzing this transformation. It examines the opportunities for collaboration between the Arab region and Europe, focusing on sustainable construction practices and highlighting the innovations, challenges, and pathways that can redefine the future of the industry.

SMES :THE CORNERSTONE OF SUSTAINABLE INNOVATION

Startups and SMEs are agile ,adaptable ,and deeply connected to the needs of their communities.
In the Arab region ,SMEs account for nearly 90%of businesses ,employing millions ,while Europe's SMEs contribute over half of its GDP. Their role in addressing sustainability challenges cannot be overstated .From implementing green construction practices to adopting circular economy principles ,SMEs are transforming the landscape and driving systemic change.

THE PIVOTAL ROLE OF SMES

- Catalysts of Innovation: SMEs are often at the forefront of introducing groundbreaking ideas and technologies. Their smaller size and flexible structures allow them to experiment with eco-friendly materials, renewable energy solutions, and waste-reduction techniques in construction.
- Community Integration: SMEs are deeply embedded within their local environments, making them particularly attuned to the unique needs and challenges of their communities. This connection enables them to design solutions that are not only innovative but also socially inclusive.
- Job Creation: In addition to fostering sustainable practices, SMEs generate employment opportunities, especially for youth and underrepresented groups. This contributes to both economic development and social stability.

COMPARATIVE INSIGHTS: ARAB REGION AND EUROPE

- Youth-driven Energy: Over 60% of the Arab population is under 30, offering a reservoir of untapped talent for green entrepreneurship. In contrast, Europe's SMEs benefit from established ecosystems that provide structured training programs, mentorship, and funding opportunities. The youthful dynamism of the Arab region can learn from Europe's systemic approach to fostering SME growth.
- Technology Adoption: The Arab world boasts high internet penetration (66%) and extensive smartphone usage (70%), creating fertile ground for digital-first sustainability solutions. Europe, with its advanced technological infrastructure, including AI-driven energy management and smart building technologies, offers a model for scalable innovations. By integrating Europe's technological expertise with the Arab region's youthful creativity, SMEs can drive transformative change in the construction industry.

The synergy between the Arab region's entrepreneurial zeal and Europe's advanced capabilities holds immense potential for fostering sustainable development. By investing in SMEs, both regions can build a foundation for a greener, more inclusive future.

TRANSFORMATIVE TRENDS: OPPORTUNITIES FOR COLLABORATION

ARAB REGION INITIATIVES

- E-commerce and Construction: Platforms like Morocco's Chari.ma connect rural entrepreneurs to urban markets, creating inclusive and efficient supply chains. This model not only promotes economic inclusion but also reduces waste by streamlining procurement processes and ensuring timely delivery of construction materials.
- Smart Cities: Gulf countries, led by the UAE and KSA, are at the forefront of sustainable urban development. Projects like Masdar City in Abu Dhabi and NEOM in Saudi Arabia exemplify the integration of cutting-edge technologies, renewable energy, and innovative design principles. These initiatives demonstrate how large-scale projects can set a precedent for smaller, SME-led innovations.

EUROPEAN LEADERSHIP

- Policy Frameworks: The European Green Deal establishes ambitious targets for carbon neutrality and energy efficiency in construction, influencing global standards. Directives like the Energy Performance of Buildings Directive (EPBD) ensure that all new buildings meet stringent environmental criteria, inspiring similar regulatory frameworks in other regions.
- Funding Mechanisms: Europe's robust financial ecosystem, including green bonds and venture capital funds, fosters innovation in sustainable construction. Programs like Horizon Europe provide significant grants to SMEs, enabling them to develop and scale green technologies.

CROSS-REGIONAL SYNERGIES

- Knowledge Sharing: Joint forums and training programs, such as the EU-Arab Forum on Sustainability, facilitate the exchange of best practices and expertise. These platforms enable stakeholders to address common challenges and adapt successful models across regions.
- Technology Transfer: European advancements in AI-driven construction management, energy optimization, and sustainable materials can be adapted to the Arab context, where rapid urbanization demands scalable and cost-effective solutions. Conversely, the Arab region's experience with solar energy and water-efficient practices can benefit European SMEs.
- Policy Alignment: Harmonizing standards for sustainable construction—such as energy efficiency ratings, waste management protocols, and material certification—can streamline cross-border collaborations and enhance market access for SMEs in both regions.
- Collaborative Projects: Initiatives that pair Arab startups with European counterparts, such as joint ventures in green building technologies or co-developed smart city solutions, can amplify impact. These collaborations create opportunities to share risks, resources, and rewards while driving innovation at scale.

THE WAY FORWARD

To achieve meaningful progress in sustainable construction, both regions must take decisive actions:

- Invest in Green Infrastructure: Establishing a robust ecosystem for sustainability-

focused startups and SMEs is crucial. This includes developing state-of-the-art incubators, accelerators, and co-working spaces equipped with the tools needed to foster innovation. Public and private investments should prioritize infrastructure that integrates renewable energy, smart technologies, and eco-friendly construction materials.

- Streamline Regulations: Complex regulatory frameworks often stifle progress. Simplifying and harmonizing cross-border regulations for ESG-compliant projects can enable SMEs to scale more efficiently. Policymakers in both regions should focus on creating uniform standards for energy efficiency, waste management, and carbon reporting to enhance collaboration and reduce bureaucratic barriers.
- Foster Public-Private Partnerships (PPPs): Governments, academic institutions, and private sector players need to collaborate more actively. PPPs can fund large-scale projects, provide technical expertise, and create innovation hubs. For instance, co-developing sustainable urban projects or renewable energy solutions can serve as blueprints for global implementation.
- Promote Inclusive Growth: Empowering underrepresented groups, especially women and youth, within the construction sector is essential. Training programs, mentorship opportunities, and financial incentives should target these demographics to unlock their potential. Supporting women-led SMEs and youth-driven startups can also contribute to social equity.
- Enhance Access to Finance: Bridging the funding gap remains critical. Creating specialized funds, expanding microfinance opportunities, and leveraging fintech solutions can provide SMEs with the resources they need. Encouraging regional and international investors to back sustainability-focused projects will further drive innovation.
- Leverage Data and Technology: Embracing digital tools and advanced technologies is vital for tracking progress and optimizing outcomes. AI, IoT, and blockchain can be deployed to monitor energy consumption, improve supply chain transparency, and enhance resource efficiency in construction projects.
- Strengthen Cross-Regional Collaboration: Both regions should establish long-term partnerships through formal agreements, joint research initiatives, and co-developed training programs. These efforts can ensure that knowledge transfer and resource sharing become integral to sustainable development.

CONCLUSION

The Arab region and Europe stand at a transformative crossroads, with sustainability at the heart of their shared aspirations. By harnessing their complementary strengths, these regions have the potential to set a global benchmark for sustainable construction.

This vision for sustainable development is not merely aspirational; it is a practical necessity for building resilient economies and inclusive societies. The construction industry, as a cornerstone of both regions' economies, must lead this charge by embracing greener technologies, fostering cross-regional partnerships, and prioritizing equitable growth.

As stakeholders in this transformative journey, policymakers, entrepreneurs, and citizens alike must commit to proactive engagement and relentless innovation. The foundation for success lies in our ability to think globally while acting locally, leveraging shared knowledge and resources to create lasting impact.

The time to act is now. Together, the Arab region and Europe can forge a future defined by sustainability, collaboration, and shared prosperity—a future where economic growth and environmental stewardship go hand in hand. Let this be the moment we build not just for today, but for generations to come.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262